بتمويل من

الاقتصاد الاجتماعي التضامني في فلسطين

مسح الأنشطة القطاعية SSE AID 012590/06/1

2024

BISAN CENTER FOR RESEARCH AND DEVELOPMENT

اخلاء المسؤوليه

تم تمويل هذا المنشور من قبل الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي في إطار مشروع "IBTKAR per il Cambiamento Sociale" – Opportunità di sviluppo inclusivo per la resilienza delle comunità rurali palestinesi nell'era post-Covid" AID 012590/06/1.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي.

الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي ليست مسؤولة عن أي معلومات غير دقيقة أو تشهيرية، أو عن الاستخدام الخاطئ للمعلومات الواردة في هذا المنشور.

AICS- الوكالة الإيطالية لكل
Cooperazione allo Sviluppo
Sede di Gerusalemme
شارع مجير الدين، 2
الشيخ جراح - القدس
الهاتف: +972 (0) 2 532 74 47
فاكس: +972 (0) 2 532 29 04
https://gerusalemme.aics.gov.it/

هذه الدراسة أنتجت بدعم من قبل أوكسفام. لا يعكس المحتوى والنتائج والآراء الواردة في هذا التقرير بالضرورة وجهات نظر أو سياسات أو مواقف أوكسفام.

جدول المحتويات

الملخص 5
الفصل 1: مقدمة 6
الفصل 2: مراجعة الأدبيات 9
الفصل 3: وصف المنشآت في الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية 11
3.1 واقع اقتصاد التضامن الاجتماعي: التعريف 11
3.2 وصف المنظمات الشريكة العالمية والوطنية في اقتصاد التضامن الاجتماعي 13
3.3 تعزيز الاقتصاد الدائري من خلال مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الضفة الغربية وقطاع غزة 15
3.4 تعزيز التنمية المستدامة من خلال السياحة البديلة في الضفة الغربية وغزة 17
الفصل 4: تصنيف المنظمات كمبادرات اقتصاد تضامني اجتماعي في فلسطين: مقاربة قائمة على التعريف 18
الشكل 4.3: تحليل مصفوفة بيانات مبادرات SSE 25
4.1 منظمات SSE بحاجة إلى تحسينات وتوصيات 26
4.2 مرونة ونمو المنشآت التي تواجه تحديات الاحتلال 28
3-4 تحليل العوامل في الضفة الغربية 29
4.4 تحليل العدد الإجمالي للمتطوعين في منظمة SSE في الضفة الغربية (2021-2023) 32
التغيير للمتطوعين والموظفين بدوام كامل على مدار 3 سنوات 35
المتطوعون 35
4.5 تحليل الموظفين والمتطوعين ذوي الاحتياجات الخاصة في مبادرات SSE (الضفة الغربية) 36
الفصل 5: منظمات التمويل الصغير في فلسطين: تعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر 37
5.1 نظرة عامة على منظمة فاتن للتمويل الصغير 39
5.2 نمو وتأثير التمويل الصغير: 2021-2023 41
5.3 لمحة عامة عن المركز العربي للتنمية الزراعية (أكاد) 42
5-5 التحليل المقارن لمنظمتي التمويل الصغير في فاتن وأكاد 44
5.6 تحليل مقارن للتمويل الصغير في الضفة الغربية وقطاع غزة 46
5.7 فاتن وأكاد كمبادرات اقتصاد تضامني اجتماعي في فلسطين 49
8-5 مساهمة منظمات التمويل الصغير في التنمية الاقتصادية 52
الجدول 5-5: المؤشرات الاقتصادية لفلسطين (2021-2023) 53
5.9 استراتيجيات التعافي لمؤسسات التمويل الصغير في فلسطين بعد العدوان الاسرائيلي 53
الفصل 6: الزراعة البيئية 57

مظاهر الاقتصاد التضامني الاجتماعي في الزراعة البيئية: 63
الفصل 7: الصمود وسط الشدائد: التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية (2021-2023) 67
الانكماش الاقتصادي في عام 2024 68
الجدول 7-1: المؤشرات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية 70
الفصل 8: منهجية البحث 71
8.1 جمع البيانات 71
8.2 نظرية البحث 74
8.3 نمو مبادرات الاقتصاد الفلسطيني التضامني الاجتماعي 77
8.4 النموذج الإحصائي لتأثير SSE على التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية 78
8.4.1 نموذج SEM للضفة الغربية 80
8.4.2 التحليل الاقتصادي الشامل لنموذج التسويق عبر محرك البحث 82
تم تحويل البيانات إلى متغيرات وهمية لتسهيل تحليل الانحدار. تم تقسيم كل مؤشر إلى ثلاث فئات: منخفضة ومتوسطة وعالية ، ثم تم تحويلها إلى متغيرات وهمية. 82
تحليل العوامل التأكيدية (CFA) 83
عامل التحميل 83
تفسير 83
نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM)) 83
معاملات المسار 84
مؤشرات الملاءمة 84
معادلات SEM 84
أهمية متغيرات المتنبئ 85
تحليل مصفوفة الارتباط 86
المتغيرات المعنوية ومعادلات SEM المبسطة 86
التفسير الاقتصادي والتوصيات 87
الفصل 9: النتائج 88
التذييل ..... **Error! Bookmark not defined.**
مراجع 97

الملخص

يرتبط البحث بمشروع أوسع كمسار لاقتصاد التضامن الاجتماعي في فلسطين، والذي يجريه مركز بيسان للبحوث والتنمية بالتعاون مع مؤسسة كوسبي، في إطار مشروع "ابتكار في التغيير الاجتماعي" – Opportunità di sviluppo inclusivo per la resilienza delle comunità rurali palestinesi nell'era post-Covid" AID 1/06/012590 بتمويل من الوكالة الإيطالية وتنفيذ منظمة أوكسفام بالشراكة مع كوسبي، أكاد ، أكاد فاينانس ، ريف للتمويل ، بانكا إتيكا ، بروفينسيا أوتونوما دي بولزانو ... الهدف الأساسي من هذا المشروع البحثي هو إجراء تحقيق شامل في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، فيما يتعلق بمبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني. قيمت الدراسة جهود مشاريع اقتصاد التضامن الاجتماعي من خلال النظر في حجم ونطاق أنشطتها في الزراعة البيئية، والاقتصاد الدائري، والتمويل الصغير، والتجارة العادلة، والسياحة البديلة، والبرامج التعاونية. وسلطت الدراسة الضوء على رؤى ومساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوظيف الفئات الاجتماعية المحرومة، والإدماج الاجتماعي كمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، والمشاركة في التعليم، والصحة والرفاه، ومعدل الفقر، والاستفادة من الخدمات من خلال تطبيق نموذج المعادلة الهيكلية. وتناول البحث الفرص والتحديات التي تواجهها هذه المشاريع، مثل عواقب الاحتلال الإسرائيلي والمناخ الاجتماعي والسياسي الذي يجعل من الصعب على اقتصاديات التضامن الاجتماعي النمو والصمود في الأراضي المحتلة. أجرى البحث تحقيقا نوعيا حول الطرق التي ستساعد بها مشاريع اقتصاد التضامن الاجتماعي في إعادة إعمار البلاد بعد الدمار الناجم عن الحرب الإسرائيلية في غزة. يشير البحث إلى التعقيدات التي تواجه عملية التنمية، خاصة في المناطق المجاورة للمستعمرات الاستيطانية التي يركز عليها هذا البحث. وفي الوقت نفسه، ينخرط الفلسطينيون في العديد من الممارسات الفردية والجماعية، التي تثبت فعاليتهم في مقاومة الوضع الذي يتعرضون له. مع أخذ صعوبات الاقتصاد الفلسطيني في الاعتبار، يحاول البحث سد الفجوة في الأدبيات المتعلقة بواقع اقتصاد التضامن الاجتماعي وتقديم اقتراحات للمنظمات وصانعي السياسات الذين يشاركون في تطوير اقتصاد التضامن الاجتماعي. نظرا لعدم وجود فهم مشترك للتعاريف والأطر والمعايير، فضلا عن الافتقار إلى أدوات البحث لدعم البحث التجريبي الإضافي، لا يزال نظام المشاريع الاجتماعية في مهده. أضافت هذه الدراسة إلى الأدبيات الموجودة من خلال زيادة الوعي بأهمية مبادرات اقتصاد التضامن الاجتماعي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية وإعادة بناء البلاد بعد دمار العدوان الإسرائيلي من خلال دراسة شاملة تغطي منظمات الضفة الغربية وغزة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد التضامن الاجتماعي ، الاقتصاد الدائري ، الزراعة البيئية ، التمويل الصغير ، التعاونيات ، التجارة العادلة ، السياحة البديلة ، الاحتلال الإسرائيلي ، التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل 1: مقدمة

اقتصاد التضامن الاجتماعي (SSE) هو استراتيجية مسؤولة أخلاقيا ومدفوعة بالقيم للنمو الاقتصادي تضع رفاهية الناس والبيئة في المقام الأول. الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والمجتمعية والشاملة ليست سوى عدد قليل من الممارسات العديدة التي تشكل اقتصاد التضامن الاجتماعي (منظمة العمل الدولية، 2023). اقتصاد التضامن الاجتماعي هو بديل للأنظمة الاستبدادية التي تهيمن عليها الدولة مثل الرأسمالية. اقتصاديات التضامن الاجتماعي شائعة الحدوث في مجموعة متنوعة من الصناعات والبيئات في جميع أنحاء العالم. تؤكد هذه البرامج على الأهداف الاجتماعية والبيئية وليس فقط على المكاسب المالية وتعمل على تعزيز رفاهية الإنسان والبيئة.

تشمل الأمثلة العالمية المختلفة للمشاريع الاقتصادية الاجتماعية والتضامنية التعاونيات وهي نوع من مبادرات اقتصاد التضامن الاجتماعي حيث يمتلك الأعضاء ويديرون الأعمال التجارية بشكل ديمقراطي. تنتشر التعاونيات في العديد من القطاعات، بما في ذلك التمويل والطاقة والزراعة (الأمم المتحدة ،2021). ومن خلال تعظيم استخدام الموارد، تسعى مشاريع الاقتصاد الدائري إلى تقليل النفايات وتعزيز الاستدامة كواقع اقتصاد التضامن الاجتماعي. قد تتضمن هذه البرامج مفاهيم الاقتصاد التشاركي وإعادة التدوير وتقنيات إعادة التدوير (BanQu ،2022). المبادرات المجتمعية هي مشاريع اقتصاد تضامني اجتماعي ذات تركيز محلي تسعى إلى تلبية متطلبات وصعوبات المنطقة. قد تشمل هذه البرامج أنشطة مثل الحدائق المنزلية والمجتمعية، والصناديق المحلية، والشركات ذات الملكية المشتركة التي تساعد في التغلب على الفقر (الأمم المتحدة، 2023). وكمثال على ذلك تحاول مبادرات التجارة العادلة ضمان حصول الموظفين والمنتجين على أجور عادلة مع تعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية أيضا. التعاونيات المملوكة للعمال، والتجارة المباشرة، وبرامج إصدار الشهادات هي بعض الأمثلة على التكتيكات التي يمكن استخدامها في مشاريع التجارة العادلة (RIPESS، 2015).

لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع الفلسطيني، يتم تنفيذ مفهوم اقتصاد التضامن الاجتماعي في البلاد (RIPESS، 2023). فمثلا تنفذ منظمة العمل الدولية مشاريع اقتصاد التضامن الاجتماعي الفريدة في فلسطين من خلال تعزيز اقتصاد التضامن الاجتماعي في المناطق المستهدفة من المشاريع، ولا سيما في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، وتأمل منظمة العمل الدولية في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني (منظمة العمل الدولية، 2020). ويساعد مشروع الإنعاش الاقتصادي المحلي التابع لمنظمة العمل الدولية في قطاع غزة في إصلاح قوارب الصيد والمحركات، والذي يزودهم أيضا بالأدوات التي يحتاجونها لمواصلة عملهم (منظمة العمل الدولية، 2022). من خلال العمل داخل المجتمعات المحلية لخلق فرص اقتصادية والوصول إلى الخدمات الأساسية.

وقد لوحظ ازدهار أنشطة ومجموعات الاقتصاد الاجتماعي التضامني (SSE) في فلسطين، وهي دولة محتلة تعاني من صعوبات اجتماعية وسياسية معقدة بسبب الاحتلال الإسرائيلي مثل عدم الاستقرار السياسي ونقص الموارد والقيود المفروضة على الحركة. هذه البرامج التي تشمل التعاونيات والتبادلات والشراكات المجتمعية والأشكال التعاونية الأخرى الضرورية لتعزيز الاستدامة الاقتصادية والقضاء على عدم المساواة وخلق التماسك الاجتماعي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تحقيق شامل لفهم نطاق وتأثير ومرونة اقتصاد التضامن الاجتماعي في فلسطين بشكل كامل بالنظر إلى البيئة الجيوسياسية

والصعوبات الإضافية التي تفرضها جائحة كوفيد-19 من خلال التأثير على الأعمال التجارية وأسلوب الحياة وصحة المجتمع. من خلال تسليط الضوء على التحديات وآثار الاحتلال وكيف أثر الوباء على جهود اقتصاد التضامن الاجتماعي.

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل شامل لاقتصاد التضامن الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتحليل مبادرات اقتصاد التضامن الاجتماعي التي تدرس نطاق وحجم عملياتها. علاوة على ذلك، سلطت الورقة الضوء على رؤى ومساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، والإدماج الاجتماعي، وتوظيف الفئات الاجتماعية الضعيفة. كما بحثت الدراسة الصعوبات والفرص التي تواجهها هذه المشاريع، بما في ذلك آثار الاحتلال الإسرائيلي والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تجعل من الصعب على اقتصاديات التضامن الاجتماعي التطور والبقاء في الأراضي المحتلة. أجرى البحث تحقيقا نوعيا حول الطرق التي ستساعد بها مشاريع اقتصاد التضامن الاجتماعي في إعادة إعمار البلاد بعد الدمار الناجم عن الحرب العدوانية الإسرائيلية على قطاع غزة. يهدف البحث إلى سد الفجوة في الأدبيات المتعلقة بواقع اقتصاد التضامن الاجتماعي وتقديم توصيات لصانعي السياسات والمنظمات المشاركة في تعزيز اقتصاد التضامن الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني.

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن تصور اقتصاد التضامن الاجتماعي، والنتائج وتطوير جمع البيانات، والمشاكل التي تمت مواجهتها، وبرنامج العمل. ظهرت مشاريع التضامن الاجتماعي في مجالات الزراعة البيئية، والاقتصاد الدائري، والتمويل الصغير، والسياحة، والتجارة العادلة، والتعاونيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تتسم بالصعوبات السياسية والقيود الاقتصادية. الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو فحص هذه البرامج وتقييم آثارها على المجتمعات المجاورة والناتج المحلي الإجمالي والإدماج الاجتماعي والتوظيف.

تتناول الدراسة الخلافات والصراعات الناشئة عن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، والقانون الدولي، والقانون الإسرائيلي، والقانون الفلسطيني، وواقع حياة الناس اليومية، وصمودهم، والحلول الإنمائية ذات الصلة. علاوة على ذلك، ارتباط الاقتصادات المحلية بالتضامن الاجتماعي في هذه المجتمعات. فيما يلي الأهداف الرئيسية لهذه الورقة:

1. الحصول على فهم شامل لمدى وتعريف الاقتصاد الاجتماعي التضامني في قطاع غزة والضفة الغربية.
2. إجراء دراسة شاملة حول أهم ست مجالات لاقتصاديات التضامن الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي التعاونيات، والتمويل الصغير، والتجارة العادلة، والزراعة البيئية، والاقتصاد الدائري، والسياحة البيئية.
3. إجراء تحقيق نوعي حول الطرق التي ستساعد بها مشاريع اقتصاد التضامن الاجتماعي في إعادة إعمار البلاد في أعقاب الدمار الناجم عن الحرب الإسرائيلية في غزة.
4. تسليط الضوء على كيفية تحدي الشباب الفلسطيني للمعايير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية باستخدام هذه الجوانب في مشاريعهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.
5. تحديد المشاركين الرئيسيين والمؤسسات والشبكات التي تعمل على تعزيز مبادرات التضامن الاجتماعي.
6. تقييم كيفية تأثير هذه البرامج على المرونة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والمجتمعات المحلية.
7. التحقيق في العقبات والفرص التي تواجه الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

8 . تقديم صورة واقعية لاقتصاد التضامن الاجتماعي في جميع حقائقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتسهيل فهم الجهات الفاعلة، وكذلك المراجع المؤسسية والعالمية، للوضع الفعلي لاقتصاد التضامن الاجتماعي.

9 . تنفيذ رسم خرائط قطاعية وجغرافية للأنشطة والجهات الفاعلة بما يتماشى مع رؤية ومنهجية اقتصاد التضامن الاجتماعي.

من خلال فحص شامل لمجموعة الأبحاث حول اقتصاد التضامن الاجتماعي، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إجابات شاملة على الأسئلة الرئيسية التالية:

1 . كيف يساهم اقتصاد التضامن الاجتماعي في النمو والتركيب الاجتماعي والاقتصادي العالمي لمختلف المجتمعات في جميع أنحاء العالم؟

2 . لماذا يعتبر مسح نشاط برامج اقتصاد التضامن الاجتماعي في فلسطين مهما؟

3 . ما هي الصعوبات المنهجية التي يواجهها مشروع بحث اقتصاد التضامن الاجتماعي؟

4 . كيف يمكن قياس أنشطة ونماذج اقتصاد التضامن الاجتماعي باستمرار على المستوى الوطني مع الأطر والتعاريف، وهل هي مكافئة للمعايير العالمية؟

5 . كيف ستساهم مبادرات اقتصاد التضامن الاجتماعي في إعادة إعمار غزة بعد الدمار الذي أصابها نتيجة الحرب العدوانية الإسرائيلية؟

هناك 6 أقسام في هذا التقرير. سيتم توضيح مراجعة الأدبيات الخاصة بالبرنامج في القسم 2. يركز وصف مرحلة البدء على القطاعات الستة للتمويل الصغير، والاقتصاد الدائري، والتجارة العادلة، والزراعة البيئية، والتعاونيات، والسياحة البديلة ، ويتم تقديم اقتصاد التضامن الاجتماعي في الأقسام 3 و 4 و 5 و 6. يتم عرض منهجية عملنا الميداني في القسم 7، جنبا إلى جنب مع الأفكار حول كيفية استخدام المنهجية المتكاملة في اقتصاديات التضامن الاجتماعي وما هي الجوانب التي يتم تشجيعها. يتم تغطية تداعيات النتائج للمناقشة العامة حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحدود الكافية في القسم 8.

الفصل 2: مراجعة الأدبيات

يشجع الاقتصاد التضامني الإصلاحات الاجتماعية والمؤسسية؛ ويهدف إلى تسليط الضوء على موضوعات العدالة التوزيعية، والاستدامة العميقة، وبدائل الرأسمالية، والديمقراطية التشاركية، والسياسة التحررية (Utting ، 2015). يشير مصطلح التضمين الاجتماعي إلى الاعتراف بمفهوم اقتصاد التضامن الاجتماعي، الذي ينص على أن جميع الأنشطة الاقتصادية تحكمها الضرورات الاجتماعية والترتيبات المؤسسية. ويشار إلى عدد متزايد من المنظمات والشركات التي تنتج وتتبادل السلع والخدمات تحت إشراف حكومي مستقل مع أهداف ومعايير تضع التماسك الاجتماعي والتضامن والرفاهية أولا باسم اقتصاديات التضامن الاجتماعي. وتشمل هذه الجمعيات التشاركية، وشبكات التجارة العادلة، وخطط التمويل التضامني، ونقابات العمال في القطاع غير الرسمي، والتعاونيات، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى (Villalba-Eguiluz ، وآخرون ، 2023).

تتحدث الأدبيات حول التقاطع بين اقتصاد التضامن الاجتماعي والاقتصاد الدائري وتقدم نظرة ثاقبة حول كيفية مواءمة هذين النموذجين واستكمال بعضهما البعض في السعي لتحقيق نماذج اقتصادية مستدامة ومسؤولة اجتماعيا. وفقا ل Villalba-Eguiluz et al. (2023) ، قد تكون التعاونيات الاجتماعية هي الرائدة في إنشاء شبكات إعادة التدوير وتحويل النفايات على المستوى المحلي والإقليمي حيث تفسح إدارة القمامة المجال لإعادة استخدام النفايات. من خلال معالجة النفايات محليا وخفض مدى سلاسل المعالجة الخاصة بها، فإن هذه السلاسل لديها القدرة على تخفيض تأثيرها البيئي مع خلق فرص عمل وإدماج جديدة في نفس الوقت. قد يتضمن تطبيق مفاهيم اقتصاد التضامن الاجتماعي على الاقتصاد الدائري العمليات الاجتماعية والمؤسسية الضرورية لكل من التغييرات البيئية والاجتماعية، وفقا ل Moreau et al. (2017). تبحث ورقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022) في دور الإدماج الاجتماعي، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، والتعاون المحلي. كما يبحث في كيفية مساهمة الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الدائري. حقق Gutbelert (2021) في كيفية قيام جامعي القمامة في الاقتصاد غير الرسمي في البرازيل والأرجنتين بتشكيل تعاونيات شعبية جديدة والمساعدة في تحسين سبل العيش وممارسات إدارة النفايات. يقترح الباحث أيضا اقتصادا دائريا معدلا يجمع بين الاقتصاد البيئي واقتصاد التضامن الاجتماعي.

وقد أوضحت معظم الأعمال القائمة في مجال الزراعة البيئية من منظور اجتماعي أن الزراعة البيئية كنهج زراعي إيكولوجي يقدم بديلا للزراعة الصناعية. تركز الأدبيات بشدة على الزراعة البيئية كحركة اجتماعية تسعى جاهدة من أجل السيادة الغذائية وتعارض الرأسمالية. كما تركز على التفاوتات الموجودة في النظام الغذائي النيوليبرالي والصناعي الذي يؤثر على المنتجين، بما في ذلك صغار المزارعين والفلاحين والسكان الأصليين (Mann، 2019; سلطانة, 2023; تيمرمان وفيليكس, 2015; فارست وآخرون, 2018; منديز ، بيكون ، وكوهين ، 2013 ؛ أوتر ، وايت ، مينديز ، وموريس ، 2021). بالإضافة إلى التقنيات الزراعية، تعمل الإيكولوجيا الزراعية كحركة اجتماعية ونشاط فكري لأنها تؤكد على حماية البيئة، فقد بدأت تكتسب شعبية في جميع أنحاء العالم. وهي تدعم المبدأ الأساسي للسيادة الغذائية، كما ذكر (الصالحي ، 2019).

وفقا ل Park and Mercado (2015) ، فإن مؤسسات التمويل الصغير لها تأثير إيجابي على الحد من الفقر. ظهر التمويل الصغير لأول مرة في سبعينيات القرن العشرين، وتبين أن الأفراد ذوي الدخل المتواضع يمكن الاعتماد عليهم أيضا في سداد ديونهم. للتمويل الصغير أثر مفيد على تحسين الظروف الصحية والمعيشية للأسر. وعلاوة على ذلك، تشمل بعض برامج التمويل الصغير مبادرات لبناء القدرات ترفع مستويات معارف المستفيدين من خلال تعليمهم تقنيات تنمية الأعمال التجارية والعمالة. إن المشاركة في برنامج التمويل الصغير وتحسين الظروف المعيشية يغيران كيفية إدراك الجمهور لأفراد الأسرة هؤلاء. وإلى حد كبير، فإن مقدار الأموال التي يجنيها أفراد الأسرة كل شهر آخذ في الازدياد، كما أن استخدام الائتمانات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية يعدل مدى ملكية الأصول. وقد أظهرت العديد من الأبحاث التجريبية أن برامج التمويل الصغير لها هذه الآثار الإيجابية (Alam et al., 2015; الخان وحسن, 2020; أوليف وآخرون، 2022). وجد أحمد وآخرون (2020) أن 129 من أصل 543 منظمة تمويل صغير تقليدية تقدم سلعا بدون فوائد، كما حددوا 101 مؤسسة تمويل صغير رسمية منتشرة في 33 دولة. علاوة على ذلك، يشكل التمويل الصغير الإسلامي أقل من 1٪ من انتشار التمويل الصغير، وفقا للزغبي وترزي (2013).

وفقا لاوزيدمر (2023)، تقدم البنوك التشاركية (PB) في تركيا قدرا كبيرا من الوعد لاقتصاد التضامن الاجتماعي من حيث مصادر التمويل وخيارات التمويل وآليات التحكم في المخاطر. ووجد جريفن وهوستيد(2015) أن مبادرات اقتصاد التضامن الاجتماعي تقضي على الفقر في القرن الحادي والعشرين والتي تم التأكيد عليها كأحد الأهداف الإنمائية للألفية ، وقد برزت قدرة أصحاب المشاريع الصغيرة على الحصول على الائتمان من خلال مؤسسات التمويل الصغير (MFIs) كموضوع مركزي في الأدبيات المتعلقة بريادة الأعمال والتنمية (Bruton 2015). اعتبارا من يوليو 2010، كان هناك حوالي 1834 مؤسسة تمويل صغير، مع إجمالي قروض يتجاوز 43 مليار دولار أمريكي (Griffin and Husted ، 2015). ومع ذلك، ظهرت أزمة متنامية في سداد القروض الصغيرة في العديد من البلدان، ويرجع ذلك جزئيا إلى تخفيف الانضباط الائتماني، الذي يشمل عددا أقل من مجموعات الإقراض (NDC، 2006).

من المسلم به عموما أن السياحة البديلة، التي يذهب فيها المسافرون إلى مواقع مرتبطة بالصراعات والحروب والكوارث الطبيعية، هي ظاهرة هائلة وسريعة التوسع (Xu Chen and، 2021). يدرس زانج (2023) كيف يمكن لنظرية الهوية الاجتماعية أن تساعد في السياحة البديلة المرتبطة بالصراع. وبالتالي، هناك صلات قوية بين السياحة البديلة المرتبطة بالصراعات وبناء السلام. درس زانج (2018) كيف يتم تصور الهويات الاجتماعية فيما يتعلق باغترابهم عن منازلهم ووظائفهم، وحوافزهم المدفوعة من الخارج ، كل ذلك مع الاعتراف بقيم وثقافة المجموعة المميزة. يبحث زانج (2022) في كيفية تحقيق وعي السياح المتزايد بالهوية والخصائص البشرية في أماكن السياحة البديلة المتعلقة بالكوارث الطبيعية.

التعاونيات غير معترف بها جيدا من قبل الجمهور أو على مستويات مختلفة من الحكومة، على الرغم من أنها تضم معظم اقتصاديات التضامن الاجتماعي منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر (Iyer et al. ، 2021). يقدم بحثهم وجهات نظر الاتحادات التعاونية في جنوب شرق أوروبا ، الهند ، إندونيسيا ، اليابان ، ماليزيا ، نيبال ، الفلبين ، وكوريا الجنوبية ، والتي تمثل معا حوالي 140 مليون عضو. وعلى الرغم من أن مشاركتها محدودة، فإن التعاونيات الإقليمية تنظر إلى المشاركة في التعليم بتفاؤل واسع النطاق. قام هيير (2021) بالتحقيق في كيفية تعاون التعاونيات لتعزيز اقتصاد التضامن الاجتماعي بالإضافة إلى الفرص والقيود المفروضة على الشركات التي تركز على الناس بعد جائحة كوفيد 19.

تسعى التجارة العادلة إلى إصلاح الروابط السياسية والاقتصادية والعاطفية بين المنتجين والمستهلكين من خلال تطوير اقتصاد أخلاقي عالمي. وسرعان ما أصبح نموذج التجارة العادلة أداة لتحالف المنظمات غير الحكومية التي تدعم أهداف العالم الثالث لتخفيض الديون، وكذلك للمنظمات الأخرى ذات العقلية الإنمائية الشمالية التي ترى أن التجارة العادلة تعزز التجارة وتتحدى أنواع التجارة التي تبقي الناس فقراء (أوكسفام، 2002). وفقا لرينارد (2003) ، تنبثق التجارة العادلة من رماد العولمة ، مما يعزز إعادة دمج الظروف التجارية في علاقات اقتصادية واجتماعية أكثر سلامة من الناحية الأخلاقية ويعيد تأسيس الصلة بين الإنتاج والاستهلاك. ركز غودمان (2005) بحثه على تسليع التجارة العادلة، أو بشكل أكثر تحديدا، الروابط الجدلية التي تدعم العمليات الاقتصادية الثقافية التي تجسد التجارة العادلة كوسيلة لتحقيق اقتصاد أخلاقي.

الفصل 3: وصف المؤسسات في الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية

يوضح هذا الجزء من البحث مشاريع اقتصاد التضامن الاجتماعي من قبل أهم الأطراف العالمية والوطنية، التي تعمل على تعزيز وجود هذه المنظمات عبر البلدان، وخاصة البلدان النامية ، للتخلص من الفقر ، وازدهار النمو الاقتصادي لهذه المؤسسات. علاوة على ذلك، يصف القسم مؤسسات اقتصاد التضامن الاجتماعي والشركاء العالميين والشركاء الفلسطينيين.

3.1 واقع اقتصاد التضامن الاجتماعي: التعريف

يشير مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" (SSE) إلى فئة واسعة من الشركات التي تضع الأهداف الاجتماعية والبيئية قبل الأهداف المالية. هناك خاصيتان رئيسيتان تميزان هذه المنظمات عن كل من القطاعين غير الرسمي والتقليدي الهادف للربح: مجموعة من العلاقات التعاونية والترابطية والتضامنية، فضلا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الواضحة والبيئية في كثير من الأحيان (ICA ، 2020). علاوة على ذلك، وصفت فرقة عمل شكلتها الأمم المتحدة في إطار لجنة الأمم المتحدة حول إقتصاد التضامن الاجتماعي في عام 2013 بأن اقتصاد التضامن الاجتماعي هو "إنتاج السلع والخدمات من قبل مجموعة واسعة من المنظمات والمؤسسات التي لديها أهداف اجتماعية واضحة وغالبا ما تكون بيئية". المبادئ التوجيهية ل اقتصاديات التضامن الاجتماعي هي الإدارة الذاتية الديمقراطية والأخلاق والتضامن والتعاون (UNTFSSE ، 2014). بالإضافة إلى ذلك، يوصف SSE بأنه "مجموعة من المبادرات الاجتماعية والاقتصادية من المنظمات والشركات التي لها أهداف اجتماعية محددة، وكلها موجهة بمبادئ وقيم التعاون والتضامن والإنصاف والشمول والاستدامة والمشاركة والإدارة الذاتية الديمقراطية والمشاركة مع المجتمع، وتعزيز النسيج الاجتماعي وتعزيز التغيير الاجتماعي "(GSEF، 201). يسعى المنتدى العالمي للاقتصاد الاجتماعي (GSEF)، وهو شبكة عالمية من SSE، إلى العمل كنقطة محورية لتبادل الأفكار والخبرات عبر التعاون عبر الحدود. فيما يلي بعض الأمثلة على المنظمات التابعة ل اقتصاد التضامن الاجتماعي:

الجمعيات: تعرف مجموعة الأفراد التي تتمتع بالحكم الذاتي والمنظمة بشكل مستقل والذين انضموا طواعية للعمل لصالح المجتمع باسم جمعية أو منظمة تطوعية. لم يتم تأسيسها مع وضع المكاسب التجارية في الاعتبار (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022). بشكل عام، تضم الجمعيات مجموعة متنوعة من الكيانات، من المجتمعات المحلية والفرق الرياضية إلى شركات الخدمات الكبرى (Gaiger ، 2015). هناك مناقشات مستمرة حول ما إذا كان بإمكان الجمعيات

المشاركة في نشاط قائم على السوق أو النشاط الاقتصادي في بعض الدول. على سبيل المثال، حتى عام 2019، كانت الجمعيات البلجيكية محظورة من المشاركة بشكل أساسي في العمليات التجارية بموجب القانون البلجيكي السابق للجمعيات والمؤسسات.

التعاونيات: لدى الدول المختلفة تصورات مختلفة عن التعاونيات وأفكار مختلفة حول الهوية التعاونية. ينظر إليها أكثر كمنظمات اجتماعية في بعض الدول وكشركات تجارية في دول أخرى. وقد أضر تسييس التعاونيات بسمعتها وأسفر عن حلول وسط مع استقلاليتها واستقلالها. وتعرف التعاونيات بأنها مجموعة مستقلة من الأشخاص أو المنظمات القانونية التي تجتمع بحرية لتلبية احتياجاتها وأهدافها المشتركة في مجالات الاقتصاد والمجتمع والثقافة من خلال شركة مملوكة بشكل تعاوني وتدار ديمقراطيا (منظمة العمل الدولية، 2018). تساهم التعاونيات بشكل كبير في زيادة القوة الاقتصادية للعمال في المجتمعات المحلية والحد من عدم المساواة في الدخل من خلال تقديم بديل للأعمال التجارية "الرأسمالية". إن عمليات الحكم الديمقراطي تميز التعاونيات عن المشاريع الأكثر تقليدية التي يملكها القطاع الخاص أو الأسر أو يملكها المساهمون. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن فعليا الاستعاضة عن الرابطات والمنظمات غير الرسمية ذات الأهداف المالية بالتعاونيات (التحالف التعاوني الدولي، 1995). بعد موافقة العديد من أصحاب المصلحة على سلسة القيمة، تم نصح المنظمات في 21 دولة آسيوية بإنشاء برنامج إنشاء سلسلة القيمة (VCDP)، والذي يتضمن الحوار الاجتماعي لتطوير سلسلة التوريد (RIPESS ، 2015).

المؤسسات: هي مؤسسات خيرية تدار بشكل أساسي كمجموعة أموال دائمة من فرد أو مجموعة من الأفراد، مع توجيه الأرباح نحو التحسين طويل الأجل لمنطقة جغرافية معينة أو قطاع غير ربحي. بالإضافة إلى تقديم المنح، تقدم المؤسسات أيضا خدمات اجتماعية وطبية وثقافية. ونتيجة لذلك، فإنها تعمل كقناة حيوية بين القطاعين العام والخاص، حيث تتلقى التمويل من الأول وتوفر الأموال للقطاع الخاص. وفقا لنويا وكلارنس (2007)، فإن المؤسسات غير هادفة للربح ، ومعفاة من الضرائب ، ومدمجة ، ولها منظمات مستقلة.

الجمعيات المتبادلة: تعرف المنظمة التي تمثل مصالح أعضائها وتملكها وتديرها باسم المجتمع المتبادل. التعاونيات والجمعيات الصديقة ومجموعات المساعدة الذاتية هي أمثلة على المجتمعات المتبادلة. نظرا لأن الجمعيات المتبادلة تجمع الأعضاء الذين يرغبون في تقديم خدمة مشتركة يستفيدون منها جميعا، فلا يسمح بالاشتراك. المجتمعات المتبادلة وشركات التأمين قابلة للمقارنة. إيمان الأعضاء بمجتمعات المنفعة المتبادلة هو عنصر حاسم. تخضع مجتمعات المنفعة المتبادلة للوائح صارمة في العديد من البلدان بسبب الانتهاكات التاريخية. تعمل جمعيات المنفعة المتبادلة كتعاونيات أو جمعيات في العديد من الدول (جينكينز ، 2021).

الأعمال الاجتماعية: المؤسسة الاجتماعية هي شركة تتاجر في السلع والخدمات لتحقيق أغراض اجتماعية. هدفها الأساسي هو إعادة استثمار أرباحها مرة أخرى في الأعمال التجارية لمواصلة تحقيق أهدافها المجتمعية، بدلا من تعظيم الأرباح لأصحابها. يمكن أن يوفر حلولا جديدة للقضايا المجتمعية، مثل البطالة والعزلة الاجتماعية. ووفقا لتعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تنشأ المؤسسات الاجتماعية من الاقتصاد الاجتماعي وتوسع نطاق تطبيقه بما يتجاوز مظاهره التقليدية. ستة عشر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لديها قوانين تتعلق بالمؤسسات الاجتماعية ، في حين أن الدول الإحدى عشرة المتبقية لديها سياسات أو خطط واضحة لتشجيع نموها. بالنظر إلى أن هناك حاجة إلى أن يكون للشركات الاجتماعية

شكل قانوني معين في كل دولة تقريبا، فإننا نحث صانعي السياسات على أخذ ذلك في الاعتبار (Ferreira and Almeida، 2021). تقدم الأطر القانونية المصممة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمؤسسات الاجتماعية تحليلا شاملا وتوصيات للطرق المختلفة لإنشاء قوانين المؤسسات الاجتماعية، إلى جانب مزايا وعيوب كل خيار (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022).

3.2 وصف المنظمات الشريكة العالمية والوطنية في اقتصاد التضامن الاجتماعي

شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في الوعي بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ويرجع ذلك في الغالب إلى دوره المحوري في توفير استجابات مرنة لمختلف الأزمات. وقد كانت رائدة العديد من نماذج الأعمال الجديدة من قبلها جنبا إلى جنب مع معالجة صعوبات السكن والأمن الغذائي وغيرها من التحديات المجتمعية. وبالإضافة إلى السلع والخدمات الحيوية، فإنه يخلق فرص عمل، وخاصة للفئات المحرومة. يتم تعبئة المجتمعات من قبل التعاونيات والشركات المجتمعية حول أهداف مشتركة مثل تعزيز مصادر الطاقة المتجددة أو خفض انبعاثات الكربون. وهو يساعد الباحثين عن عمل، والأشخاص الأقل مهارة، والشباب، وغيرهم من السكان المحرومين على تعزيز قدرتهم على الحصول على وظائف في بيئة رقمية متزايدة من خلال تقديم برامج التعليم والتدريب. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوفر وجهات نظر جديدة حول كيفية الاستفادة من الرقمنة للاستراتيجيات التي تركز على الناس، بما في ذلك تعاونيات المنصات.

بناء على عقود من العمل التعاوني في كلتا المنظمتين، عملت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي معا في عام 2020 لإنشاء عمل عالمي يسمى "تعزيز النظم البيئية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني". أعلن الاتحاد الأوروبي عن خطة عمل الاقتصاد الاجتماعي للاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2021 ومسار انتقالي للبيئة الصناعية "القرب والاقتصاد الاجتماعي" في نوفمبر 2022. في يونيو 2022، أيدت المنظمة توصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والابتكار الاجتماعي. بالإضافة إلى جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، يستهدف الإجراء ستة بلدان من خارج الاتحاد الأوروبي: البرازيل وكندا والهند وكوريا والمكسيك والولايات المتحدة. يوفر العمل العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لصانعي السياسات الموارد من خلال مسار عمل أطرها بشكل قانوني، بما في ذلك تحليل الأطر والقوانين الحالية المتعلقة على وجه التحديد باقتصاد التضامن الاجتماعي، ومزايا وعيوب الخيارات والنهج القانونية المختلفة، وتوجيه السياسات، وأفضل الممارسات من الدول الأخرى. كما اعتمد قرار منظمة العمل الدولية بشأن الاقتصاد الاجتماعي والعمل اللائق في حزيران/يونيو 2022 (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2022). أصبحت اقتصاديات التضامن الاجتماعي معروفة في جميع أنحاء العالم كقوة وراء تطوير الوظائف والنشاط الاقتصادي المهم اجتماعيا. يعمل ما يقدر بنحو 13.6 مليون شخص، أو 6.3٪ من القوى العاملة في الاتحاد الأوروبي، في شركات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (Arrillaga، and Etxezarreta، 2022). يشكل قطاع التضامن الاجتماعي 3.2٪ من إجمالي العمالة في المكسيك و 4٪ منها في كولومبيا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022). إلى جانب خلق فرص العمل، تدرك الدول أكثر فأكثر مدى أهمية اقتصاد التضامن الاجتماعي لتنمية المجتمع على المستويين دون الوطني والوطني وكذلك للتحولات الخضراء والرقمية.

تعمل العديد من المنظمات في فلسطين في إطار نظام القيادة المجتمعية في البلاد. ومن الأمثلة على ذلك مؤسسة بناء فلسطين وابتكار، وكلاهما هدفهما الرئيسي هو مساعدة وتوفير الموارد والأدوات اللازمة لنجاح رواد الأعمال

المجتمعيين. علاوة على ذلك، هناك مؤسسات إضافية تنفذ برامج متنوعة تتعلق بالابتكار الاجتماعي وريادة الأعمال في فلسطين، مثل جائزة هولت، ومركز يونس في جامعة بيت لحم، وبرنامج مساري في جامعة بيرزيت، والإغاثة الزراعية الفلسطينية (بناء فلسطين، 2023).

تعارض الأمم المتحدة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونتيجة لهذا، تقدم الأمم المتحدة مساعدتها إلى الشعب الفلسطيني من خلال إنشاء شبكة عالمية تضم أكثر من ألف منظمة من منظمات المجتمع المدني. يركز جزء من البرامج على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والتي تشمل حرية ممارسة حقه في الاستقلال الوطني والسيادة، والحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي (الأمم المتحدة، 2021). ونحتاج أيضا إلى لفت الانتباه إلى وجود منظمات غير حكومية ومجموعات ضغط تعمل على وقف الأعمال التجارية التي تتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي. ودراسة حالة خان الأحمر ومستوطنة كفار أدوميم هي دراسة مثيرة للاهتمام قد لا يكون معظمنا على دراية بها. هؤلاء الناس هم فلسطينيون يقيمون في الضفة الغربية الفلسطينية، بالقرب من القدس. يعيش السكان البدو في هذه القرية حاليا في ظروف مروعة، بما في ذلك محدودية الوصول إلى الكهرباء والمياه. على الرغم من معارضة النشطاء وجماعات حقوق الإنسان والدول الأوروبية، سمحت المحكمة العليا الإسرائيلية بهدم البلدة في عام 2018 (عوض، 2021).

حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) هي حركة ناشطة سياسيا بدأت في عام 2005 بهدف الضغط على الحكومة الإسرائيلية للالتزام بمعايير القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والتوصيات المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. تتمتع حركة المقاطعة بنفوذ كبير لأنها تتحدى القبول الدولي لنظام الاحتلال والاستعمار والفصل العنصري للشعب الفلسطيني (حركة المقاطعة، 2021).

الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID) هي كيان مهم آخر يتعلق بالشعب الفلسطيني. وهي مسؤولة عن إنشاء المبادرات وتقديم المساعدات للدول الأخرى. وأدرجت الأراضي الفلسطينية في البلدان ذات الأولوية في الخطة الرئيسية للتعاون من الفترة 2005-2008. في هذا السياق، يهدف التعاون الإسباني إلى إقامة دولة فلسطينية من خلال مكافحة الفقر ، والمساعدة في النمو الاجتماعي والاقتصادي للأمة ، وتحصين مؤسساتها وهياكل الدولة ، ومساعدة المجتمع المدني في إرساء السلام والديمقراطية (AECID ، 2021). وتقوم الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي بتمويل المبادرة بالتعاون مع شركاء إقليميين آخرين بما في ذلك المنظمة الإيطالية غير الحكومية COSPE. بالإضافة إلى ذلك، تقود المشروع المنظمة الإيطالية فينتو دي تيرا بالتعاون مع الشركاء الدوليين، جامعة بافيا، ورابطة التعاون والتضامن ONG، ونازكا موندواليغري، وفياجي إي ميراجي، بالإضافة إلى الشركاء الفلسطينيين، الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال (PFESP)، وحرفيو بيت لحم للتجارة العادلة، وجمعية تنمية المرأة الفلسطينية (ILO. 2020).

يهدف المشروع إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني من خلال نمو اقتصاد التضامن الاجتماعي في المناطق المستهدفة، وخاصة في المنطقة C في الضفة الغربية. رعت جمعية التنمية الزراعية (PARC) مؤتمرا مهما في 26 يوليو 2023، تحت عنوان "الابتكار الاجتماعي واقتصاد التضامن الاجتماعي (SSE) في فلسطين: أفضل الممارسات والطريق إلى الأمام". وكان هدفها زيادة فهم ودعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كنموذج اقتصادي قوي وفعال للمجتمع الفلسطيني. نظرا لأهمية اقتصاد التضامن الاجتماعي، بذلت جمعية التنمية الزراعية جهدا واعيا لإشراك

الجهات الفاعلة الرئيسية من الوكالات الحكومية ذات الصلة ومجموعات المجتمع المدني والشركات الناجحة التي استفادت من المشاريع السابقة التي نفذتها ، مثل مشروع Med UP في أوروبا (جيران الاتحاد الأوروبي، 2023).

3.3 تعزيز الاقتصاد الدائري من خلال مشاريع الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الضفة الغربية وقطاع غزة

تعاونية إعادة التدوير النسائية في الخليل (نساء الخليل لإعادة التدوير): في عام 2019، تم تشكيل تعاونية نساء الخليل لإعادة التدوير لمعالجة مشكلة النفايات المتزايدة في المدينة وخلق فرص عمل مع زيادة الوعي البيئي. تعقد التعاونية ورش عمل لإعادة التدوير لتثقيف المجتمع حول أهمية فرز النفايات وأنشأت منشأة صغيرة لإعادة التدوير حيث تتم معالجة مواد مثل البلاستيك والورق والمعادن لإعادة استخدامها. بالإضافة إلى ذلك، تصنع النساء منتجات مصنوعة يدويا من مواد معاد تدويرها، مثل الحقائب والديكورات والأدوات المنزلية، التي يبيعنها في الأسواق المحلية. وقد أدى هذا المشروع إلى الحد بشكل كبير من النفايات المنزلية، وتوفير الدخل وفرص العمل للنساء، وزيادة الوعي البيئي بين السكان (نساء الخليل لإعادة التدوير، 2019).

مبادرة التسميد في غزة (مبادرة غزة الخضراء): لمعالجة القضية الحرجة المتمثلة في إدارة النفايات العضوية في غزة، أطلقت مبادرة غزة الخضراء، وهي منظمة غير حكومية محلية، مشروع سماد في عام 2020. يعزز هذا المشروع الزراعة المستدامة ويحسن الأمن الغذائي من خلال إنشاء محطات سماد مجتمعية حيث يمكن للسكان إيداع النفايات العضوية. تتم معالجة النفايات المجمعة إلى سماد ، والذي يتم توزيعه بعد ذلك على المزارعين المحليين. يتم توفير برامج تدريبية للمزارعين حول كيفية استخدام السماد لتعزيز خصوبة التربة وتقليل الحاجة إلى الأسمدة الكيماوية. وقد حسنت هذه المبادرة صحة التربة، وأدارت النفايات العضوية بفعالية، وزادت غلة المحاصيل، مما ساهم في تحقيق الأمن الغذائي (مبادرة غزة الخضراء، 2020).

ورشة عمل إعادة التدوير في رام الله (مركز رام الله لإعادة التدوير): في عام 2021، أطلقت مجموعة من رواد الأعمال الشباب في رام الله مركز رام الله لإعادة التدوير بهدف تحويل النفايات إلى منتجات قيمة. تركز ورشة العمل على إنشاء الأثاث والفن والأزياء من المواد المهملة مثل الإطارات القديمة والمنصات الخشبية وقصاصات القماش. كما تنظم فعاليات ومعارض لعرض المنتجات المعاد تدويرها وزيادة الوعي حول الممارسات المستدامة. من خلال هذه المبادرة، شهد المجتمع انخفاضا في النفايات، وتمكين الشباب بمهارات إعادة التدوير والتصميم المستدام، وإنشاء سوق للمنتجات المعاد تدويرها (مركز رام الله لإعادة التدوير، 2021).

تعاونية زيت الزيتون في نابلس (تعاونية زيت الزيتون في نابلس): تركز تعاونية زيت الزيتون في نابلس، التي تأسست في عام 2018، على الممارسات المستدامة في عملية إنتاج زيت الزيتون لضمان الحد الأدنى من النفايات والاستخدام الأقصى للموارد. تجمع التعاونية جفت الزيتون (بقايا الزيتون الصلبة بعد استخراج الزيت) وتعالجها في الوقود الحيوي والأعلاف الحيوانية. وهي تعزز ممارسات الزراعة العضوية بين أعضائها لضمان أن تكون دورة الإنتاج بأكملها صديقة للبيئة وتستخدم مواد تغليف صديقة للبيئة لزيت الزيتون ، مما يقلل من النفايات البلاستيكية. وقد أدت هذه المبادرة إلى تقليل النفايات، وتشجيع الزراعة المستدامة، وتوفير مصادر دخل إضافية للمزارعين (تعاونية زيت الزيتون في نابلس، 2018).

مبادرة إعادة تدوير المنسوجات في بيت لحم (مبادرة إعادة تدوير المنسوجات في بيت لحم): في عام 2021 ، ركزت مبادرة إعادة تدوير المنسوجات في بيت لحم على إعادة تدوير نفايات المنسوجات إلى منتجات جديدة ، مما يخلق اقتصادا دائريا في قطاع النسيج. أنشأ المشروع نقاط تجميع للملابس القديمة ونفايات المنسوجات في المجتمع وأجرى ورش عمل لإعادة التدوير حيث تعلم المشاركون إنشاء منتجات جديدة من المنسوجات القديمة ، مثل السجاد والحقائب والملابس. وقد عزز التعاون مع مصممي الأزياء المحليين المبادرة من خلال دمج المواد المعاد تدويرها في مجموعاتهم. وقد أدى هذا المشروع إلى تقليل نفايات المنسوجات، وإشراك المجتمع في جهود إعادة التدوير، وخلق فرص عمل في ورش إعادة تدوير المنسوجات وإعادة تدويرها (مبادرة بيت لحم لإعادة تدوير المنسوجات، 2021).

برنامج إعادة تدوير النفايات الإلكترونية في رام الله (حلول النفايات الإلكترونية في رام الله): تعالج حلول النفايات الإلكترونية في رام الله، التي تم إطلاقها في عام 2020، مشكلة النفايات الإلكترونية المتنامية. ينشئ البرنامج نقاط تجميع للنفايات الإلكترونية مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف والأجهزة القديمة وينفذ عمليات إعادة تدوير آمنة لتفكيك المكونات الإلكترونية وإعادة تدويرها. حملات التوعية لتثقيف الجمهور حول أهمية إعادة تدوير النفايات الإلكترونية والتخلص المسؤول من الإلكترونيات. وقد حالت هذه المبادرة دون وصول النفايات الإلكترونية الضارة إلى مكبات النفايات، واستعادت المواد القيمة لإعادة استخدامها، وزادت الوعي العام حول إعادة تدوير النفايات الإلكترونية (حلول النفايات الإلكترونية في رام الله، 2020).

مشروع إعادة تدوير الزجاج في الخليل (مشروع إعادة تدوير الزجاج في الخليل): بدأ مشروع إعادة تدوير الزجاج في الخليل في عام 2019 ، ويركز على إعادة تدوير نفايات الزجاج إلى منتجات زجاجية جديدة ، مع الحفاظ على الحرف التقليدية مع تعزيز الاستدامة. يجمع المشروع نفايات الزجاج من المنازل والشركات ويعالجها في منتجات زجاجية جديدة ، مثل الزجاجات والجرار والمواد الزخرفية. كما يوفر التدريب للحرفيين المحليين على تقنيات إعادة تدوير الزجاج الحديثة ، ومزج المهارات التقليدية مع الممارسات الجديدة. وقد أدى هذا المشروع إلى تقليل نفايات الزجاج، والحفاظ على تقنيات صناعة الزجاج التقليدية، ودعم الحرفيين المحليين من خلال الإنتاج المستدام للزجاج (مشروع إعادة تدوير الزجاج في الخليل، 2019).

إدارة النفايات البلاستيكية في أريحا (مبادرة إعادة تدوير البلاستيك في أريحا): في عام 2020 ، ركزت مبادرة إعادة تدوير البلاستيك في أريحا على إدارة النفايات البلاستيكية من خلال إعادة التدوير. أنشأ المشروع شبكة من نقاط جمع النفايات البلاستيكية وقام بتشغيل منشأة لمعالجة النفايات البلاستيكية وتحويلها إلى مواد قابلة لإعادة الاستخدام. كما طورت منتجات جديدة من البلاستيك المعاد تدويره ، مثل مواد البناء والأثاث والأدوات اليومية. وقد أدت هذه المبادرة إلى الحد من النفايات البلاستيكية، وشجعت الابتكار في تصميم المنتجات باستخدام المواد المعاد تدويرها، ووفرت فرص عمل في عمليات الجمع وإعادة التدوير والإنتاج (مبادرة إعادة تدوير البلاستيك في أريحا، 2020).

الزراعة المائية في غزة (مشروع الزراعة المائية في غزة): في عام 2021، ركز مشروع الزراعة المائية في غزة على تربية الزراعات المائية، والجمع بين تربية الأحياء المائية (تربية الأسماك) والزراعة المائية (زراعة النباتات بدون تربة). يهدف هذا المشروع إلى معالجة الأمن الغذائي وندرة الموارد في المنطقة. يقوم النظام بإعادة تدوير المياه بين

أحواض الأسماك وأحواض النباتات ، حيث توفر نفايات الأسماك العناصر الغذائية للنباتات. هذه الطريقة تقلل بشكل كبير من استخدام المياه مقارنة بالزراعة التقليدية. لا ينتج المشروع الأسماك والخضروات الطازجة فحسب ، بل يقوم أيضا بتثقيف المجتمع حول ممارسات الزراعة المستدامة. وقد حسنت الأمن الغذائي المحلي، وخلقت فرص عمل، وأظهرت طريقة مستدامة لإنتاج الغذاء (مشروع غزة للأكوابونيك، 2021).

3.4 تعزيز التنمية المستدامة من خلال السياحة البديلة في الضفة الغربية وغزة

مبادرة السياحة البيئية في أريحا (2018): تعزز هذه المبادرة السياحة البيئية من خلال تقديم جولات إرشادية تسلط الضوء على الجمال الطبيعي والأهمية التاريخية لأريحا. يمكن للزوار المشاركة في الأنشطة مثل المشي لمسافات طويلة ومشاهدة الطيور وزيارة المزارع العضوية. يقوم المشروع بتثقيف السياح حول أهمية الحفاظ على البيئة ودعم الشركات المحلية من خلال تشجيع شراء المنتجات والخدمات المحلية.

جولات التراث الثقافي في بيت لحم (2019): تقدم منظمة محلية في بيت لحم جولات تراثية ثقافية تؤكد على التاريخ والتقاليد الغنية للمنطقة. تشمل هذه الجولات زيارات إلى المواقع التاريخية وورش الحرف التقليدية والأسواق المحلية. تهدف المبادرة إلى الحفاظ على التراث الثقافي مع توفير فوائد اقتصادية للحرفيين المحليين والشركات الصغيرة.

السياحة المجتمعية في نابلس (2020): يركز هذا المشروع على السياحة المجتمعية من خلال إشراك السكان في استضافة السياح. يمكن للزوار البقاء في منازل عائلية والمشاركة في الأنشطة اليومية والتعرف على الثقافة والتقاليد الفلسطينية. يوفر هذا النهج تجربة أكثر أصالة للسياح ويولد دخلا للعائلات المحلية ، مما يعزز المرونة الاقتصادية والتبادل الثقافي.

السياحة المستدامة في الخليل (2021): مبادرة في الخليل تعزز السياحة المستدامة من خلال تقديم جولات تسلط الضوء على المعالم التاريخية والصناعات الحرفية في المدينة. يتضمن المشروع زيارات إلى ورش نفخ الزجاج واستوديوهات الفخار ومصانع النسيج ، حيث يمكن للسياح رؤية الحرف التقليدية أثناء العمل وشراء المنتجات المصنوعة يدويا. تدعم المبادرة الحرفيين المحليين وتشجع على الحفاظ على المهارات التقليدية.

السياحة الزراعية في غزة (2021): يجمع هذا المشروع المبتكر بين الزراعة والسياحة من خلال دعوة الزوار لتجربة الأنشطة الزراعية في غزة. يمكن للسياح المشاركة في حصاد المحاصيل والتعرف على ممارسات الزراعة العضوية وتذوق المنتجات الطازجة. يهدف المشروع إلى تعزيز الزراعة المستدامة ودعم المزارعين المحليين وتوفير تجربة سياحية فريدة من نوعها.

مسارات تاريخية في رام الله (2019): مشروع في رام الله يطور ويروج للمسارات التاريخية التي تربط المواقع الهامة في جميع أنحاء المنطقة. تقدم المسارات جولات مصحوبة بمرشدين تشمل الروايات التاريخية وزيارات المواقع الأثرية والتفاعلات مع المجتمعات المحلية. تعزز هذه المبادرة الوعي الثقافي وتوفر فرصا اقتصادية للمرشدين والشركات المحلية.

سياحة المغامرات في جنين (2020): يعزز هذا المشروع سياحة المغامرات من خلال تطوير الأنشطة الخارجية مثل تسلق الصخور وركوب الدراجات الجبلية والتخييم في المناظر الطبيعية الخلابة في جنين. وتهدف المبادرة إلى جذب سياح المغامرات، وتعزيز الحفاظ على البيئة، وخلق فرص عمل للمرشدين المحليين ومقدمي الخدمات.

السياحة التعليمية في غزة (2020): تقدم مبادرة السياحة التعليمية في غزة جولات تركز على تاريخ المنطقة وثقافتها وتحدياتها المعاصرة. يمكن للزوار حضور المحاضرات والمشاركة في ورش العمل والتفاعل مع المجتمعات المحلية لاكتساب فهم أعمق للمنطقة. يعزز المشروع التبادل الثقافي ويدعم المؤسسات التعليمية المحلية.

سياحة الطهي في نابلس (2018): تسلط هذه المبادرة الضوء على تقاليد الطهي في نابلس من خلال تقديم جولات طعام تشمل زيارات إلى الأسواق المحلية ودروس الطبخ وتذوق الأطباق التقليدية. يروج المشروع للمطبخ المحلي ، ويدعم صغار منتجي الأغذية ، ويوفر تجربة ثقافية فريدة للسياح.

جولات الحفاظ على الحياة البرية في غزة (2021): تقدم مبادرة الحفاظ على الحياة البرية في غزة جولات تركز على النباتات الفريدة في المنطقة. يمكن للزوار المشاركة في مراقبة الحياة البرية ومشاريع استعادة الموائل والبرامج التعليمية حول التنوع البيولوجي. يهدف المشروع إلى رفع مستوى الوعي حول قضايا الحفظ ودعم جهود الحفظ المحلية.

الفصل 4: تصنيف المنظمات كمبادرات اقتصاد تضامني اجتماعي في فلسطين: مقاربة قائمة على التعريف

يعكس المشهد التعاوني في فلسطين مزيجا فريدا من المؤسسات الربحية التي تعمل على المستوى الوطني مع دمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية في نماذج أعمالها. تلعب هذه المنظمات دورا حاسما في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) في فلسطين، حيث تهدف المنشآت إلى الجمع بين الأهداف المالية والأهداف الاجتماعية والوطنية والبيئية. تقدم البيانات التي تم جمعها من هذا البحث نظرة ثاقبة حول الطبيعة المتنوعة لهذه الشركات والتزامها بالتنمية الشاملة في مواجهة الظروف الصعبة ، بما في ذلك العمل تحت الاحتلال.

يشير مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" في فلسطين إلى فئة واسعة من الشركات التي تجمع بين الأهداف الاجتماعية والوطنية والبيئية والأهداف المالية. هناك خاصيتان رئيسيتان تميزان هذه المنظمات عن كل من القطاعين غير الرسمي والتقليدي الهادف للربح، وهما: أولا مجموعة من العلاقات التعاونية والنقابية والتضامنية والثانية القدرة على الصمود ، فضلا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتمكينية والبيئية الصريحة.

تحليل البيانات بتعريف منشآت التضامن الاجتماعي:

المنشآت التي تشمل هدف "الربح" ، تشمل هذه الفئة 93 منظمة تعمل بشكل أساسي لتحقيق مكاسب مالية. هذه المؤسسات مدفوعة بهدف توليد الأرباح وقد لا تعطي بالضرورة الأولوية للتنمية الاجتماعية أو المجتمعية. من المحتمل أن يركزوا على أنشطتهم التجارية وقد لا يشاركون في مبادرات اجتماعية أو مجتمعية واسعة النطاق.

"الجوانب الهادفة للربح والجوانب الوطنية ذات الصلة" ، تشمل هذه الفئة 91 مؤسسة تعمل على المستوى الوطني وتحركها أهداف مالية. ومن المرجح أن تشارك هذه المؤسسات في أنشطة على الصعيد الوطني وقد يكون لها نطاق أوسع من العمليات مقارنة بتلك التي تندرج في فئة "الربح". قد لا يزالون يعطون الأولوية للأرباح ولكن من المرجح أن ينخرطوا في أنشطة تفيد المجتمع الوطني.

وتشمل مجموعة البيانات منظمات مختلفة تعمل داخل الضفة الغربية، وكلها مصنفة على أنها وطنية، مما يعني أنها محلية وتعمل بشكل مستقل عن المنظمات الدولية أو الأجنبية. هذه المنظمات الوطنية هي مزيج من الكيانات الربحية وغير الربحية. تركز المنظمات الربحية في المقام الأول على توليد الإيرادات ، في حين أن المنظمات غير الربحية موجهة نحو خدمة المجتمع والتأثير الاجتماعي.

تشارك المنظمات الوطنية في الضفة الغربية بنشاط في مجموعة متنوعة من المساهمات الاجتماعية. وتشمل هذه المشاركة في الأنشطة التطوعية، واحياء المناسبات الاجتماعية مثل احتفالات يوم المعلم، واستخدام مرافقها للأنشطة المجتمعية والتجمعات الاجتماعية. وهي توفر الدعم الاجتماعي المستمر للفقراء والفئات المهمشة في مجتمعاتها المحلية، مما يدل على التزام قوي بالرعاية الاجتماعية.

بالإضافة إلى مساهماتها الاجتماعية، تلعب هذه المنظمات دورا هاما في التنمية الاقتصادية داخل الضفة الغربية. وتشمل أنشطتها الاقتصادية تقديم برامج تدريبية تهدف إلى تنمية المهارات، ولا سيما للنساء، وتسهيل جهود التسويق لمساعدة المزارعين المحليين على بيع منتجاتهم، وتقديم الدعم المالي والمادي للأسر الفقيرة. ومن خلال هذه الجهود، يساعدون في التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة داخل مجتمعاتهم.

وعلاوة على ذلك، فإن العديد من هذه المنظمات الوطنية تقدم الدعم في ظل الاحتلال. ويشمل ذلك برامج المناصرة والمساعدة المصممة لمساعدة أفراد المجتمع على التغلب على التحديات التي يفرضها الاحتلال. إنهم يوفرون الموارد والدعم لضمان مرونة المجتمع واستدامته ، مما يدل على التزامهم بخدمة السكان المحليين في ظل ظروف صعبة.

تظهر المنظمات الوطنية العاملة في الضفة الغربية التزاما قويا بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية داخل مجتمعاتها. وتتركز أنشطتها محليا، وتلبي الاحتياجات المحددة لسكان الضفة الغربية. وتشارك هذه المنظمات بعمق في المساهمات الاجتماعية، وتقدم الدعم المستمر وتشارك في أنشطة بناء المجتمع المحلي. ومن الناحية الاقتصادية، يساهمون من خلال تدريب الأفراد، ومساعدة المزارعين المحليين، وتقديم الدعم المباشر للأسر المحتاجة. ودورها حاسم في تعزيز المشهد الاجتماعي والاقتصادي للضفة الغربية، ولا سيما في تقديم الدعم في ظل ظروف الاحتلال الصعبة. ومن خلال كونها محلية، تضمن هذه المنظمات الوطنية أن تتماشى جهودها بشكل وثيق مع احتياجات المجتمع، مما يعزز القدرة على الصمود والتنمية المستدامة.

"الجانب الربحي والوطني والاجتماعي" ، تشمل هذه الفئة 50 مؤسسة تعمل على المستوى الوطني ، وتعطي الأولوية للأهداف المالية ، وتشارك في الأنشطة الاجتماعية. ومن المرجح أن تشارك هذه المؤسسات في مبادرات التنمية المجتمعية، مثل تنظيم الفعاليات أو تقديم الخدمات الاجتماعية. قد يكون لديهم أيضا تركيز قوي على المسؤولية الاجتماعية والمشاركة المجتمعية. تظهر مجموعة البيانات أن هذه المنظمات تشارك بنشاط في الأنشطة التطوعية ، حيث يجتمع

الموظفون وأفراد المجتمع للمساهمة بوقتهم ومهاراتهم لصالح المجتمع. غالبا ما تشمل هذه الأنشطة التطوعية حملات التنظيف وزراعة الأشجار وبناء المرافق المجتمعية ، وكلها تساعد على تعزيز البيئة والبنية التحتية المحلية. علاوة على ذلك ، تقوم هذه المنظمات في كثير من الأحيان بتنظيم ورعاية الفعاليات المجتمعية مثل المهرجانات الثقافية والبطولات الرياضية والمعارض التعليمية. تعمل هذه الفعاليات على تعزيز الشعور بروح المجتمع وتوفير فرص الترفيه والتعليم للأهالي. من خلال الجمع بين الناس، تعزز هذه الفعاليات أيضا التماسك الاجتماعي والتفاهم الثقافي.

ويشكل دعم التعليم مجالا هاما آخر من مجالات تركيز هذه المؤسسات. توفر العديد من المنظمات الموارد والدعم للمدارس المحلية ، مثل التبرع بالكتب وأجهزة الكمبيوتر والمواد التعليمية الأخرى. كما يقدم البعض منحا دراسية للطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض ، مما يساعد على ضمان ألا تمنع الحواجز المالية الوصول إلى التعليم الجيد. فيما يتعلق بالصحة والعافية ، تكشف مجموعة البيانات أن هذه المنظمات تجري معسكرات صحية وبرامج صحية تقدم فحوصات طبية مجانية وفحوصات صحية وجلسات توعية حول القضايا الصحية المهمة. تهدف هذه البرامج إلى تحسين الصحة العامة ورفاهية المجتمع من خلال توفير خدمات الرعاية الصحية التي يمكن الوصول إليها وتعزيز ممارسات الحياة الصحية.

والمساعدة الاقتصادية هي أيضا عنصر رئيسي في أنشطتها. تدعم هذه المنظمات الشركات المحلية ورجال الأعمال من خلال برامج التدريب والمساعدة المالية والإرشاد. من خلال تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ، يساهمون في التنمية الاقتصادية لمجتمعاتهم. هذا الدعم الاقتصادي أمر بالغ الأهمية لبناء اقتصاد محلي مرن ومستدام. علاوة على ذلك ، تقدم هذه المنظمات أشكالا مختلفة من خدمات الدعم الاجتماعي ، بما في ذلك برامج توزيع الغذاء ، وحملات الملابس ، ومساعدة الأسر المحتاجة. وتلبي هذه الخدمات الاحتياجات الفورية وتحسن نوعية الحياة لأفراد المجتمع المحرومين، مما يضمن حصول الفئات الضعيفة من السكان على المساعدة التي يحتاجونها.

"الجانب الربحي والوطني والاجتماعي والاقتصادي" ، تشمل هذه الفئة 38 مبادرة تعمل على المستوى الوطني ، وتعطي الأولوية للأهداف المالية ، وتشارك في الأنشطة الاجتماعية ، وتركز على التنمية الاقتصادية. ومن المرجح أن تشارك هذه المؤسسات في المبادرات التي تعزز التمكين الاقتصادي، مثل توفير فرص العمل، والحد من معدل الفقر، وتحسين الاندماج الاجتماعي في الضفة الغربية. وقد يشاركون أيضا في أنشطة تدعم المزارعين أو المنتجين المحليين.

"ربحية ، وطنية ، اجتماعية ، اقتصادية ، تعزيز الصمود" ، تشمل هذه الفئة 25 مبادرة تعمل على المستوى الوطني ، وتعطي الأولوية للأهداف المالية ، وتشارك في الأنشطة الاجتماعية ، وتركز على التنمية الاقتصادية ، وتعزز الصمود تحت الاحتلال. ومن المرجح أن تشارك هذه المؤسسات في المبادرات التي تعزز التمكين الاقتصادي والتنمية المجتمعية، على الرغم من التحديات التي يفرضها العمل تحت الاحتلال. تظهر المؤسسات ال 25 التي تندرج تحت فئة "ربحية ووطنية واجتماعية واقتصادية وتعزز الصمود" مستوى عال من المرونة في مواجهة الشدائد. وعلى الرغم من العمل تحت الاحتلال ومواجهة تحديات كبيرة، لا تزال هذه المؤسسات ملتزمة بتعزيز التمكين الاقتصادي والتنمية المجتمعية. الصمود هو جانب رئيسي من جوانب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) في فلسطين، لأنه يمكن هذه المنظمات من التكيف والازدهار حتى في أصعب الظروف. من خلال إعطاء الأولوية للأهداف المالية أثناء المشاركة في الأنشطة الاجتماعية ومبادرات التنمية الاقتصادية ، تظهر هذه المؤسسات قدرتها على تحقيق التوازن بين الأهداف المتعددة وإحداث تغيير إيجابي.

يشير تعزيز الصمود في ظل الاحتلال إلى الطرق المختلفة التي تساعد بها هذه المنظمات مجتمعاتها في التعامل مع الآثار السلبية للعيش تحت الاحتلال. هذا الدعم ضروري للحفاظ على صمود المجتمع وضمان استمرار الخدمات الأساسية والأنشطة الاقتصادية على الرغم من القيود التي يفرضها الاحتلال. تشير مجموعة البيانات إلى أن العديد من المنظمات تشارك بنشاط في تقديم الدعم في ظل الاحتلال. وهذا يشمل:

- *توفير الخدمات الأساسية:* تضمن المنظمات حصول مجتمعاتها على الضروريات مثل الغذاء والرعاية الصحية والتعليم. وهم ينظمون برامج توزيع الطعام والملابس، ويقيمون مخيمات صحية، ويدعمون المدارس المحلية بالموارد اللازمة.
- *المناصرة والدعم القانوني:* تقدم بعض المنظمات المساعدة القانونية والمناصرة لأفراد المجتمع الذين يواجهون قضايا تتعلق بالاحتلال، مثل النزاعات على الأراضي وهدم المنازل والاعتقالات. وهذا يساعد على حماية حقوق الأفراد ويوفر شكلا من أشكال الدعم في التنقل في المشهد القانوني المعقد تحت الاحتلال.
- *الدعم الاقتصادي وخلق فرص العمل:* للتخفيف من الأثر الاقتصادي للاحتلال، تقدم المنظمات الدعم المالي وبرامج التدريب والقروض الصغيرة للشركات المحلية ورجال الأعمال. من خلال خلق فرص العمل ودعم الشركات المحلية ، فإنها تساعد في الحفاظ على الصحة الاقتصادية للمجتمع.
- *بناء المجتمع والتماسك الاجتماعي:* تنظم هذه المنظمات بشكل متكرر فعاليات وأنشطة مجتمعية تعزز التماسك الاجتماعي والمرونة. من خلال الجمع بين الناس ، يساعدون في الحفاظ على الشعور بالحياة الطبيعية وروح المجتمع ، وهو أمر ضروري للرفاه النفسي والاجتماعي في ظل ظروف مرهقة.

ويضيف العمل تحت الاحتلال طبقة إضافية من التعقيد إلى التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات. ومع ذلك ، فإن قدرتهم على الصمود تسمح لهم بالتغلب على العقبات والاستمرار في خدمة مجتمعاتهم. هذه المرونة هي شهادة على قوة وتصميم الحركة التعاونية في فلسطين، التي لا تزال ملتزمة ببناء اقتصاد أكثر شمولا واستدامة. باختصار، تجسد المبادرات ال 25 في هذه الفئة المرونة التي تعتبر أساسية لاقتصاد التضامن الاجتماعي في فلسطين. إن قدرتهم على إعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أثناء التعامل مع تحديات الاحتلال تظهر قوة نموذج اقتصاد التضامن الاجتماعي لإحداث تغيير إيجابي حتى في مواجهة الشدائد.

وعلى الرغم من التحديات التي تفرضها هجمات الاحتلال، تظهر هذه المنظمات مرونة ونموا ملحوظين. تساهم عدة عوامل في قدرتها على الحفاظ على عملياتها وتوسيعها:

- تتبنى المنظمات استراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف للتعامل مع الطبيعة غير المتوقعة لهجمات الاحتلال. ويشمل ذلك تنويع أنشطتها، وتأمين مصادر تمويل متعددة، ووضع خطط طوارئ لضمان استمرارية الخدمات.
- يلعب الشعور القوي بدعم المجتمع والتضامن دورا حاسما في مرونة هذه المنظمات. غالبا ما يجتمع أعضاء المجتمع المحلي لدعم مبادرات المنظمات، والتطوع في الأنشطة، والمشاركة في عمليات صنع القرار، وبالتالي تعزيز المرونة الجماعية.

- وفي حين أن بعض المنظمات وطنية في المقام الأول، فإنها تقيم شراكات مع المنظمات غير الحكومية الدولية والهيئات الحكومية المحلية. يمكن أن توفر هذه الشراكات موارد وخبرات إضافية ودعما للدعوة ، مما يساعد في الحفاظ على أنشطتها وتوسيعها.

- تعطي العديد من المنظمات الأولوية لتطوير رأس مالها البشري من خلال الاستثمار في التدريب والتطوير المهني لموظفيها. هذا لا يعزز مهارات وقدرات موظفيهم فحسب ، بل يعزز أيضا الروح المعنوية والالتزام بمهمة المنظمة.

- من خلال تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال ، يمكن لهذه المنظمات تطوير منتجات وخدمات ومناهج جديدة تساعدها على البقاء ذات صلة وفعالة. ويشمل ذلك اعتماد تقنيات جديدة ، واستكشاف أسواق بديلة ، وتطوير حلول مبتكرة لمشاكل المجتمع.

ويبين الشكل 4-1 عدد المبادرات التي تندرج تحت كل فئة استنادا إلى عينة من 110 مشاهدات. يهدف الاستبيان إلى جمع معلومات حول المتغيرات المحددة المتعلقة بمبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني والتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية. تم تصميم الأسئلة مزيج من الاستجابات الكمية والنوعية. وتم تعديلها بناء على السياق المحدد وطبيعة صناعة المدعى عليه، والزراعة البيئية ، والاقتصاد الدائري ، والسياحة البديلة ، والتجارة العادلة ، والتعاونيات. وكلما اتسع نطاق التعريف، زاد تصنيف المؤسسات التعاونية تحت هذا التصنيف. على سبيل المثال، تم تصنيف 93 مؤسسة على أنها "ربحية"، مما يشير إلى أن عددا كبيرا من المؤسسات في فلسطين تعمل في المقام الأول لتحقيق مكاسب مالية. وتتماشى هذه التصنيفات مع مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فلسطين، والتي تؤكد على دمج الأهداف الاجتماعية والوطنية والبيئية مع الأهداف المالية. تظهر المؤسسات في هذه الفئات مجموعة من العلاقات التعاونية والنقابية والتضامنية والمرونة ، مما يعكس التزامها بالتنمية الاقتصادية والتمكين الاجتماعي ودعم المجتمع. توفر التصنيفات فهما دقيقا للطبيعة المتنوعة للمنظمات التعاونية في فلسطين. وهي تسلط الضوء على الطرق المختلفة التي توازن بها هذه المؤسسات بين الأهداف المالية والأنشطة الاجتماعية والمجتمعية، مما يعكس تعقيدات اقتصاد التضامن الاجتماعي في فلسطين.

الشكل 4.1: عدد مبادرات اقتصاد التضامن الاجتماعي التي تناسب كل معيار بناء على تعريف اقتصاد التضامن الاجتماعي الفلسطيني

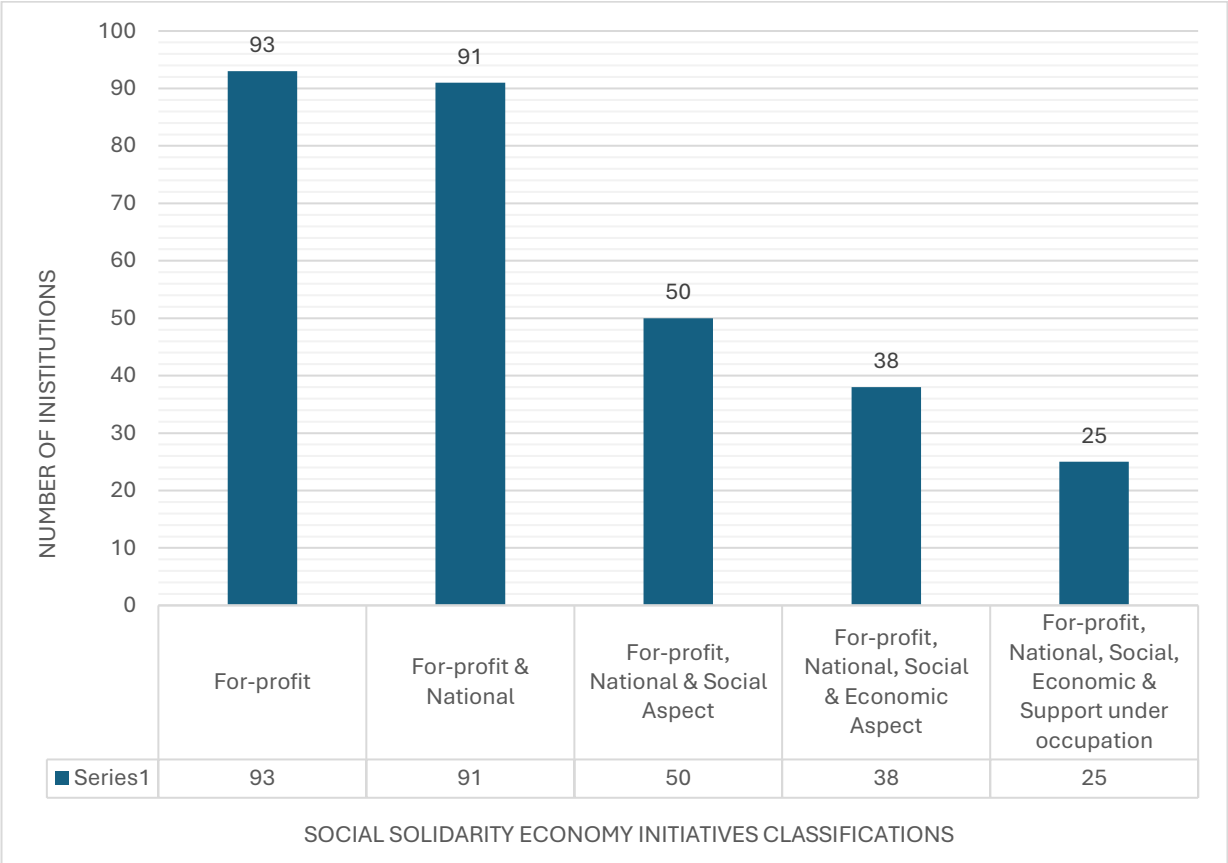

المصدر: أعده الباحث استنادا إلى بيانات الاستبيان الذي تم جمعه من مبادرات SSE في الضفة الغربية والقدس.

استنادا إلى التعريف الفلسطيني لاقتصاد التضامن الاجتماعي، فإن عدد المنظمات التي يمكن تطبيقها مع جميع الشهادات هو 25 مبادرة. تربط هذه المبادرات الهدف المالي بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمرونة في تشغيل أعمالهم. تجسد مؤسسات اقتصاد التضامن الاجتماعي في الضفة الغربية جوهر اقتصاد التضامن الاجتماعي، حيث تسعى الشركات جاهدة لتحقيق التوازن بين تحقيق الربح والمسؤولية الاجتماعية وتنمية المجتمع. من خلال دمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والوطنية في عملياتها، لا تساهم هذه المؤسسات في الاقتصاد المحلي فحسب، بل تلعب أيضا دورا حيويا في تمكين الفئات المهمشة، ودعم المزارعين، وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود. وعلى الرغم من العمل في ظل ظروف صعبة، إلا أن هذه المؤسسات تظهر مرونة وتصميم المنشآت الفلسطينية على خلق اقتصاد أكثر شمولا واستدامة.

تقدم المصفوفة أدناه ، الشكل 4.2 ، نظرة عامة واضحة على كيفية تصنيف كل منظمة بناء على معايير محددة تتعلق بكونها شركة اقتصاد التضامن الاجتماعي. يتم تصنيف المنظمات التي تستوفي جميع المعايير على أنها "اقتصاديات تضامن اجتماعيات مثالية" ، في حين أن تلك التي تفي بمعظم المعايير ولكنها تحتاج إلى بعض التحسينات تصنف على أنها "اقتصاديات تحتاج إلى توصيات" ، وتلك التي تفي ببعض المعايير ولكنها تحتاج إلى تحسين كبير تصنف على أنها

"اقتصاديات بحاجة إلى تحسين". جميع المنظمات ال 25 المصنفة على أنها اقتصاديات تضامن اجتماعي مثالية لها مساهمات اجتماعية واقتصادية. يشير هذا إلى أن المنظمات التي تستوفي جميع معايير كونها اقتصاديات تضامن اجتماعي مثالية تشارك أيضا باستمرار في المساهمات الاجتماعية.

الشكل 4.2: مصفوفة تصنيف SSE والمخطط الشريطي

		المساهمة الاجتماعية		
		لا	نعم	مجموع
تصنيف	هادفة للربح	1	0	1
	هادفة للربح ووطنية	15	0	15
	آخر	33	20	53
	SSE مثالي	0	25	25
	SSE بحاجة إلى تحسين	0	6	6
	SSE بحاجة إلى تطوير	0	13	13
	مجموع	50	64	113

Criteria	SSE_Category	No	Yes
Social_Contributions	Fully SSE	0	25
Social_Contributions	Needs Improvement	19	0
Social_Contributions	Not SSE	23	0
Social_Contributions	Partial SSE	0	24
Economic_Improvement_A	Fully SSE	0	25
Economic_Improvement_A	Needs Improvement	0	19
Economic_Improvement_A	Not SSE	21	2
Economic_Improvement_A	Partial SSE	11	13
Support_Occupation	Fully SSE	0	25
Support_Occupation	Needs Improvement	0	19
Support_Occupation	Not SSE	17	6
Support_Occupation	Partial SSE	19	5

المصدر: تم إنشاؤه بواسطة برنامج SSPS

هناك منشآت اقتصاد التضامن الاجتماعي تحتاج إلى تحسين، وجميع المنظمات ال 6 المصنفة على أنها منشآت اقتصاد تضامن اجتماعي بحاجة إلى تحسين لها مساهمات اجتماعية. تستوفي هذه المنظمات بعض المعايير وتشارك في المساهمات الاجتماعية ولكنها تحتاج إلى تحسين في مجالات أخرى. ، تحتاج منشآت اقتصاد التضامن الاجتماعي إلى تطوير ، وجميع المنظمات ال 13 المصنفة على أنها منظمات اقتصاد تضامن اجتماعي تحتاج إلى تطوير ولها مساهمات اجتماعية. تستوفي هذه المنظمات معظم المعايير وتشارك بنشاط في المساهمات الاجتماعية ولكنها تحتاج إلى توصيات لمزيد من التحسين. هناك ما مجموعه 113 منظمة ، 50 منظمة ربحية ، وطنية ، مع منظمات المساهمة الاجتماعية.

أظهرت المصفوفة أن المنظمات الربحية والربحية والوطنية أقل احتمالا أن يكون لها مساهمات اجتماعية. تحتاج SSE المثالية ، SSE إلى تحسين ، وتحتاج تصنيفات توصيات SSE إلى مساهمات اجتماعية. تحتوي الفئة الأخرى على عدد كبير من المنظمات ، مع جزء ملحوظ لها مساهمات اجتماعية. يساعد الشكل المنظم في تحديد نقاط القوة ومجالات التحسين لكل منظمة ، وتسهيل الإجراءات المستهدفة لتعزيز أدائها ومساهماتها في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

توفر مصفوفة البيانات[1] في الشكل 4.3 معلومات حول مختلف المبادرات ، مع التركيز على مساهماتها في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) ، ودعم الاحتلال ، وتصنيفها إلى فئات SSE مختلفة.

الشكل 4.3: تحليل مصفوفة بيانات مبادرات SSE

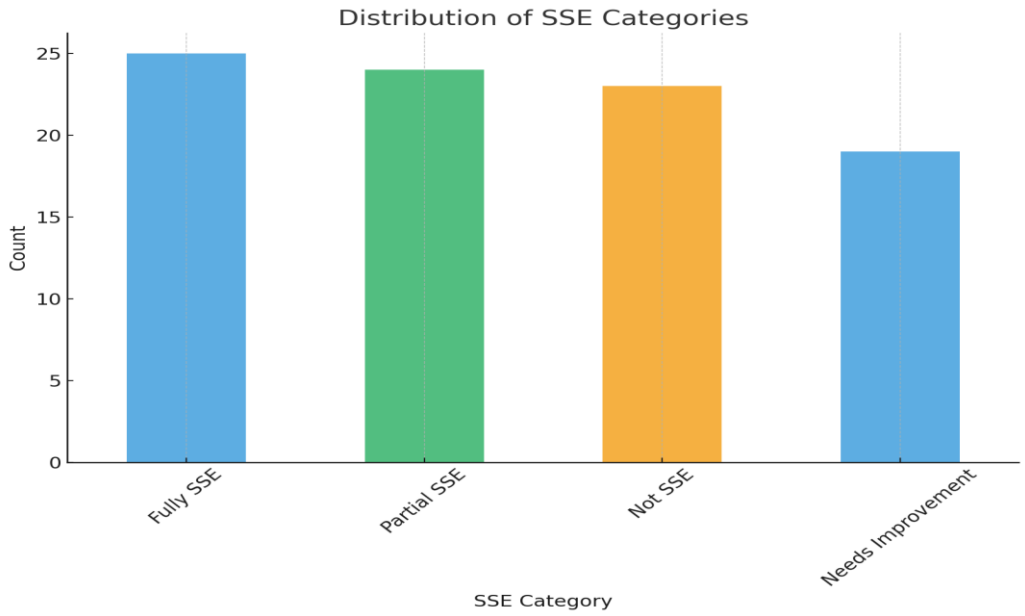

فيما يلي شرح مفصل للأعمدة وأهميتها:

- اسم التعاونية: اسم المؤسسة. يساعد هذا في تحديد كل تعاونية وتتبع أدائها عبر معايير مختلفة.

[1] انظر التذييل لمصفوفة تصنيف SSE

- التحسين الاقتصادي: يشير إلى ما إذا كانت التعاونية تساهم في التحسين الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. القيم هي "نعم" أو "لا". يوضح هذا العمود تأثير المؤسسة على تحسين الظروف الاقتصادية لأعضائها والمجتمع المحيط.
- مهنة الدعم: تشير إلى ما إذا كانت المؤسسة تدعم الأنشطة المتعلقة بالمهنة. القيم هي "نعم" أو "لا". وهذا يعكس مشاركة التعاونية في توفير فرص العمل أو العمل لأعضائها.
- فئة SSE: تصنف كل مؤسسة بناء على مواءمتها مع مبادئ SSE. الفئات هي:

1 . SSE بالكامل: يشير إلى أن المؤسسة تتوافق تماما مع مبادئ SSE.
2 . SSE الجزئي: يشير إلى التوافق الجزئي مع مبادئ SSE.
3 . يحتاج إلى تحسين: يشير إلى أن المؤسسة بحاجة إلى تحسين لتتماشى بشكل أفضل مع مبادئ SSE.

- SSE بالكامل: المؤسسات التي تتوافق تماما مع مبادئ SSE لديها درجة عالية من الالتزام بالتحسين الاقتصادي ، ودعم الاحتلال ، وتجسيد القيم الأساسية لإطار SSE. ومن الأمثلة على ذلك من المصفوفة مؤسسة عوريف الزراعية، ومؤسسة صيدا للثروة الحيوانية، ومزرعة بيان البيئية.
- SSE الجزئي: تظهر هذه المؤسسات التزاما جزئيا بمبادئ SSE. فهي تساهم في التحسين الاقتصادي وتدعم الاحتلال ولكنها قد تفتقر إلى الدمج الكامل لجميع مبادئ SSE. ومن الأمثلة على ذلك مؤسسة كفر جمال، ومؤسسة العقبة للزراعة والري، ومؤسسة عنبتا.
- يحتاج إلى تحسين: تحتاج المؤسسات في هذه الفئة إلى تعزيز مواءمتها مع مبادئ SSE. وقد تكون مساهمتها أقل في التحسين الاقتصادي أو لا تدعم الأنشطة المتصلة بالاحتلال دعما كاملا. ومن الأمثلة على ذلك مؤسسة النور، ومؤسسة بن عامر للري، ومؤسسة بتير.

تعمل مصفوفة البيانات كأداة تشخيصية لفهم موقف كل تعاونية فيما يتعلق بمبادئ SSE. فهو يساعد على تحديد نقاط القوة ومجالات التحسين، وتوجيه المؤسسات على الطريق المؤدي إلى تأثير اجتماعي واقتصادي أفضل. ومن خلال تصنيف المؤسسات، يمكن لأصحاب المصلحة تصميم الدعم والتدخلات لتعزيز الفعالية الشاملة لهذه المنظمات واستدامتها في الضفة الغربية.

4.1 منظمات SSE بحاجة إلى تحسينات وتوصيات

تظهر المنظمات ال 50 المصنفة على أنها "ربحية ووطنية واجتماعية" التزاما بالأهداف المالية أثناء الانخراط في الأنشطة الاجتماعية والعمل على المستوى الوطني. ومع ذلك ، هناك مجالات يمكن لهذه المنظمات تحسينها لتتماشى بشكل أفضل مع المثل العليا لاقتصاد التضامن الاجتماعي (SSE). وتشير البيانات إلى أنه في حين أن هذه المنظمات نشطة في المساهمات الاجتماعية ولها نطاق وطني، إلا أن هناك جوانب محددة حيث يمكنها تعزيز عملياتها وتأثيرها.

- تعزيز المساهمات الاقتصادية: تشارك هذه المنظمات بالفعل في الأنشطة الاجتماعية، ولكن يمكنها زيادة تعزيز مساهماتها الاقتصادية. يمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع دعمهم للشركات المحلية ورجال الأعمال من خلال

برامج تدريبية أكثر شمولا ومساعدة مالية وإرشاد. ومن خلال تعزيز تأثيرها الاقتصادي، يمكن لهذه المنظمات أن تدعم بشكل أفضل التنمية المجتمعية وخلق فرص العمل.

- تعزيز الدعم في ظل الاحتلال: لكي تكون هذه المنظمات أكثر مرونة ودعما في ظل الاحتلال، يمكنها زيادة جهود المناصرة وتقديم مساعدة قانونية واجتماعية أكثر شمولا لأفراد المجتمع المتأثرين بالقضايا المتعلقة بالاحتلال. إن تعزيز آليات الدعم هذه سيساعد المجتمعات التي تخدمها على التعامل بشكل أفضل مع التحديات التي يفرضها الاحتلال.
- زيادة المشاركة المجتمعية: في حين أن هذه المنظمات تشارك بالفعل في الأنشطة الاجتماعية ، فإنها يمكن أن تستفيد من مشاركة مجتمعية أعمق. ويمكن القيام بذلك من خلال تنظيم فعاليات مجتمعية أكثر تواترا، وتعزيز العمل التطوعي، وإنشاء منصات لأفراد المجتمع المحلي للمشاركة في عمليات صنع القرار. ومن شأن زيادة المشاركة المجتمعية أن تعزز التماسك الاجتماعي وتضمن أن تكون مبادرات المنظمات أكثر اتساقا مع احتياجات المجتمع المحلي.
- الممارسات المستدامة: يمكن أن يساعد اعتماد ممارسات أكثر استدامة في عملياتها هذه المنظمات على المساهمة في الرفاهية البيئية. ويشمل ذلك تنفيذ برامج إعادة التدوير ، وتعزيز الزراعة المستدامة ، والحد من انبعاثات الكربون. لا تفيد الممارسات المستدامة البيئة فحسب ، بل تعمل أيضا على تحسين سمعة المنظمات وثقة المجتمع.
- الشراكات والتعاون: يمكن أن يوفر بناء الشراكات مع المنظمات الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والهيئات الحكومية المحلية، موارد وخبرات إضافية. يمكن أن يساعد هذا التعاون في توسيع نطاق المبادرات الناجحة ، والوصول إلى مصادر تمويل جديدة ، وتعزيز التأثير العام لبرامجها.

تعتبر المنظمات ال 25 المصنفة على أنها "ربحية ووطنية واجتماعية واقتصادية ودعم تحت الاحتلال" منظمات SSE مثالية. إنهم يستوفون جميع المعايير لكونهم نماذج مثالية لشركات اقتصاد التضامن الاجتماعي. نجحت هذه المنظمات في تحقيق التوازن بين أهدافها المالية والمسؤوليات الاجتماعية ، وتعمل على المستوى الوطني ، وتساهم اقتصاديا ، وتقدم دعما قويا في ظل الاحتلال. تظهر منظمات SSE المثالية هذه العديد من الخصائص الرئيسية:

- النهج الشمولي: يتبنون نهجا شاملا لتنمية المجتمع ، ومعالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. تشمل أنشطتهم مجموعة واسعة من المساهمات الاجتماعية ، مثل الأنشطة التطوعية والفعاليات المجتمعية والدعم التعليمي وخدمات الرعاية الصحية.

- التمكين الاقتصادي: تلعب هذه المنظمات دورا مهما في التمكين الاقتصادي من خلال دعم الشركات المحلية وتوفير التدريب المهني وتسهيل الوصول إلى التمويل الصغير. إنهم يساهمون في خلق فرص العمل والاستقرار الاقتصادي داخل مجتمعاتهم.

- المرونة والدعم في ظل الاحتلال: تتمتع منظمات SSE المثالية بالمرونة وتقدم دعما قويا في ظل الاحتلال. وهي توفر المساعدة القانونية والمناصرة وأشكال مختلفة من الدعم الاجتماعي لمساعدة أفراد المجتمع على التغلب على التحديات التي يفرضها الاحتلال. تضمن جهودهم بقاء المجتمع قويا ومتماسكا على الرغم من الضغوط الخارجية.

- التركيز على المجتمع: تعطي هذه المنظمات الأولوية للمشاركة المجتمعية والتمكين. فهي تشرك أفراد المجتمع المحلي في عمليات صنع القرار، وتشجع العمل التطوعي، وتخلق فرصا للتفاعل والتماسك الاجتماعيين. تم تصميم مبادراتهم لتكون شاملة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع.
- الاستدامة والابتكار: تتمتع مؤسسات SSE المثالية بالتفكير المستقبلي والابتكار. يتبنون ممارسات مستدامة في عملياتهم ويبحثون باستمرار عن طرق جديدة لمواجهة تحديات المجتمع. ويشمل ذلك الاستفادة من التكنولوجيا واستكشاف أسواق جديدة وتطوير حلول مبتكرة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

باختصار، يمكن للمنظمات ال 50 المصنفة على أنها مؤسسات خاصة تحتاج إلى تحسينات وتوصيات أن تعزز تأثيرها من خلال تعزيز المساهمات الاقتصادية، وزيادة الدعم في ظل الاحتلال، وتعميق المشاركة المجتمعية، واعتماد ممارسات مستدامة، وبناء الشراكات. وفي الوقت نفسه ، تجسد منظمات SSE المثالية البالغ عددها 25 منظمة المثل العليا لاقتصاد التضامن الاجتماعي من خلال نهجها الشامل ، والتمكين الاقتصادي ، والمرونة ، والمبادرات التي تركز على المجتمع ، والالتزام بالاستدامة والابتكار. ويوفر نجاحها نموذجا للمنظمات الأخرى التي تهدف إلى تحقيق مستويات مماثلة من التأثير والفعالية.

4.2 مرونة ونمو المنظمات التي تواجه تحديات الاحتلال

يقدم الشكل 4.4 نظرة ثاقبة حول كيفية إدراك المؤسسات في الضفة الغربية للتغيرات في أعداد القوى العاملة لديها للعام المقبل، لا سيما فيما يتعلق بما إذا كانت قد واجهت هجمات من الاحتلال.

الشكل 4.4: الصمود في ظل هجمات الاحتلال والنمو المتوقع للتنظيم

		أكثر	زيادة طفيفة	لا زيادة	نقصان	لا أعرف	مجموع
دعم الاحتلال	0	1	0	0	0	2
لا	1	10	3	0	0	38
نعم	3	28	28	7	1	73
مجموع	4	39	31	7	1	113

المصدر: تم إنشاؤه بواسطة برنامج SPSS

تكشف مجموعة البيانات عن وجود فجوة كبيرة بين المنظمات التي واجهت هجمات الاحتلال وتلك التي لم تواجهها. ومن بين 113 منظمة شملها الاستطلاع، أفادت 73 منظمة بتعرضها لهجمات. وعلى الرغم من هذه التحديات، لا يزال جزء كبير من هذه المنظمات متفائلا بشأن قوتها العاملة المستقبلية. على وجه التحديد ، تتوقع 28 من هذه المنظمات زيادة طفيفة

في عدد الموظفين في العام المقبل. تشير هذه المرونة إلى أنه حتى في ظل الظروف المعاكسة ، تواصل العديد من المنظمات إيجاد طرق للنمو والحفاظ على عملياتها.

بالإضافة إلى أولئك الذين يتوقعون النمو ، لا تتوقع 28 مؤسسة أخرى واجهت هجمات أي تغيير في أعداد موظفيها. يشير هذا إلى مستوى من الاستقرار والقدرة على التكيف داخل هذه المنظمات ، مما يسمح لها بالحفاظ على قوتها العاملة الحالية على الرغم من التحديات المستمرة. ومع ذلك، فإن تأثير هجمات الاحتلال واضح أيضا في المنظمات السبع التي تتوقع انخفاضا في قوتها العاملة. وهذا يعكس الضغط والاضطرابات المحتملة الناجمة عن مثل هذه الهجمات ، والتي يمكن أن تعيق قدرة المنظمة على الحفاظ على مستويات موظفيها.

ومن المثير للاهتمام أن مؤسسة واحدة فقط واجهت هجمات أعربت عن عدم اليقين بشأن التغييرات المستقبلية في القوى العاملة، في حين لم تقدم ست مؤسسات تنبؤا واضحا. يشير هذا إلى أن معظم المؤسسات ، حتى تلك التي تتعرض للهجوم ، لديها مستوى معين من الوضوح أو التوقعات فيما يتعلق باتجاهات القوى العاملة لديها. من بين المنظمات التي لم تواجه هجمات الاحتلال، هناك مزيج من التوقعات. وفي حين تتوقع 10 مؤسسات زيادة طفيفة في عدد الموظفين وثلاث مؤسسات لا تتوقع أي تغيير، فإن عددا كبيرا (24) لم يقدم تنبؤا واضحا. يمكن أن يعزى هذا الافتقار إلى اليقين إلى عوامل أخرى تؤثر على عملياتهم وتخطيط القوى العاملة.

وبشكل عام، يؤكد التحليل الشامل على مرونة العديد من المنظمات في الضفة الغربية وقدرتها على التكيف، ولا سيما تلك التي تواجه هجمات الاحتلال. وفي حين يتوقع البعض أن ينمو أو يظل مستقرا، فإن البعض الآخر أكثر غموضا أو يتوقع حدوث انخفاضات، مما يعكس التأثيرات المتنوعة للضغوط الخارجية على تخطيط القوى العاملة واستقرارها بشكل عام.

3-4 تحليل الموظفات في الضفة الغربية

ويقدم الرسم البياني الخطي، الشكل 4-5، لمحة شاملة عن العدد التراكمي للموظفات في الضفة الغربية، مقسمة حسب سنة التأسيس. يسلط هذا التحليل التفصيلي الضوء على الاتجاهات في توظيف الإناث داخل مختلف التعاونيات بمرور الوقت، مما يعكس التقدم والتغيرات في مشاركة المرأة في القوى العاملة.

الشكل 4-5: العدد التراكمي للموظفات في منظمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

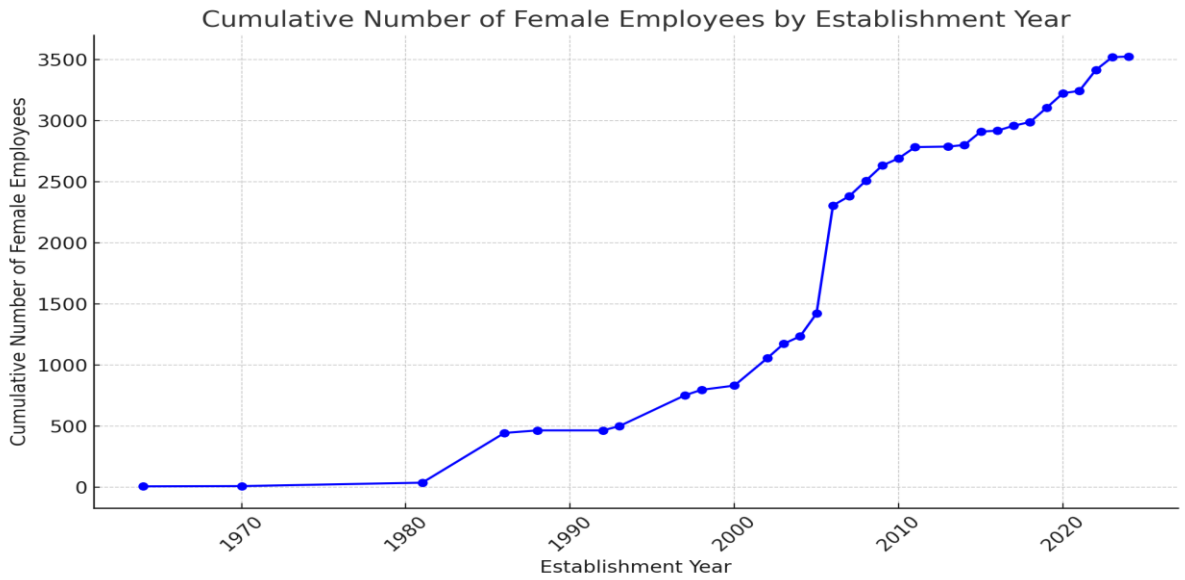

المصدر: تم إنشاؤه بواسطة برنامج SPSS

يمثل المخطط الخطي بصريا العدد التراكمي للموظفات من عام 1964 إلى عام 2024. مسار الرسم البياني تصاعدي بشكل عام ، مما يشير إلى نمو ثابت في عدد الموظفات على مر السنين. تتوافق التحركات التصاعدية الكبيرة مع سنوات مع إضافات كبيرة للموظفات ، مثل عامي 2006 و 2009. ويصل المجموع التراكمي إلى 3524 موظفة بحلول عام 2024، مما يدل على النمو الكبير في مشاركة المرأة في القوى العاملة على مدى العقود الستة الماضية.

تسلط هذه النتائج الضوء على الاتجاه الإيجابي في عمالة الإناث في الضفة الغربية، مما يعكس زيادة الفرص وربما تأثير السياسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في القوى العاملة. ويمكن أن تعزى الارتفاعات الحادة في سنوات معينة إلى مبادرات محددة أو ظروف اقتصادية ساعدت على توظيف الموظفات. وبشكل عام، يؤكد هذا التحليل على الزيادة التدريجية في مشاركة المرأة في سوق العمل، مما يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

تحليل الموظفات في مؤسسات SSE في الضفة الغربية

ويوضح الشكل 6 من المخطط التفصيلي المتقاطع والمخطط الخطي المصاحب له الاتجاهات والنمو التراكمي للموظفات في تعاونيات محددة داخل الضفة الغربية على مر السنين. من خلال فحص البيانات من هذه التعاونيات المختارة، نكتسب رؤى قيمة حول ديناميكيات توظيف الإناث في هذه المنطقة.

ويقدم الشكل 4-6 تفصيلا للعدد الإجمالي للموظفات المضافات كل سنة ومجموعهن التراكمية للموظفات. يسلط هذا الجدول التفصيلي الضوء على الزيادات الكبيرة في عمالة الإناث خلال سنوات معينة، مما يعكس المعالم الرئيسية وربما

تأثير المبادرات المستهدفة الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة. فعلى سبيل المثال، شهد عام 2006 زيادة كبيرة، حيث أضاف عددا كبيرا من الموظفات، مما قد يشير إلى الأخذ بسياسات أو برامج تحبذ عمالة الإناث.

يقدم الرسم البياني الخطي تمثيلا مرئيا للنمو التراكمي للموظفات من سنوات إنشاء منظمات SSE هذه حتى عام 2024 من 50 مبادرة SSE تمثل SSE ولكنها بحاجة إلى تحسينات. يصور الرسم البياني اتجاها تصاعديا ثابتا ، مما يدل على زيادة مطردة في عدد الموظفات بمرور الوقت. ويؤكد هذا المسار التصاعدي الجهود الجارية والنجاح في إدماج المرأة في القوى العاملة داخل هذه التعاونيات.

الشكل 4.6: العدد التراكمي للموظفات في منظمات الشركات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى تحسين

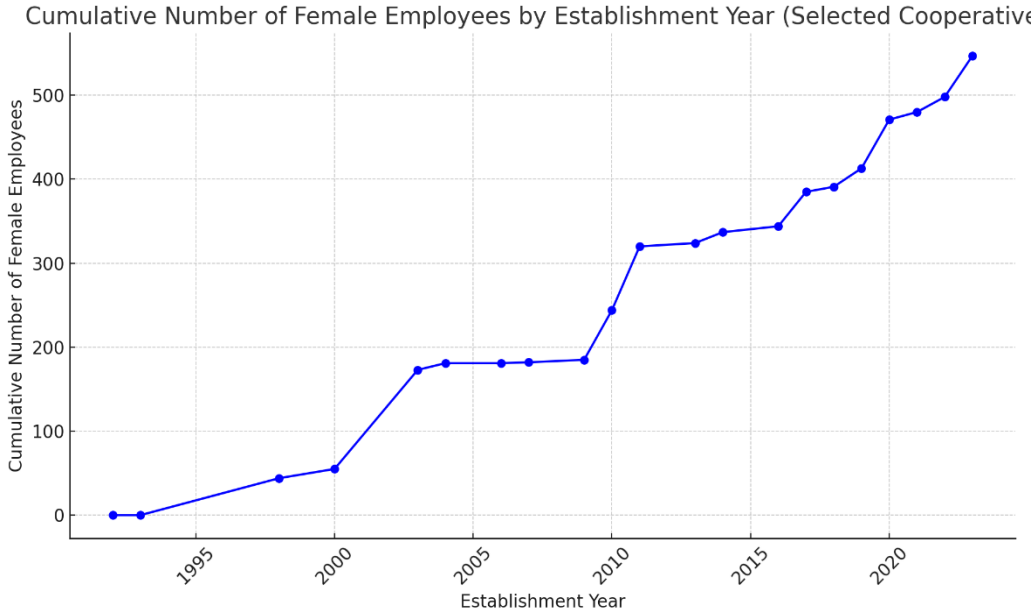

المصدر: تم إنشاؤه بواسطة برنامج SPSS

ويكشف التحليل أن العدد التراكمي للموظفات بلغ 3524 بحلول عام 2024، مما يشير إلى نمو قوي وزيادة الفرص المتاحة للنساء في هذه التعاونيات. وتعكس الزيادة المطردة التقدم الاجتماعي والاقتصادي الأوسع نطاقا والأثر الإيجابي للسياسات الشاملة للجنسين في المنطقة. توفر هذه الدراسة التفصيلية لاتجاهات توظيف الإناث فهما شاملا للمشهد المتطور لمشاركة المرأة في القوى العاملة في القطاع التعاوني في الضفة الغربية.

يوضح الرسم البياني الشريطي ، الشكل 4.7 ، توزيع مشاركة الإناث (بدوام كامل وبدوام جزئي ومتطوعين) عبر السنوات 2021 و 2022 و 2023. فيما يلي الأفكار الرئيسية:

- 2021: هناك عدد كبير من الموظفات والمتطوعات بدوام جزئي ، مع عدد أقل من الموظفين بدوام كامل.

- 2022: تتكون المشاركة بشكل أساسي من موظفين ومتطوعين بدوام كامل ، مع عدم تسجيل أي موظفين بدوام جزئي.
- 2023: جميع الفئات الثلاث - بدوام كامل ، بدوام جزئي ، والمتطوعون - ممثلة تمثيلا جيدا ، مع كون الموظفين بدوام كامل هم الأكثر عددا ".

الشكل 4.7: توزيع مشاركة المرأة في مبادرات SSE في الضفة الغربية

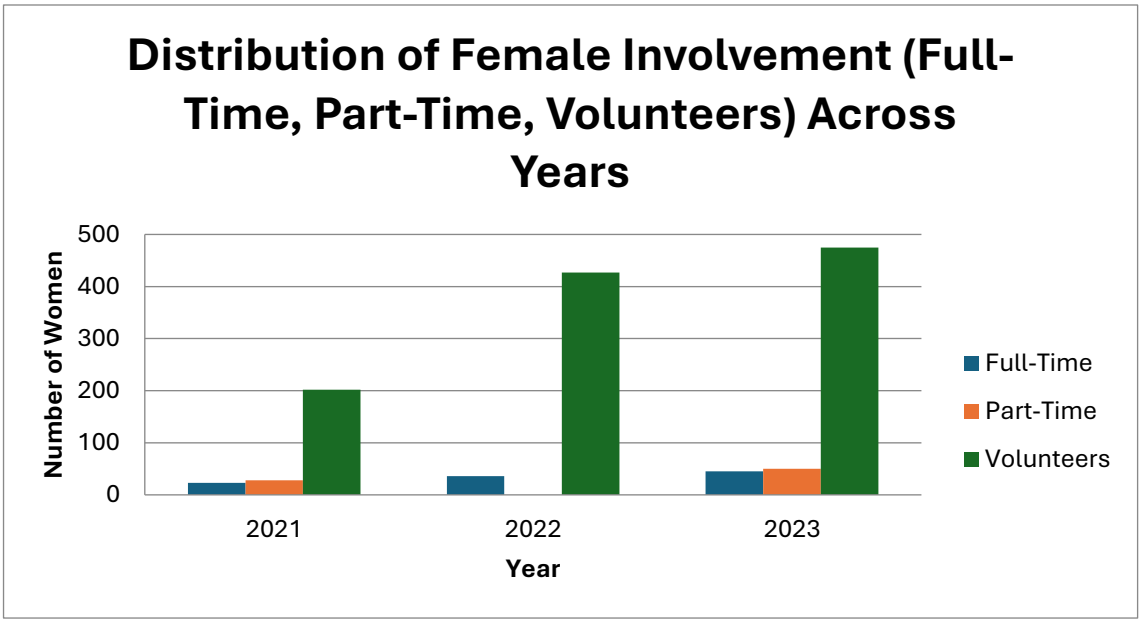

المصدر: تم إنشاؤه بواسطة برنامج SPSS

4.4 تحليل العدد الإجمالي للمتطوعين في منظمة SSE في الضفة الغربية (2021-2023)

يوضح الجدول إجمالي عدد المتطوعين في منظمة SSE للأعوام 2021 و 2022 و 2023:

- 2021: 692 متطوعا
- 2022: 5975 متطوعا
- 2023: 1271 متطوعا

تظهر هذه البيانات زيادة كبيرة في عدد المتطوعين في عام 2022 تليها انخفاض في عام 2023.

ويمثل الشكل 4-8 البيانات الواردة في الجدول، ويبرز الاتجاهات في أعداد المتطوعين على مدى السنوات الثلاث.

- 2021: يبدأ الرسم البياني عند نقطة أدنى مع 692 متطوعا ، مما يشير إلى المستوى الأساسي لمشاركة المتطوعين.

- 2022: هناك ذروة حادة ، تظهر زيادة كبيرة إلى 5975 متطوعا. وهذا يشير إلى زيادة كبيرة في توظيف المتطوعين أو مشاركتهم في ذلك العام.
- 2023: انخفض عدد المتطوعين إلى 1271 ، لكنه لا يزال أعلى من العام الأول ، مما يشير إلى الاحتفاظ ببعض المشاركة المتزايدة للمتطوعين اعتبارا من عام 2022.

الشكل 4.8: إجمالي عدد المتطوعين (2021-2023)

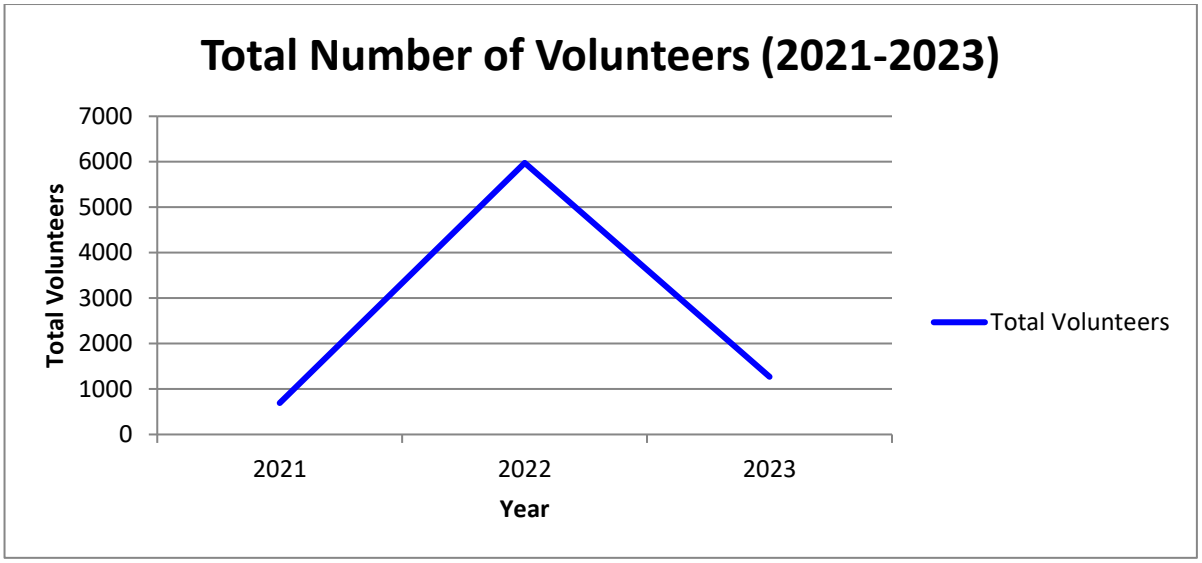

المصدر: تم إنشاؤه بواسطة برنامج SPSS

- الذروة في عام 2022: يشير الارتفاع الحاد في عام 2022 إلى عام ناجح من حيث مشاركة المتطوعين. يمكن أن يعزى ذلك إلى عوامل مختلفة مثل برامج التوعية الناجحة ، أو زيادة مشاركة المجتمع ، أو أحداث محددة جذبت العديد من المتطوعين.
- الانخفاض في عام 2023: يشير الانخفاض اللاحق في عام 2023 ، مع الحفاظ على أرقام أعلى من عام 2021 ، إلى الحاجة إلى فهم الأسباب الكامنة وراء الانخفاض. قد يكون ذلك بسبب التغييرات في الاستراتيجيات التنظيمية أو العوامل الخارجية أو انخفاض جهود التوعية.

يوفر الجمع بين الجدول والرسم البياني صورة واضحة لاتجاهات المتطوعين في منظمة SSE على مدى السنوات الثلاث الماضية. تسلط البيانات والتمثيل المرئي الضوء على أهمية تحليل التغييرات السنوية للحفاظ على مشاركة المتطوعين وتحسينها. يمكن أن يساعد فهم العوامل التي ساهمت في الذروة في عام 2022 في تكرار هذا النجاح في السنوات المقبلة ، في حين أن معالجة أسباب الانخفاض في عام 2023 يمكن أن تساعد في منع حدوث انخفاضات مماثلة في أعداد المتطوعين.

يوضح الشكل 4.9 التغييرات في عدد المتطوعين والموظفين بدوام كامل خلال السنوات 2021 إلى 2023. كانت هناك زيادة كبيرة بنسبة 111.39٪ في عدد المتطوعين من 2021 إلى 2022. بالإضافة إلى ذلك ، من عام 2022 إلى عام 2023

، زاد عدد المتطوعين بنسبة 11.24٪. ومع ذلك ، ارتفع عدد الموظفين بدوام كامل بنسبة 56.52٪ من 2021 إلى 2022. علاوة على ذلك ، من عام 2022 إلى عام 2023 ، زاد عدد الموظفين بدوام كامل بنسبة 25.00٪.

الشكل 4.9: النسبة المئوية للتغير عدد المتطوعين في مبادرات SSE في الضفة الغربية

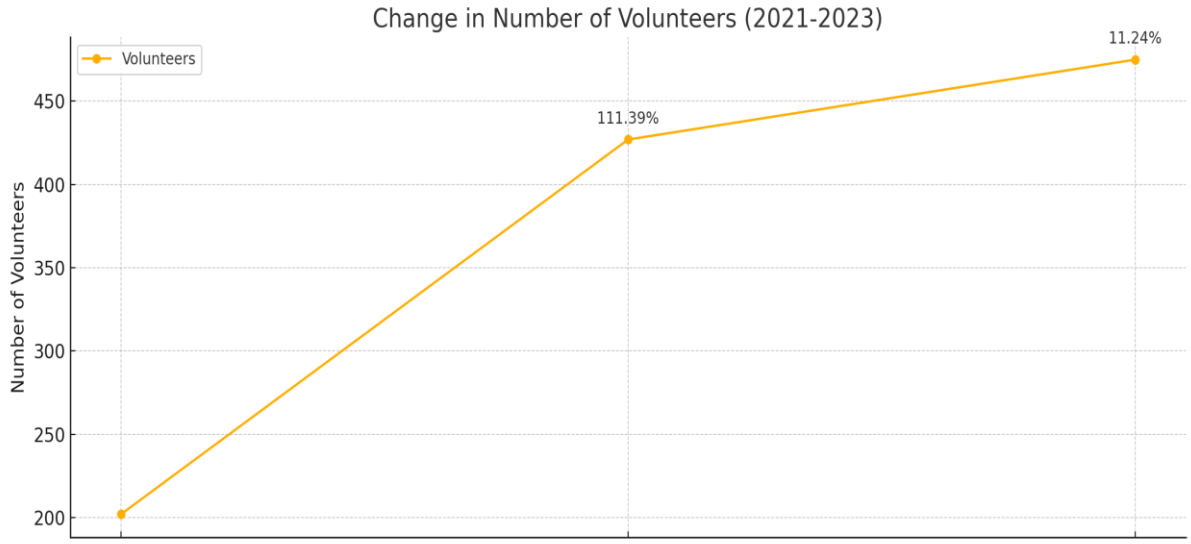

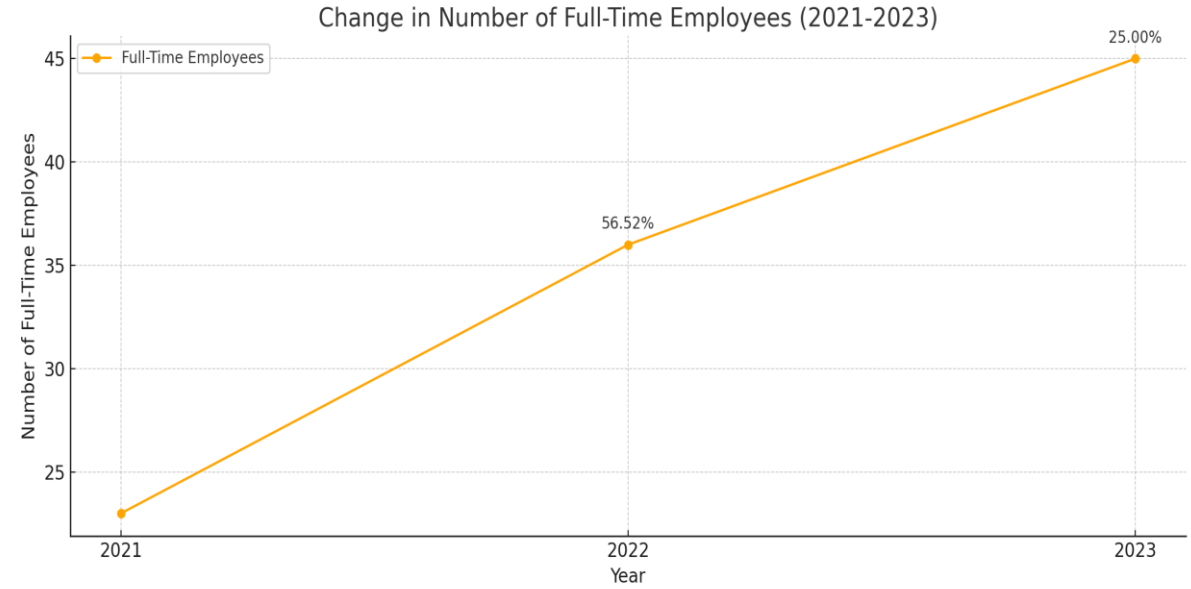

المتطوعون	دوام جزئي	دوام كامل	سنة
202	28	23	2021
427	0	36	2022
475	50	45	2023

المصدر: تم إنشاؤه بواسطة برنامج SPSS

التغيير للمتطوعين والموظفين بدوام كامل على مدار 3 سنوات

المتطوعون

- 2021 إلى 2022:
  - وارتفع عدد المتطوعين من 202 إلى 427.
  - نسبة التغير في النسبة المئوية: 111.39٪
- 2022 إلى 2023:

- وارتفع عدد المتطوعين من 427 إلى 475.
- نسبة التغير المئوية: 11.24٪

الموظفون بدوام كامل

- 2021 إلى 2022:
  - وارتفع عدد الموظفين المتفرغين من 23 إلى 36 موظفا.
  - نسبة التغير المئوية: 56.52٪
- 2022 إلى 2023:
  - وزاد عدد الموظفين المتفرغين من 36 إلى 45 موظفا.
  - نسبة التغير المئوية: 25.00٪

تسلط هذه التغييرات الضوء على النمو الكبير في كل من المتطوعين والموظفين بدوام كامل من عام 2021 إلى عام 2023 ، مع حدوث أكبر زيادة في عدد المتطوعين بين عامي 2021 و 2022.

4.5 تحليل الموظفين والمتطوعين ذوي الاحتياجات الخاصة في مبادرات SSE (الضفة الغربية)

يقدم الشكل 4.10 لمحة عامة عن مشاركة الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في مبادرات SSE في الضفة الغربية على مدى السنوات 2021 و 2022 و 2023. يتتبع الرسم البياني ثلاث فئات: الموظفون بدوام كامل ، والموظفون بدوام جزئي ، والمتطوعون ذوو الاحتياجات الخاصة ، ويقدم نظرة ثاقبة لجهود واتجاهات الإدماج خلال هذه الفترة.

الشكل 4.10: إشراك الموظفين ذوي الاحتياجات الخاصة في منظمات SSE

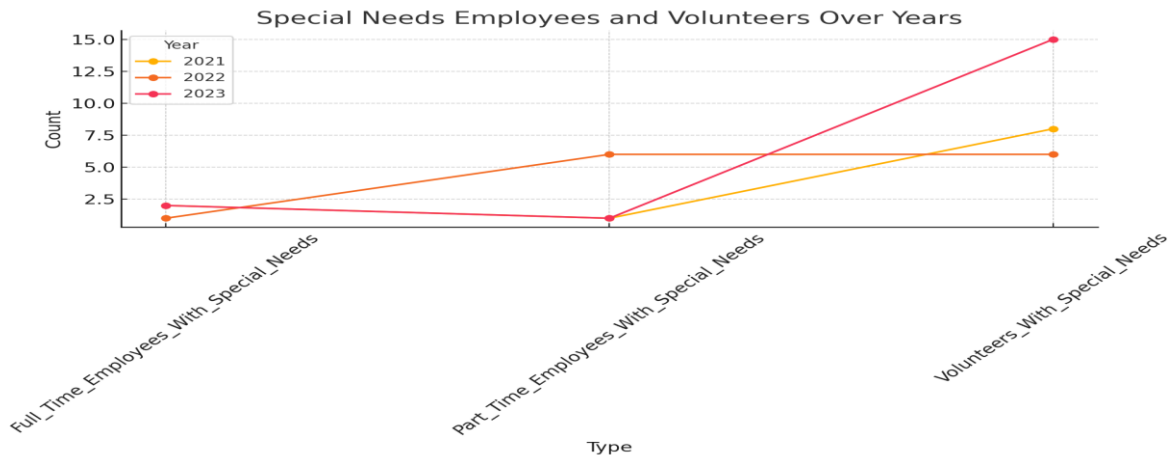

- الموظفون المتفرغون من ذوي الاحتياجات الخاصة:

  1 . 2021: يبدأ العدد عند حوالي 2.5.

  2 . 2022: هناك زيادة طفيفة ، حيث وصل العدد إلى ما يزيد قليلا عن 2.5.

  3 . 2023: لا يزال العدد ثابتا ، مما يشير إلى عدم وجود تغيير كبير عن العام السابق.

- الموظفون غير المتفرغين من ذوي الاحتياجات الخاصة:

1 . 2021: يبدأ العدد من 0 ، مما يشير إلى عدم وجود موظفين بدوام جزئي من ذوي الاحتياجات الخاصة.

2 . 2022: لوحظت زيادة ملحوظة ، حيث ارتفع العدد إلى حوالي 7.

3 . 2023: لا يزال العدد متسقا مع العام السابق ، مما يشير إلى استمرار العمل بدوام جزئي للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة.

- المتطوعون من ذوي الاحتياجات الخاصة:

1 . 2021: يبدأ العدد عند 0.

2 . 2022: هناك زيادة كبيرة ، حيث وصل العدد إلى حوالي 7.

3 . 2023: يستمر العدد في الارتفاع بشكل حاد ، حيث وصل إلى 15 ، مما يشير إلى اتجاه تصاعدي قوي في مشاركة المتطوعين.

- الإدماج الثابت للموظفين بدوام كامل: تشير الأرقام الثابتة للموظفين بدوام كامل من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى سياسة إدماج مستقرة ولكنها تشير إلى مجالات محتملة للنمو في هذه الفئة.
- النمو في التوظيف بدوام جزئي: يعكس إدخال الموظفين بدوام جزئي من ذوي الاحتياجات الخاصة وعددهم المستمر اعتبارا من عام 2022 فصاعدا اتجاها إيجابيا نحو خلق فرص عمل أكثر مرونة.
- زيادة كبيرة في عدد المتطوعين: تسلط الزيادة الحادة في عدد المتطوعين من ذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة في عام 2023، الضوء على مبادرة ناجحة في إشراك هذه المجموعة. قد يكون هذا بسبب التوعية المستهدفة أو البرامج المجتمعية الشاملة أو هياكل الدعم الأفضل.

يجسد الرسم البياني بشكل فعال جهود مبادرات SSE لدمج الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف القدرات. يعكس النمو الملحوظ في فرص العمل والتطوع في المحافظ تحولا إيجابيا نحو الشمولية ودعم الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة. تشير الأرقام الثابتة للموظفين بدوام كامل إلى أنه على الرغم من وجود جهد دمج مستقر ، فقد يكون هناك مجال لمزيد من التحسين. يبدو أن مبادرات SSE تخطو خطوات كبيرة في تعزيز بيئة شاملة ، لا سيما من خلال مشاركة المتطوعين.

4.6 المنافع

الفصل 5: منظمات التمويل الصغير في فلسطين: تعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر

تلعب مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين دورا حاسما في تقديم الخدمات المالية للأفراد ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة التي تفتقر إلى الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية. تهدف هذه المنظمات إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر ودعم ريادة الأعمال في منطقة تتميز بالتحديات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي. قدمت منظمات التمويل الصغير في فلسطين مساهمات كبيرة في التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر. ومن خلال توفير

القدرة على الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية، فإنها تمكن الأفراد والشركات الصغيرة من الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتحسين سبل عيشهم. وتساهم هذه الجهود في صمود الاقتصاد الفلسطيني واستدامته بشكل عام.

تلعب منظمات التمويل الصغير دورا حاسما في دعم المجتمعات الفلسطينية. تقدم مؤسسات مثل فلسطين للإقراض والتنمية (FATEN) مجموعة متنوعة من المنتجات المالية ، بما في ذلك القروض المخصصة للنساء والشركات الصغيرة والزراعة. إنهم يتجاوزون مجرد توفير رأس المال من خلال تزويد العملاء بالمعرفة والمهارات اللازمة لإدارة شؤونهم المالية بفعالية من خلال خدمات التدريب والدعم. يركز المركز العربي للتنمية الزراعية (أكاد) على تمكين القطاع الزراعي، وتوفير الموارد المالية، والمساعدة الفنية، وبرامج بناء القدرات لتعزيز سبل العيش الريفية. تعمل سلطة النقد الفلسطينية كهيئة تنظيمية تضمن استقرار ونمو قطاع التمويل الصغير. بالإضافة إلى ذلك، تقدم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) خدمات التمويل الصغير للاجئين الفلسطينيين، وتلبية احتياجاتهم لبدء الأعمال التجارية الصغيرة، والحصول على السكن، وإدارة حالات الطوارئ. وتساهم هذه المنظمات مجتمعة بشكل كبير في تحسين الرفاه الاقتصادي للفلسطينيين.

على الرغم من التأثير الكبير لمنظمات التمويل الصغير في فلسطين، إلا أنها تواجه تحديات. عدم الاستقرار السياسي والقيود الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات البطالة والأسواق المحدودة تخلق مخاطر لكل من المقرضين والمقترضين. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون تأمين التمويل لتوسيع الخدمات أمرا صعبا بالنسبة لهذه المؤسسات. ومع ذلك ، هناك أيضا فرص كبيرة. تمكين رائدات الأعمال من خلال القروض الصغيرة يعزز المشاركة الاقتصادية. ويمكن للخدمات المصممة خصيصا للزراعة أن تعزز الإنتاجية والدخل في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي تبني الأدوات المالية الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول إلى تحسين مدى وصول وكفاءة عمليات التمويل الصغير. وفي نهاية المطاف، تلعب هذه المنظمات دورا حيويا في المجتمع الفلسطيني. ومن خلال توفير إمكانية الوصول إلى الائتمان والموارد المالية، فإنها تمكن الأفراد والشركات، وتعزز التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، والاقتصاد الفلسطيني الأكثر مرونة.

يقدم الشكل 5.1 مقاييس رئيسية لثلاث منظمات رئيسية للتمويل الصغير تعمل في فلسطين: فاتن وأكاد والأونروا. تخدم فاتن 40,000 عميل نشط بمحفظة قروض تبلغ 50 مليون دولار ، 38٪ منهم من النساء ، و 10٪ من قروضهم مخصصة للمشاريع الزراعية. تخدم أكاد 6000 عميل بمحفظة قروض بقيمة 8 ملايين دولار ، مع 20٪ من النساء المستفيدات و 70٪ من القروض الموجهة نحو الزراعة. وتخدم الأونروا، التي تركز على اللاجئين الفلسطينيين، 100,000 عميل بمحفظة قروض كبيرة تبلغ 200 مليون دولار، 45٪ منهم من النساء، و15٪ من قروضهم تدعم المبادرات الزراعية.

الشكل 5.1: المقاييس الرئيسية لمؤسسات التمويل الصغير الرئيسية في فلسطين[2]

[2] مصادر البيانات: 2023 ، 2022 ، 2021 :FATEN: التقرير السنوي ، تقييم الأثر الجنساني
مصادر البيانات: أكاد: 2021 ، 2022 ، 2023: التقرير التنظيمي ، تقرير المستفيد

منظمة	العملاء النشطين	محفظة القروض (بملايين الدولارات)	النساء المستفيدات (٪)	القروض الزراعية (٪)	
فاتن	40000	50	38	10	
أكاد	6000	8	20	70	
الاونروا	100000	200	45	15	

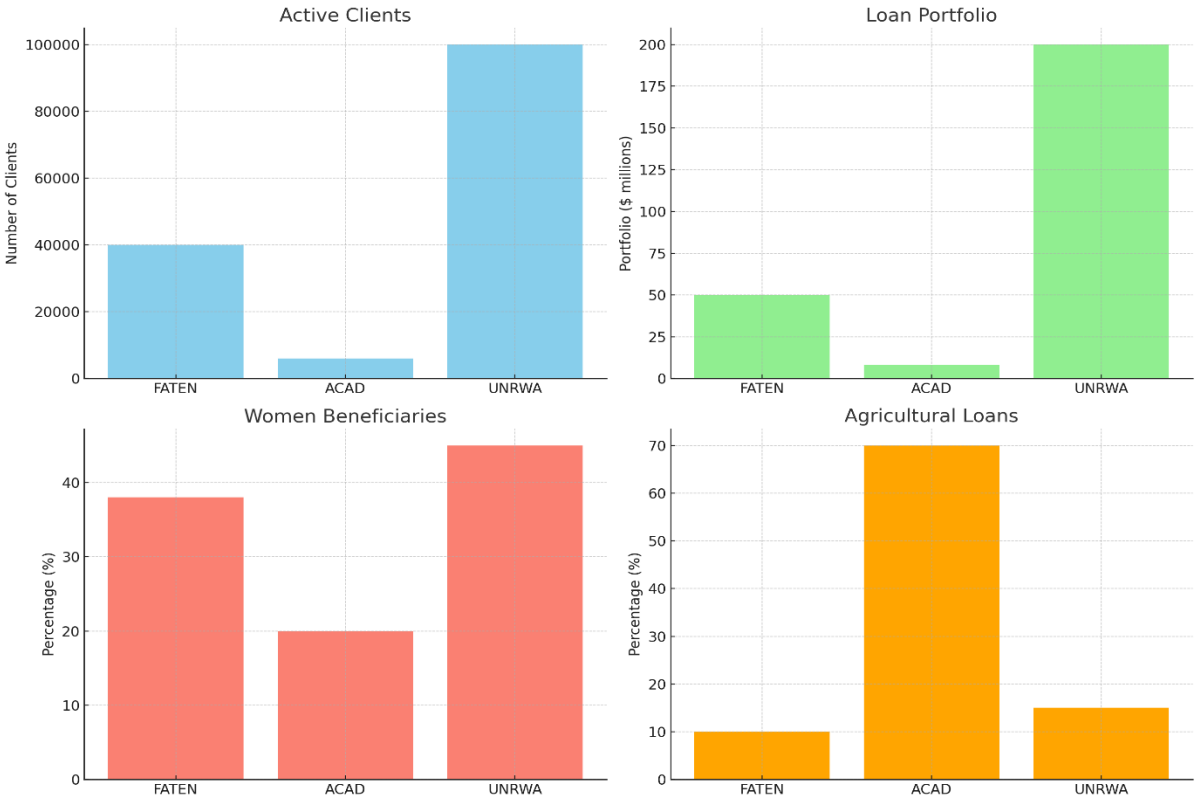

المصدر: فاتن، أكاد، الأونروا، تقارير التمويل الصغير لعام 2023

يتم الحصول على نقاط البيانات هذه من تقارير المنظمات لعام 2023، بما في ذلك التقرير السنوي ل FATEN وتقييم الأثر الجنساني، وتقارير أكاد التنظيمية والمستفيدة، وتقارير الأونروا للقروض المالية والزراعية. تسلط هذه البيانات الشاملة الضوء على تأثير ومجالات تركيز مؤسسات التمويل الصغير هذه في تعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر في فلسطين.

5.1 نظرة عامة على منظمة FATEN للتمويل الصغير

فاتن، المعروفة رسميا باسم فلسطين للإقراض والتنمية، هي واحدة من مؤسسات التمويل الصغير الرائدة في فلسطين. تأسست FATEN في عام 1999 ، وكانت في طليعة تقديم الخدمات المالية للسكان المحرومين ، بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل

المنخفض والشركات الصغيرة ورائدات الأعمال. تتمثل مهمة المنظمة في تعزيز التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، وتعزيز الإدماج المالي للفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني.

تقدم فاتن مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية المصممة لتلبية احتياجات عملائها:

- القروض الصغيرة: قروض صغيرة تستهدف الأفراد والشركات الصغيرة لمساعدتهم على بدء أو توسيع أنشطتهم الاقتصادية.
- القروض الزراعية: قروض متخصصة مصممة خصيصا للمزارعين والمشاريع الزراعية لتعزيز الإنتاجية والاستدامة.
- قروض النساء: قروض تستهدف على وجه التحديد رائدات الأعمال لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا.
- قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة: قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة لدعم نمو الأعمال وخلق فرص العمل.
- القروض السكنية: قروض تهدف إلى تحسين ظروف السكن ودعم ملكية المنازل بين الأسر ذات الدخل المحدود.

خطت فاتن خطوات كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية والشمول المالي في فلسطين. وتشمل الإنجازات الرئيسية ما يلي:

- توسيع قاعدة العملاء: من خدمة عدد متواضع من العملاء في سنواتها الأولى ، نمت FATEN لدعم عشرات الآلاف من العملاء سنويا. في عام 2023 ، خدمت FATEN 40,000 عميل نشط.
- زيادة محفظة القروض: زادت محفظة قروض المنظمة بشكل مطرد ، لتصل إلى 50 مليون دولار في عام 2023. يعكس هذا النمو قدرة FATEN على تعبئة الموارد وتلبية الاحتياجات المالية لعملائها.
- تمكين المرأة: تركز FATEN بشدة على تمكين المرأة ، حيث ارتفعت نسبة النساء المستفيدات إلى 38٪ في عام 2023. يساعد هذا الالتزام بإدماج النوع الاجتماعي على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المجتمع الفلسطيني.
- دعم الزراعة: على الرغم من الانخفاض الطفيف في نسبة القروض الزراعية، تواصل شركة فاتن دعم القطاع الزراعي، وهو أمر حيوي لسبل عيش العديد من الأسر الفلسطينية.

تعمل FATEN في بيئة مليئة بالتحديات تتميز بعدم الاستقرار السياسي والقيود الاقتصادية ومحدودية الوصول إلى الأسواق. وتشكل هذه التحديات مخاطر على كل من المقترضين والمقرضين وتؤثر على إمكانات النمو الإجمالية للتمويل البالغ الصغر في المنطقة. ومع ذلك ، تظل فاتن مرنة وقابلة للتكيف ، وتبحث باستمرار عن حلول مبتكرة لتعزيز خدماتها والوصول إلى المزيد من العملاء.

وبالتطلع إلى المستقبل، تهدف فاتن إلى توسيع نطاق التوعية من خلال الاستمرار في تنمية قاعدة عملائها وتوسيع نطاق خدماتها لتشمل المزيد من المجتمعات المحرومة. طورت فاتن منتجات مالية جديدة ومبتكرة تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائها. علاوة على ذلك ، تعزيز الخدمات المالية الرقمية: من خلال الاستفادة من التكنولوجيا لتحسين كفاءة خدماتها وإمكانية الوصول إليها ، لا سيما في المناطق النائية والريفية. بالإضافة إلى ذلك ، نفذت المنظمة أطرا قوية لقياس الأثر لفهم التأثير الاجتماعي والاقتصادي لأنشطتها والإبلاغ عنه بشكل أفضل.

يلعب برنامج فاتن دورا حاسما في تعزيز التنمية الاقتصادية والشمول المالي في فلسطين. من خلال مجموعتها الشاملة من المنتجات والخدمات المالية، تعمل فاتن على تمكين الأفراد، ودعم الشركات الصغيرة، والمساهمة في المرونة الشاملة واستدامة الاقتصاد الفلسطيني. وعلى الرغم من التحديات، فإن التزام فاتن بمهمتها ونهجها المبتكر يضعها كلاعب رئيسي في قطاع التمويل الصغير في فلسطين.

5.2 نمو وتأثير التمويل الصغير FATEN: 2021-2023

يقدم الجدول 5.1 المقاييس الرئيسية ل FATEN ، وهي مؤسسة رائدة في مجال التمويل الصغير في فلسطين ، على مدى السنوات 2021 و 2022 و 2023. تسلط هذه المقاييس الضوء على مدى وصول المؤسسة وأدائها المالي ومجالات تركيزها.

أظهرت قاعدة عملاء FATEN النشطين نموا ثابتا على مدى السنوات الثلاث. في عام 2021 ، خدمت المنظمة 38,000 عميل ، والتي ارتفعت إلى 39,500 في عام 2022 ووصلت إلى 40,000 في عام 2023. يشير هذا النمو إلى توسع نطاق وصول FATEN وقدرتها على جذب ودعم المزيد من الأفراد الذين يحتاجون إلى خدمات التمويل الصغير.

كما شهدت القيمة الإجمالية للقروض التي صرفتها FATEN زيادة مطردة. في عام 2021 ، بلغت قيمة محفظة القروض 45 مليون دولار ، وارتفعت إلى 48 مليون دولار في عام 2022 ، ووصلت إلى 50 مليون دولار في عام 2023. يعكس هذا الاتجاه التصاعدي القدرة المالية المتزايدة لشركة FATEN ودورها في توفير الموارد المالية الحيوية للشركات الصغيرة ورجال الأعمال.

حافظت فاتن على تركيز قوي على تمكين المرأة من خلال خدماتها. ارتفعت نسبة النساء المستفيدات بشكل طفيف كل عام ، من 36٪ في عام 2021 إلى 37٪ في عام 2022 ، و 38٪ في عام 2023. تؤكد هذه الزيادة التدريجية التزام FATEN بإدماج النوع الاجتماعي ودعم المشاركة الاقتصادية للمرأة.

أظهرت نسبة القروض المخصصة للمشاريع الزراعية انخفاضا طفيفا على مر السنين. في عام 2021 ، تم توجيه 12٪ من قروض FATEN نحو الزراعة ، والتي انخفضت إلى 11٪ في عام 2022 ثم إلى 10٪ في عام 2023. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، تواصل شركة FATEN دعم القطاع الزراعي، وهو أمر حيوي لسبل عيش العديد من الأسر الفلسطينية.

جدول 1.5: المقاييس الرئيسية ل FATEN في فلسطين ، على مدى السنوات 2021 و 2022 و 2023[3]

مؤشر	2021	2022	2023
العملاء النشطين	38,000	39,500	40,000
محفظة القروض (بملايين الدولارات)	45	48	50
النساء المستفيدات (٪)	36	37	38
القروض الزراعية (٪)	12	11	10

توضح بيانات FATEN من 2021 إلى 2023 نموها ومجالات تركيزها المتطورة. وقد نجحت المنظمة في زيادة قاعدة عملائها وحافظة قروضها، مما يشير إلى توسيع نفوذها وقدرتها المالية. يسلط الدعم المستمر للنساء المستفيدات الضوء على تفاني FATEN في إدماج النوع الاجتماعي. على الرغم من حدوث انخفاض طفيف في نسبة القروض الزراعية ، إلا أن FATEN لا تزال ملتزمة بدعم هذا القطاع الحيوي. وبشكل عام، يعكس أداء شركة فاتن دورها الهام في تعزيز التنمية الاقتصادية والشمول المالي في فلسطين.

5.3 لمحة عامة عن المركز العربي للتنمية الزراعية (أكاد)

المركز العربي للتنمية الزراعية (أكاد) هو مؤسسة تمويل أصغر بارزة في فلسطين تركز بشكل أساسي على تقديم الخدمات المالية للقطاع الزراعي. تأسست أكاد في عام 1993، وتهدف إلى تعزيز التنمية الريفية، ودعم المزارعين، وتعزيز الإنتاجية الزراعية والاستدامة في فلسطين. تتمثل مهمة المنظمة في المساهمة في التنمية الاقتصادية للمناطق الريفية وتحسين سبل عيش المزارعين ومجتمعاتهم.

تقدم أكاد مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية المصممة خصيصا لتلبية احتياجات القطاع الزراعي والمجتمعات الريفية:

- القروض الزراعية: قروض مصممة خصيصا للمزارعين للاستثمار في الأنشطة الزراعية، مثل شراء البذور والماشية والمعدات.
- القروض الصغيرة: قروض صغيرة تهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة والأفراد ذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية.
- قروض النساء: منتجات مالية تستهدف النساء لتمكينهن اقتصاديا ودعم مساعيهن الريادية.
- قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة: قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز نمو الأعمال وخلق فرص العمل في المناطق الريفية.

قدمت أكاد مساهمات كبيرة في القطاع الزراعي والتنمية الريفية في فلسطين. وتشمل الإنجازات الرئيسية ما يلي:

[3] مصادر البيانات: 2023 ، 2022 ، FATEN: 2021: التقرير السنوي ، تقييم الأثر الجنساني

- توسيع قاعدة العملاء: نمت أكاد قاعدة عملائها بشكل مطرد ، حيث خدمت حوالي 6000 عميل في عام 2023. يعكس هذا النمو التزام المنظمة بدعم المجتمعات الريفية.
- زيادة محفظة القروض: بلغت محفظة قروض أكاد 8 ملايين دولار أمريكي في عام 2023، مما يشير إلى قدرتها على تقديم دعم مالي كبير لعملائها.
- تمكين المرأة: على الرغم من أن نسبة النساء أقل مقارنة بالمجالات الأخرى، إلا أن 20٪ من عملاء أكاد هم من النساء. ويساعد هذا التركيز على إدماج الجنسين على تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة في المناطق الريفية.
- دعم الزراعة: يتم تخصيص 70٪ من قروض أكاد للمشاريع الزراعية، مما يدل على التركيز الأساسي للمنظمة والتزامها بتعزيز الإنتاجية الزراعية.

تعمل أكاد في بيئة معقدة تتميز بعدم الاستقرار السياسي والمصاعب الاقتصادية ومحدودية الوصول إلى الأسواق. تؤثر هذه التحديات على قدرة المزارعين والشركات الريفية على الازدهار. ومع ذلك، تواصل أكاد التكيف وإيجاد حلول مبتكرة لدعم عملائها بشكل فعال.

واستشرافا للمستقبل، تهدف أكاد إلى زيادة انتشارها لخدمة المزيد من المزارعين ورجال الأعمال الريفيين، وبالتالي تعزيز التنمية الريفية. ابتكرت أكاد منتجات وخدمات مالية جديدة تلبي الاحتياجات المحددة للقطاع الزراعي والمجتمعات الريفية. علاوة على ذلك، استخدمت أكاد الأدوات الرقمية والحلول المصرفية عبر الهاتف المحمول لتحسين تقديم الخدمات والوصول إلى الخدمات المالية في المناطق النائية. بالإضافة إلى ذلك ، يقدمون برامج التدريب وبناء القدرات لمساعدة العملاء على إدارة شؤونهم المالية بشكل فعال وتحسين الممارسات الزراعية.

يلعب المركز العربي للتنمية الزراعية (أكاد) دورا حاسما في دعم القطاع الزراعي وتعزيز التنمية الريفية في فلسطين. من خلال منتجاتها وخدماتها المالية المصممة خصيصا، تعمل أكاد على تمكين المزارعين، ودعم الشركات الصغيرة، والمساهمة في المرونة الاقتصادية للمجتمعات الريفية. على الرغم من مواجهة تحديات كبيرة، فإن تفاني أكاد في مهمتها ونهجها المبتكر يضعها كمؤسسة حيوية في مشهد التمويل الصغير في فلسطين.

5.4 نمو وتأثير أكاد للتمويل الصغير: 2021-2023

يقدم الجدول 5.2 المقاييس الرئيسية للمركز العربي للتنمية الزراعية (أكاد)، وهو منظمة للتمويل الصغير في فلسطين، على مدى السنوات 2021 و 2022 و 2023. تسلط هذه المقاييس الضوء على تواصل أكاد وأدائها المالي وتركيزها على دعم التنمية الزراعية والمستفيدات.

أظهرت قاعدة عملاء أكاد نموا مطردا على مدى السنوات الثلاث. في عام 2021 ، خدمت أكاد 5500 عميل ، والتي ارتفعت إلى 5800 في عام 2022 ووصلت إلى 6000 في عام 2023. وتعكس هذه الزيادة التدريجية توسع نطاق عمل أكاد وقدرتها على دعم المزيد من الأفراد والشركات في المناطق الريفية.

وقد زادت القيمة الإجمالية للقروض التي صرفتها أكاد باستمرار. في عام 2021 ، بلغت قيمة محفظة القروض 7 ملايين دولار ، وارتفعت إلى 7.5 مليون دولار في عام 2022 ، ووصلت إلى 8 ملايين دولار في عام 2023. ويشير هذا النمو إلى تعزيز القدرة المالية لشركة أكاد على تقديم دعم كبير لعملائها، لا سيما في القطاع الزراعي.

حافظت أكاد على تركيزها على تمكين المرأة من خلال خدماتها المالية. ارتفعت نسبة النساء المستفيدات تدريجيا من 19٪ في عام 2021 إلى 19.5٪ في عام 2022 ، و 20٪ في عام 2023. ويؤكد هذا الارتفاع المطرد التزام أكاد بإدماج النوع الاجتماعي ودعم المشاركة الاقتصادية للمرأة في المناطق الريفية.

يتم توجيه جزء كبير من قروض أكاد نحو المشاريع الزراعية، مع زيادة طفيفة في نسبة القروض الزراعية كل عام. في عام 2021 ، تم تخصيص 68٪ من قروض أكاد للزراعة ، والتي ارتفعت إلى 69٪ في عام 2022 ووصلت إلى 70٪ في عام 2023. يسلط هذا التركيز الضوء على تفاني أكاد في تعزيز الإنتاجية الزراعية ودعم سبل عيش المزارعين في فلسطين.

الجدول 5.2: المقاييس الرئيسية لأكاد في فلسطين، على مدى السنوات 2021 و 2022 و 2023[4].

مؤشر	2021	2022	2023
العملاء النشطين	5,500	5,800	6,000
محفظة القروض (بملايين الدولارات)	7	7.5	8
النساء المستفيدات (٪)	19	19.5	20
القروض الزراعية (٪)	68	69	70

تظهر بيانات أكاد من 2021 إلى 2023 نموها وتركيزها المستمر على التنمية الزراعية وإدماج النوع الاجتماعي. وقد نجحت المنظمة في زيادة قاعدة عملائها ومحفظة قروضها، مما يعكس نفوذها المتزايد وقدرتها المالية. يؤكد الدعم المستمر للنساء المستفيدات على التزام أكاد بتمكين المرأة في المناطق الريفية. وتؤكد النسبة المرتفعة والمتنامية من القروض الزراعية على الدور الحيوي الذي تلعبه أكاد في تعزيز الاستدامة الزراعية والتنمية الريفية. بشكل عام، يظهر أداء أكاد مساهمتها الكبيرة في التنمية الاقتصادية وصمود المجتمعات الريفية في فلسطين.

5-5 التحليل المقارن لمنظمتي التمويل الصغير في فاتن وأكاد

فاتن والمركز العربي للتنمية الزراعية (أكاد) هما منظمتان رائدتان في مجال التمويل الصغير في فلسطين، تلعب كل منهما دورا حاسما في تعزيز التنمية الاقتصادية والشمول المالي. بينما تهدف كلتا المنظمتين إلى دعم السكان المحرومين ، فإن لديهم مجالات تركيز واستراتيجيات مختلفة.

الجدول 5.3: مقارنة المقاييس الرئيسية (2021-2023)[5]

[4] مصادر البيانات: أكاد: 2021 ، 2022 ، 2023: التقرير التنظيمي ، تقرير المستفيد
[5] مصادر البيانات: 2023 ، 2022 ، 2021 :FATEN: التقرير السنوي ، تقييم الأثر الجنساني

مؤشر	فاتن (2021)	فاتن (2022)	فاتن (2023)	أكاد (2021)	أكاد (2022)	أكاد (2023)
العملاء النشطين	38,000	39,500	40,000	5,500	5,800	6,000
محفظة القروض (بملايين الدولارات)	45	48	50	7	7.5	8
النساء المستفيدات (٪)	36	37	38	19	19.5	20
القروض الزراعية (٪)	12	11	10	68	69	70

العملاء النشطين

FATEN: ارتفع عدد العملاء النشطين بشكل مطرد من 38,000 في عام 2021 إلى 40,000 في عام 2023. يعكس هذا النمو انتشار FATEN الواسع وقدرتها على خدمة العديد من العملاء.

أكاد: نما أيضا عدد العملاء النشطين، ولكن على نطاق أصغر، من 5,500 في عام 2021 إلى 6,000 في عام 2023. قاعدة عملاء أكاد أكثر تخصصا، مع التركيز في المقام الأول على المجتمعات الريفية والزراعية.

محفظة القروض

فاتن: ارتفعت محفظة قروض فاتن من 45 مليون دولار في عام 2021 إلى 50 مليون دولار في عام 2023، مما يشير إلى قدرة مالية قوية لدعم مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية.

أكاد: نمت محفظة قروض أكاد من 7 ملايين دولار في عام 2021 إلى 8 ملايين دولار في عام 2023. على الرغم من أنها أصغر حجما مقارنة ب FATEN ، إلا أن محفظة قروض أكاد مهمة لتركيزها على المشاريع الزراعية.

النساء المستفيدات

فاتن: ارتفعت نسبة النساء المستفيدات من 36٪ في عام 2021 إلى 38٪ في عام 2023 ، مما يدل على التزام FATEN بإدماج النوع الاجتماعي وتمكين رائدات الأعمال.

أكاد: ارتفعت نسبة النساء المستفيدات من 19٪ في عام 2021 إلى 20٪ في عام 2023. وعلى الرغم من أن هذا أقل من FATEN، إلا أنه لا يزال يسلط الضوء على جهود ACAD لدعم النساء في المناطق الريفية.

القروض الزراعية

فاتن: انخفضت نسبة القروض المخصصة للمشاريع الزراعية بشكل طفيف من 12٪ في عام 2021 إلى 10٪ في عام 2023 ، مما يشير إلى محفظة قروض أكثر تنوعا في مختلف القطاعات.

مصادر البيانات: أكاد: 2021 ، 2022 ، 2023: التقرير التنظيمي ، تقرير المستفيد

أكاد: يتم توجيه جزء كبير من قروض أكاد نحو الزراعة، حيث ارتفع من 68٪ في عام 2021 إلى 70٪ في عام 2023. ويؤكد هذا التركيز على المهمة الأساسية لأكاد المتمثلة في دعم التنمية الزراعية وسبل العيش الريفية.

تلعب كل من فاتن وأكاد أدوارا حيوية في تعزيز التنمية الاقتصادية والشمول المالي في فلسطين، لكنهما يخدمان شرائح مختلفة من السكان ولهما مجالات تركيز متميزة.

- **FATEN**: مع قاعدة عملاء أكبر ومحفظة قروض ، تخدم FATEN جمهورا أوسع ، بما في ذلك المناطق الحضرية وشبه الحضرية. ويسلط تركيزها على تمكين المرأة وتقديم خدمات مالية متنوعة الضوء على نهجها الشامل للتمويل الصغير.
- **أكاد**: مع قاعدة عملاء أصغر وأكثر تخصصا، تركز أكاد في المقام الأول على المجتمعات الريفية والزراعية. وتدل النسبة المئوية العالية من قروضها الزراعية على التزامها بتعزيز الإنتاجية الزراعية ودعم سبل عيش المزارعين.

تساهم كلتا المنظمتين بشكل كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لفلسطين، وتلبية الاحتياجات الفريدة داخل المجتمعات المستهدفة وتعزيز القدرة على الصمود في البيئات الصعبة.

5.6 تحليل مقارن للتمويل الصغير في الضفة الغربية وقطاع غزة

يلعب التمويل الصغير دورا حاسما في تعزيز التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر في كل من الضفة الغربية وغزة. ومع ذلك، تواجه المنطقتان تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية متميزة تؤثر على عمليات وتأثير مؤسسات التمويل الصغير. يقارن هذا التحليل مشهد التمويل الصغير في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويسلط الضوء على الاختلافات والتشابهات الرئيسية.

السياق الاقتصادي

- الضفة الغربية:
  - تتمتع الضفة الغربية باقتصاد أكثر تنوعا، مع انتشار الأنشطة عبر الخدمات والصناعة والزراعة.
  - النمو الاقتصادي أعلى نسبيا، على الرغم من أنه لا يزال مقيدا بعدم الاستقرار السياسي، والقيود المفروضة على الحركة، ومحدودية الوصول إلى الموارد.
  - معدلات البطالة في الضفة الغربية أقل مقارنة بغزة، وإن كانت لا تزال كبيرة، لا سيما بين الشباب والنساء.
- غزه:
  - اقتصاد غزة مقيد بشدة بسبب الحصار، مما يحد من الأنشطة الاقتصادية في المقام الأول على التجارة الصغيرة والزراعة وبعض الصناعات التحويلية.
  - الوضع الاقتصادي أكثر سوءا ، مع ارتفاع معدلات البطالة للغاية ، لا سيما بين الشباب والنساء.

- وتواجه المنطقة صدمات اقتصادية متكررة بسبب الصراعات الدورية، مما يزيد من زعزعة استقرار الأوضاع الاقتصادية.

مشهد التمويل الصغير

- الضفة الغربية:
  - تتمتع مؤسسات التمويل الصغير في الضفة الغربية بنطاق أوسع وقاعدة عملاء أكثر تنوعا.
  - هناك تركيز أكبر على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وتعزيز ريادة الأعمال ، وتوفير الخدمات المالية للمناطق الحضرية وشبه الحضرية.
  - يمكن لمؤسسات التمويل الصغير في الضفة الغربية أن تعمل بحرية أكبر نسبيا، على الرغم من أنها لا تزال تواجه تحديات بيروقراطية وسياسية كبيرة.
- غزه:
  - تركز مؤسسات التمويل الصغير في غزة في المقام الأول على توفير الدعم المالي لتلبية الاحتياجات الأساسية، ودعم الشركات الصغيرة، والمساعدة في إعادة بناء سبل العيش.
  - إن عمليات مؤسسات التمويل الصغير مقيدة بشدة بسبب الحصار والصراعات المتكررة ، مما يحد من قدرتها على التوسع والابتكار.
  - وهناك تركيز أكبر على الدعم الإنساني والإغاثة في حالات الطوارئ من خلال التمويل البالغ الصغر، نظرا للصعوبات الاقتصادية الشديدة التي تواجهها المنطقة.

الجدول 5.4: مقارنة المقاييس الرئيسية (المقدرة لعام 2023)[6]

غزه	الضفة الغربية	مؤشر
حوالي 30,000	ما يقرب من 60,000	**عدد العملاء النشطين**
حوالي 40	حوالي 120	**إجمالي محفظة القروض (بملايين الدولارات)**
أصغر حجما وتركز على القروض الصغيرة	أكبر، بسبب المزيد من الشركات الصغيرة والمتوسطة	**متوسط حجم القرض ($)**
%35	%40	**النساء المستفيدات (٪)**
%25	%20	**القروض الزراعية (٪)**
أقل (حوالي 75٪)	أعلى (حوالي 90٪)	**معدلات السداد (٪)**

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: تقارير ومسوح سنوية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. مسوح القوى العاملة لمعدلات البطالة والمشاركة الاقتصادية.
البنك الدولي: "تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة" الذي يتضمن تحليلا وإحصاءات اقتصادية مفصلة لكل من الضفة الغربية وغزة.
الأمم المتحدة: تقارير من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) حول الوضع الاقتصادي والإنساني في غزة.

التحديات التشغيلية

- الضفة الغربية:
  - يؤثر عدم الاستقرار السياسي والعنف الدوري على العمليات التجارية والأنشطة الاقتصادية.
  - وتؤثر القيود المفروضة على حركة الموارد والوصول إليها على كفاءة خدمات التمويل البالغ الصغر.
  - ويمكن للعقبات البيروقراطية والبنية التحتية المالية المحدودة أن تعوق النمو والابتكار في قطاع التمويل الصغير.

- غزه:
  - يحد الحصار بشدة من الوصول إلى الأسواق والموارد والخدمات المالية.
  - إن ارتفاع مستويات الفقر والبطالة يجعل من الصعب على العملاء سداد القروض ، مما يؤثر على استدامة مؤسسات التمويل الصغير.
  - وتتطلب الصراعات المتكررة والصدمات الاقتصادية التركيز على الإغاثة والإنعاش في حالات الطوارئ بدلا من التنمية الطويلة الأجل.

الأثر الاجتماعي

- الضفة الغربية:
  - تساهم مؤسسات التمويل الصغير في النمو الاقتصادي من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وتعزيز ريادة الأعمال ، وتمكين المرأة.
  - تساعد الخدمات المالية على تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر وخلق فرص العمل.
  - ويعد تعزيز الإدماج الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية من النتائج الرئيسية لأنشطة التمويل البالغ الصغر.
- غزه:
  - تلعب مؤسسات التمويل الصغير دورا حاسما في توفير الدعم في حالات الطوارئ والمساعدة في إعادة بناء سبل العيش بعد النزاعات.
  - وتركز الخدمات المالية على تلبية الاحتياجات الأساسية، ودعم أنشطة الكفاف، والتخفيف من حدة الفقر.
  - وعلى الرغم من القيود الشديدة، يساهم التمويل الصغير في غزة في الصمود ويحافظ على الأنشطة الاقتصادية في ظل ظروف صعبة.

يعد التمويل الصغير في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أمرا حيويا للتنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر، ومع ذلك فإن كل منطقة تمثل تحديات وفرصا فريدة. وتستفيد الضفة الغربية من اقتصاد أكثر تنوعا وظروف أفضل نسبيا لعمليات التمويل الصغير، مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتنمية الطويلة الأجل. وعلى النقيض من ذلك، فإن قطاع التمويل الصغير في غزة مقيد بشدة بسبب الحصار والصراعات، مما يركز على الدعم الإنساني وسبل العيش

الأساسية. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، تعتمد كلتا المنطقتين على التمويل الصغير لدعم الفئات الضعيفة من السكان وتعزيز المرونة الاقتصادية[7].

5.7 فاتن وأكاد كمبادرات اقتصاد تضامني اجتماعي (SSE) في فلسطين

استنادا إلى التعريفات والأهداف الواردة في تقرير "المرونة والابتكار: اقتصاد التضامن الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة"، يمكن بالفعل اعتبار فاتن وأكاد مبادرتين لاقتصاد التضامن الاجتماعي في فلسطين. ووفقا للتقرير، يتميز الاقتصاد الاجتماعي التضامني في فلسطين بالمبادرات التي تدمج الأهداف الاجتماعية والوطنية والبيئية مع الأهداف المالية. وتهدف هذه المبادرات إلى الجمع بين الأنشطة الاقتصادية والتمكين الاجتماعي والتنمية المجتمعية، مما يعكس الالتزام بالتنمية الشاملة في ظل الظروف الصعبة.

تقدم FATEN خدمات التمويل الصغير الأساسية ، بما في ذلك القروض التي تدعم الشركات الصغيرة ورجال الأعمال ، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية. أحد الجوانب الرئيسية لعمليات فاتن هو تركيزها على النساء المستفيدات ، مما يعزز المساواة بين الجنسين ويعزز المشاركة الاقتصادية للمرأة. بالإضافة إلى ذلك ، تقدم FATEN قروضا محددة للأنشطة الزراعية ، ودعم المجتمعات الريفية وتعزيز الإنتاجية الزراعية. من خلال الشمول المالي ودعم الشركات الصغيرة ، تساهم FATEN بشكل كبير في الإدماج الاجتماعي ومرونة المجتمع.

كما تقدم أكاد خدمات التمويل الصغير للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. تشارك المنظمة في الأنشطة التي تفيد المجتمع ، بما في ذلك الدعم الكبير للمبادرات الزراعية ، والتي تعتبر حاسمة للتنمية الريفية. مثل FATEN ، تركز ACAD على النساء المستفيدات ، بما يتماشى مع مبادئ SSE لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين الفئات المهمشة. علاوة على ذلك، تقدم أكاد دعما كبيرا للقروض الزراعية، مما يشير إلى الالتزام بتحسين سبل العيش الريفية ودعم المزارعين المحليين.

تتوافق كل من FATEN و ACAD مع مبادئ SSE على النحو المحدد في التقرير. وهي تدمج الأهداف الاجتماعية والمالية، وتوازن بين الاستدامة المالية والأهداف الاجتماعية، مثل دعم المرأة والمجتمعات الريفية. خدماتهم المالية تمكن الأفراد وتدعم تنمية المجتمع. من خلال التركيز على الفئات المهمشة ، فإن جزءا كبيرا من المستفيدين منها هم من النساء والمجتمعات الريفية ، بما يتماشى مع تركيز SSE على الإدماج الاجتماعي والتمكين. علاوة على ذلك، تعمل كلتا المنظمتين في ظل السياق الاجتماعي والسياسي الصعب لفلسطين، وتبديان مرونة والتزاما بدعم مجتمعيهما.

نظرا لأنشطتهما وتأثيرهما، يمكن تصنيف "فاتن" و"أكاد" كمبادرات اقتصاد تضامني اجتماعي في فلسطين. وهي تجسد المبادئ الأساسية ل SSE من خلال دمج الأهداف المالية مع الأهداف الاجتماعية والموجهة نحو المجتمع ، ودعم التمكين الاقتصادي ، والمساهمة في مرونة وتنمية المجتمع الفلسطيني.

---

[7] المصدر: سلطة النقد الفلسطينية: تقارير سنوية وفصلية عن القطاع المالي، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر.
السوق المختلطة: بيانات وتقارير أداء عن مؤسسات التمويل الصغير العاملة في فلسطين.

كان الأثر الاقتصادي والاجتماعي للنزاع المستمر منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 شديدا على كل من غزة والضفة الغربية. وفي غزة، يعاني أكثر من 2 مليون نسمة، يعيش الكثير منهم في مخيمات اللاجئين، من صعوبات بالغة. ارتفع معدل البطالة في غزة إلى أكثر من 50٪، مما أدى إلى تفاقم الظروف الاقتصادية المتردية بالفعل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). تتجاوز معدلات الفقر في غزة 60٪ ، حيث تعتمد العديد من العائلات بشكل كبير على المساعدات الإنسانية (البنك الدولي ، 2023). تسبب الصراع في انكماش يقدر بنحو 5٪ في الناتج المحلي الإجمالي ، وانخفض الناتج الصناعي بشكل كبير ، مع إغلاق العديد من الشركات أو تشغيلها بأقل من طاقتها (البنك الدولي ، 2023). الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية واسعة النطاق ، حيث تم الإبلاغ عن تلف أو تدمير أكثر من 20٪ من المباني في بعض المناطق (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، 2023). ونتيجة لذلك، يحتاج حوالي 80٪ من سكان غزة الآن إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك الغذاء والماء والإمدادات الطبية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2023).

وفي الضفة الغربية، يشكل الوضع تحديا أيضا. وقد تأثر ما يقرب من 3 ملايين نسمة، بما في ذلك حوالي 800,000 لاجئ، بالنزاع (الأونروا، 2023). يبلغ معدل البطالة حوالي 27٪ ، مما يعكس ضغوطا اقتصادية كبيرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2023). يبلغ معدل الفقر حوالي 30٪ ويستمر في الارتفاع بسبب الاضطرابات الاقتصادية المستمرة (البنك الدولي ، 2023). وعلى الرغم من أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في الضفة الغربية أقل حدة مما هي عليه في غزة، إلا أنها لا تزال كبيرة، لا سيما في المناطق التي تشهد اشتباكات عنيفة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2023). والاحتياجات الإنسانية المتزايدة واضحة، حيث يحتاج أكثر من 30٪ من السكان إلى الدعم (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2023).

تواجه مؤسسات التمويل الصغير في غزة العديد من التحديات بسبب الصراع المستمر. يؤثر تدمير البنية التحتية بشدة على عملياتهم ، مع إلحاق أضرار بالمكاتب وأعمال العملاء والخدمات الأساسية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، 2023). هذا الاضطراب يجعل من الصعب معالجة القروض والسداد وتقديم خدمات الدعم. وتزيد القيود المتزايدة المفروضة على الحركة ونقاط التفتيش من تعقيد الوصول إلى العملاء، مما يعيق الزيارات الميدانية والتقييمات وصرف القروض (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2023). أدى عدم الاستقرار الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات البطالة وفقدان الدخل للعديد من الأسر ، مما أدى إلى زيادة حالات التخلف عن سداد القروض وصعوبات التعافي (البنك الدولي ، 2023). تحول الأزمة الإنسانية المتفاقمة الأولويات من الأنشطة الاقتصادية إلى البقاء على قيد الحياة، مما يقلل من فعالية تدخلات التمويل الصغير التي تركز على تطوير الأعمال (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2023). بالإضافة إلى ذلك ، زادت المخاطر التشغيلية ، مع ارتفاع التهديدات الأمنية للموظفين والعملاء ، مما قد يؤدي إلى تعليق العمليات في المناطق عالية الخطورة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، 2023).

وفي الضفة الغربية، تواجه مؤسسات التمويل البالغ الصغر أيضا تحديات كبيرة. تؤدي التوترات السياسية المتصاعدة والعنف إلى تعطيل الحياة اليومية والأنشطة الاقتصادية ، مما يزيد من خطر تدمير الأصول وإغلاق الأعمال والتباطؤ الاقتصادي ، مما يؤثر على قدرة العملاء على سداد القروض (الأمم المتحدة ، 2023). وتعيق القيود المفروضة على الحركة، بما في ذلك نقاط التفتيش وحظر التجول وحواجز الطرق، حركة الأشخاص والبضائع، مما يجعل من الصعب

الوصول إلى العملاء وممارسة الأعمال التجارية والحفاظ على العمليات المنتظمة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2023). يخلق الصراع حالة من عدم اليقين الاقتصادي ، مما يعوق الاستثمار وتوسع الأعمال ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على خدمات التمويل الصغير (البنك الدولي ، 2023). وتشكل ندرة الموارد، الناجمة عن الاضطرابات المرتبطة بالنزاع، تحديات تشغيلية لمؤسسات التمويل الصغير، بما في ذلك صعوبات في الحفاظ على التدفق النقدي وتقديم خدمات الدعم (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2023). وتزيد التوترات الاجتماعية ونزوح المجتمعات المحلية من تعقيد الوضع، مما يؤدي إلى زيادة خطر عدم السداد وصعوبات في إنفاذ اتفاقات القروض بسبب النزوح وفقدان الاستقرار الاقتصادي بين العملاء (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2023).

وعلى الرغم من هذه التحديات، يمكن للتمويل الصغير أن يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في فلسطين كجزء من مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني. من خلال تعزيز الشمول المالي، توفر مؤسسات التمويل الصغير إمكانية الوصول إلى الائتمان للسكان المحرومين، بما في ذلك النساء واللاجئين والمجتمعات الريفية (التقارير السنوية لمؤسسة التمويل الصغير، 2023). وهذا يعزز الشمول المالي، ويمكن الأفراد من بدء الأعمال التجارية، والاستثمار في التعليم، وتحسين مستويات المعيشة. إن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال من خلال القروض والخدمات المالية المصممة خصيصا يحفز النمو الاقتصادي ويخلق فرص العمل وينوع الاقتصاد (البنك الدولي ، 2023).

ويشكل تمكين المرأة مساهمة حاسمة أخرى للتمويل البالغ الصغر. من خلال التركيز على توفير المنتجات والخدمات المالية لرائدات الأعمال وصاحبات الأعمال ، تعمل مؤسسات التمويل الصغير على تعزيز المساواة بين الجنسين ، وتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة ، وتحسين دخل الأسرة ورفاهيتها (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، 2023). في أوقات النزاع، يمكن أن يساعد التمويل الصغير في إعادة بناء وتعزيز القدرة على الصمود من خلال توفير الدعم المالي لإعادة بناء الأعمال التجارية وسبل العيش (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2023). وهذا يعزز المرونة الاقتصادية، ويساعد المجتمعات على التعافي من الصدمات والحفاظ على الأنشطة الاقتصادية في ظل ظروف صعبة.

يلعب التمويل الصغير أيضا دورا حيويا في تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال تقديم قروض متخصصة وخدمات مالية للمشاريع الزراعية والتنمية الريفية (منظمة الأغذية والزراعة ، 2023). وهذا يزيد من الإنتاجية الزراعية، ويحسن الأمن الغذائي، ويدعم سبل عيش المزارعين والمجتمعات الريفية. يمكن أن تؤدي الاستفادة من التكنولوجيا لتقديم الخدمات المالية الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والدعم عن بعد إلى التغلب على قيود التنقل وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات وضمان استمرارية الخدمات المالية (البنك الدولي ، 2023). بالإضافة إلى ذلك ، فإن توفير برامج التدريب وبناء القدرات للعملاء لتحسين محو الأمية المالية ومهارات إدارة الأعمال يمكنهم من المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة الشؤون المالية وتنمية الأعمال وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (تقارير المنظمات غير الحكومية ، 2023).

تواجه مؤسسات التمويل الصغير في غزة والضفة الغربية تحديات كبيرة بسبب النزاع المستمر، بما في ذلك تدمير البنية التحتية، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وقضايا الوصول، والمخاطر الأمنية المتزايدة. وعلى الرغم من هذه التحديات، يمكن للتمويل الصغير أن يلعب دورا حاسما في تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة على الصمود كجزء من مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني. من خلال توفير الشمول المالي، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وتمكين المرأة،

وإعادة بناء سبل العيش، وتعزيز الإنتاجية الزراعية، والاستفادة من الخدمات الرقمية، وتقديم برامج بناء القدرات، يمكن لمؤسسات التمويل الصغير المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة لفلسطين، حتى في مواجهة الشدائد.

8-5 مساهمة منظمات التمويل البالغ الصغر في التنمية الاقتصادية

يساهم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الصغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي. تضيف هذه الشركات إلى الناتج الاقتصادي وتخلق تأثيرا مضاعفا من خلال زيادة الاستهلاك والاستثمار. يمكن لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر حيوية أن يعزز الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بشكل كبير، مما يعزز المرونة الاقتصادية الشاملة. وعلاوة على ذلك، فإن الحصول على التمويل يساعد المنتجين الصناعيين والزراعيين على توسيع عملياتهم، والاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، وتحسين الإنتاجية. وهذا يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي، وهو ما ينعكس في تحسن مؤشر الإنتاج الصناعي، وهو أمر ضروري للاستقرار الاقتصادي والنمو.

وتعزز منظمات التمويل البالغ الصغر الإدماج الاجتماعي من خلال توفير الخدمات المالية للفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والمجتمعات الريفية. ويؤدي تعزيز الاندماج الاجتماعي إلى تنمية اقتصادية أكثر إنصافا ويقوي النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني. ومن خلال معالجة الإقصاء المالي، تسهل هذه المنظمات التنمية الاقتصادية على المستويات الشعبية. فهي تمكن الأفراد، وتدعم ريادة الأعمال، وتعزز الأنشطة الاقتصادية المستدامة. والأثر التراكمي للتمويل البالغ الصغر هو اقتصاد أكثر قوة وشمولا، وقادر على تحمل التحديات السياسية والاقتصادية.

يعرض الجدول 5.2 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين على مدى السنوات 2021 و 2022 و 2023 ، ويقدم لمحة عن الظروف والاتجاهات الاقتصادية للبلاد خلال هذه الفترة. وكان معدل البطالة في فلسطين مرتفعا، مما يعكس التحديات الاقتصادية المستمرة. في عام 2021 ، بلغ معدل البطالة 26٪ ، وارتفع إلى 27٪ في عام 2022 ، ثم انخفض قليلا مرة أخرى إلى 26٪ في عام 2023. ويشير معدل البطالة المرتفع هذا إلى صراع مستمر في سوق العمل، يؤثر على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير مسح القوى العاملة السنوية، 2021، 2022، 2023).

وأظهر معدل الفقر، الذي يمثل النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، اتجاها متقلبا. كان 29.2٪ في عام 2021 ، وارتفع إلى 30٪ في عام 2022 ، ثم انخفض إلى 28.5٪ في عام 2023. ويسلط هذا التذبذب الضوء على الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها العديد من الفلسطينيين، والتي تفاقمت بسبب عدم الاستقرار السياسي والقيود الاقتصادية (البنك الدولي، "موجزات الفقر والإنصاف"، وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول مستويات المعيشة والفقر، 2021، 2022، 2023).

أظهر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، الذي يقيس الزيادة السنوية في الناتج الاقتصادي للبلاد ، اتجاها إيجابيا. في عام 2021 ، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.0٪ ، وارتفع إلى 3.2٪ في عام 2022 ، وارتفع إلى 3.5٪ في عام 2023. ويشير هذا التحسن التدريجي إلى بعض المرونة وإمكانات النمو داخل الاقتصاد الفلسطيني على الرغم من التحديات

المستمرة (البنك الدولي، "الآفاق الاقتصادية العالمية" وتقارير الحسابات القومية للإحصاء الفلسطيني للإحصاء الفلسطيني، 2021، 2022، 2023).

وأظهر مؤشر الإنتاج الصناعي، وهو مؤشر لأداء القطاع الصناعي، نموا طفيفا على مدى السنوات الثلاث. كان 108.0 في عام 2021 ، وارتفع إلى 108.5 في عام 2022 ، ووصل إلى 109.0 في عام 2023. ويشير ذلك إلى تحسن بطيء ولكن مطرد في الإنتاج الصناعي، مما يعكس الجهود المبذولة لتعزيز القدرة الصناعية والإنتاجية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير مؤشر الإنتاج الصناعي الشهرية والسنوية، 2021، 2022، 2023).

ظلت مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند 55٪ خلال السنوات الثلاث (2021 و 2022 و 2023). تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة جزءا مهما من الاقتصاد الفلسطيني، حيث توفر فرص العمل وتقود الأنشطة الاقتصادية. وتؤكد المساهمة المطردة على أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في استدامة النمو الاقتصادي والتنمية (المسوح الاقتصادية لوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني تركز على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 2021، 2022، 2023).

جدول 5.5: المؤشرات الاقتصادية لفلسطين (2021-2023)

مؤشر	2021	2022	2023
معدل البطالة (٪)	26	27	26
معدل الفقر (٪)	29.2	30	28.5
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)	3.0	3.2	3.5
الرقم القياسي للإنتاج الصناعي	108.0	108.5	109.0
مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	55	55	55

وبشكل عام، تكشف هذه المؤشرات الاقتصادية عن التحديات ومجالات التقدم بالنسبة لفلسطين. ويسلط ارتفاع معدلات البطالة والفقر الضوء على الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، في حين تشير الاتجاهات الإيجابية في نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الصناعي إلى بعض المرونة وإمكانات النمو. وتؤكد المساهمة المستقرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الناتج المحلي الإجمالي على دورها الحاسم في الاقتصاد. إن مواجهة هذه التحديات من خلال سياسات مستهدفة ودعم القطاعات الرئيسية مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يعزز التنمية الاقتصادية الأكثر شمولا واستدامة في فلسطين.

5.9 استراتيجيات التعافي لمؤسسات التمويل الصغير في فلسطين بعد حرب أكتوبر الإسرائيلية

تسبب الصراع الأخير في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية، وتفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. اقتصاد التضامن الاجتماعي (SSE) يمكن لمؤسسات التمويل الصغير مثل فاتن وأكاد أن تلعب دورا حاسما في إعادة إعمار وتعافي فلسطين من خلال تنفيذ مبادرات استراتيجية تهدف إلى إعادة بناء الاقتصاد وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود.

إعادة بناء البنية التحتية

ويمكن لمؤسسات التمويل البالغ الصغر أن تقدم قروضا صغيرة تهدف تحديدا إلى إعادة بناء المنازل والمباني التجارية المتضررة. يمكن أن يؤدي التعاون مع المقاولين والموردين المحليين لتقديم خدمات إعادة الإعمار بأسعار معقولة إلى تسريع هذه العملية. بالإضافة إلى ذلك، فإن دعم مشاريع البنية التحتية التي يقودها المجتمع، مثل إصلاح الطرق والمدارس ومرافق الرعاية الصحية، يمكن أن يلبي احتياجات المجتمع الأوسع. ويمكن للشراكات مع المنظمات الدولية أن تساعد في تأمين التمويل والمساعدة الفنية لجهود إعادة الإعمار واسعة النطاق (الأونروا، 2021; أكاد ، 2021).

الإنعاش الاقتصادي

يعد دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال أمرا بالغ الأهمية للانتعاش الاقتصادي. ويمكن أن يساعد تقديم قروض ومنح منخفضة الفائدة للشركات الصغيرة والمتوسطة على استئناف عملياتها. إن توفير خدمات تطوير الأعمال ، بما في ذلك التدريب والإرشاد ودعم الوصول إلى الأسواق ، يمكن أن يعزز فرصهم في النجاح. وفي مجال الزراعة، يمكن للدعم المالي والتقني للمزارعين أن يستعيد الإنتاج الزراعي، في حين يمكن للتقنيات الحديثة والممارسات المستدامة أن تحسن الإنتاجية. ويمكن أن يؤدي تعزيز الاقتصاد الرقمي من خلال تشجيع اعتماد التكنولوجيات الرقمية ومنصات التجارة الإلكترونية إلى توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق. يمكن أن يؤدي التدريب على محو الأمية الرقمية وإدارة الأعمال عبر الإنترنت إلى زيادة تمكين رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة (FATEN، 2021; أكاد, 2021; الأونروا، 2021).

الإدماج الاجتماعي ومرونة المجتمع

يمكن أن تؤدي زيادة المنتجات والخدمات المالية المصممة خصيصا لرائدات الأعمال إلى تمكين المرأة بشكل كبير. ويمكن لبرامج بناء القدرات التي تركز على تعزيز مهارات المرأة في إدارة الأعمال ومحو الأمية المالية أن تزيد من دعم مشاركتها الاقتصادية. ويمكن أن يضمن تطوير منتجات مالية موجهة للفئات المهمشة، بما في ذلك الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، التنمية الاقتصادية الشاملة. إن تنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية التي تلبي الاحتياجات المحددة لهذه المجموعات يمكن أن يعزز قدرة المجتمع على الصمود. يمكن أن يؤدي تعزيز خطط الإقراض الجماعي وإنشاء مجموعات ادخار مجتمعية إلى تشجيع الإدارة المالية الجماعية والقدرة على الصمود (FATEN، 2022; أكاد, 2022; الأونروا، 2022).

تعزيز البنية التحتية المالية

ويمكن أن يضمن التوسع في استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المالية الرقمية إمكانية الوصول، لا سيما في المناطق النائية والمتأثرة بالنزاعات. يمكن أن تؤدي الشراكة مع مزودي خدمات الاتصالات لتقديم حلول مالية رقمية آمنة وبأسعار معقولة إلى تعزيز وصول الخدمات المالية. يمكن أن يؤدي إجراء حملات محو الأمية المالية على نطاق واسع إلى تثقيف المجتمع حول إدارة الشؤون المالية ، والحصول على الائتمان ، والادخار للمستقبل. يمكن أن يؤدي توفير

التدريب المتخصص لعملاء التمويل الصغير على التخطيط المالي والاستثمار إلى زيادة تعزيز البنية التحتية المالية (FATEN، 2023; أكاد, 2023; الأونروا، 2023).

التعاون والشراكات

يمكن للتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية ووكالات المعونة الدولية والهيئات الحكومية تجميع الموارد والخبرات لمشاريع الإنعاش. ويمكن أن يؤدي تأمين المنح والقروض الميسرة من المانحين الدوليين إلى تمويل مبادرات إعادة الإعمار والتنمية على نطاق واسع. ويمكن أن يؤدي الانخراط مع واضعي السياسات للدعوة إلى وضع لوائح وسياسات داعمة إلى تيسير تعافي قطاع التمويل الصغير ونموه. إن المشاركة في المنتديات الوطنية والدولية لتسليط الضوء على دور مؤسسات التمويل الصغير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التعافي بعد الصراع يمكن أن تعزز تأثيرها (الأونروا، 2021; أكاد ، 2021).

الرصد والتقييم

ومن الضروري تنفيذ أطر قوية للرصد والتقييم لتقييم أثر مبادرات الإنعاش. يمكن للنهج القائمة على البيانات تحسين البرامج باستمرار وضمان تلبيتها للاحتياجات المتطورة للمجتمع. يمكن أن يؤدي الحفاظ على الشفافية في العمليات والإدارة المالية إلى بناء الثقة مع العملاء وأصحاب المصلحة. يمكن أن يضمن الإبلاغ المنتظم عن التقدم المحرز والتحديات للمانحين والشركاء والمجتمع المساءلة والدعم المستدام (FATEN، 2021; أكاد, 2021; الأونروا، 2021).

تتمتع مؤسسات التمويل الصغير في جنوب شرق أوروبا مثل فاتن وأكاد بالقدرة على دفع جهود كبيرة للتعافي وإعادة الإعمار في فلسطين في أعقاب حرب أكتوبر الإسرائيلية. ومن خلال التركيز على إعادة بناء البنية التحتية، والإنعاش الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي، وتعزيز البنية التحتية المالية، وتعزيز التعاون، وضمان الرصد والتقييم القويين، يمكن لهذه المؤسسات أن تساهم في إعادة بناء اقتصاد فلسطيني قادر على الصمود وشامل. ومن خلال هذه المبادرات الاستراتيجية، يمكن لفاتن وأكاد المساعدة في استعادة سبل العيش، ودعم التنمية المستدامة، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي العام في فلسطين.

الفصل 6: الزراعة البيئية

تعمل الإيكولوجيا الزراعية كممارسة أيديولوجية وحركة اجتماعية تتجاوز أساليب الزراعة. وأصبحت بشكل متزايد طريقة شائعة في جميع أنحاء العالم لأنها تركز على الحفاظ على البيئة وتعزيز السيادة الغذائية. على عكس الزراعة الصناعية السائدة ، تدافع الإيكولوجيا الزراعية عن النظم الغذائية المحلية واللامركزية (Mann، 2019; تيمرمان وفيليكس, 2015; فارست وآخرون ، 2018). تؤكد السيادة الغذائية على حقوق المجتمعات في إنشاء أنظمة زراعية مناسبة ثقافيا ومستدامة بيئيا (الصالحي ، 2019). والذي يعترف أيضا بتأثير الاستعمار والأضرار البيئية على أراضي السكان الأصليين والأغذية التقليدية. الحواجز مثل التدهور البيئي ، والتجارة النيوليبرالية ، والوصول إلى الأراضي ، والصراعات الاجتماعية والاقتصادية تعيق الأطعمة الصحية للسكان الأصليين (فريدمان ، 2006). حلت عملية "إزالة الزراعة" الداخلية ، مدفوعة بتقنيات الدولة ، محل النظم الغذائية التقليدية بالتأثيرات الحديثة (مان ، 2019).

في السياق المحدد لفلسطين ، اكتسبت الإيكولوجيا الزراعية جاذبية كطريق نحو السيادة الغذائية. على الرغم من أنه من الصعب الحصول على السيادة الغذائية في سياق استعماري حيث يفتقر الناس والدولة إلى السيادة على الفضاء واللوائح ، فإن ممارسة السيادة الغذائية في هذا السياق تصبح ضرورة. من المهم تبني اقتصاد مقاوم مستقل عن الاحتلال والشركات الرأسمالية القوية التي تسيطر على السوق ، وهنا تأتي العلاقة بين الإيكولوجيا الزراعية والسيادة الغذائية والاقتصاد الاجتماعي التضامني.

ومن ثم، ستضع هذه الورقة الوضع الزراعي في الضفة الغربية في سياقه، والتحديات التي يواجهها المزارعون بسبب الاستعمار الاستيطاني. كما يهدف إلى استكشاف العلاقة بين الإيكولوجيا الزراعية واقتصاد التضامن الاجتماعي.

الزراعة البيئية: ممارسة وفلسفة

تم تقديم المخاوف بشأن تأثير التحديث على الطبيعة والحياة الريفية في المراحل المبكرة جدا من الرأسمالية والمراحل المتأخرة من الإقطاع ، وسلطوا الضوء على التأثير السيئ للاعتماد المتزايد على التقنيات الجديدة على الطبيعة والبيئة (Guzman & Woodgate ، 2013). على سبيل المثال ، الاعتماد الكبير على المدخلات الكيميائية ، والبذور الهجينة والمعدلة وراثيا ، والاستخدام المتزايد للآلات. وقد وضعت أساليب الإنتاج الصناعية هذه مخاطر هائلة على البيئة وتسببت

في أضرار كبيرة، انعكست في أضرار جسيمة للتربة، وتلوث المياه، والصرف بسبب المدخلات الكيميائية والإفراط في الري، وفقدان التنوع البيولوجي (المرجع نفسه). ويعتقد أن الاعتماد على هذه المدخلات، وعلى التعديلات الصناعية والتكنولوجية؛ قد يؤدي إلى فقدان السيطرة الطبيعية على آليات الأمراض والآفات التي تمتلكها التربة بشكل طبيعي عندما تزرع ببذور أصلية ومألوفة في المنطقة. بالإضافة إلى الإمكانات العالية للاختلالات البيئية (Timmerman and Felix ، 2015).

يجادل النقاد بأن الزراعة الصناعية تساهم في زيادة ملكية الأراضي والموارد في أيدي الأعمال التجارية الزراعية واسعة النطاق ، مما يستبعد صغار المزارعين ويمنعهم من البقاء في سوق نيوليبرالية (Gliessman، 1990; مان, 2019; تيمرمان وفيليكس, 2015; فارست وآخرون ، 2018). سيؤدي هذا في النهاية إلى قضايا مثل انخفاض عدد سكان الريف ، وفقدان النظم الاجتماعية وأنماط الحياة للفلاحين ، وأساليب الزراعة الأصلية ، والنظم الغذائية الثقافية المستقلة. علاوة على ذلك ، فإن هذا يثير الانقسامات في جودة المحاصيل والأغذية المنتجة ، مما يؤدي إلى انقسام بين المجموعات التي تستهلك كل نوع ونوعية من الغذاء (Fielding-Singh ، 2017). وتمثل جميع ما ذكر أعلاه مظاهر عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين العالمي والمحلي.

يمكن إرجاع مصطلح الإيكولوجيا الزراعية إلى مجال واسع من البحث في العديد من التخصصات. ينظر إليه من منظورات العلوم الطبيعية ، مثل مجالات علم النبات والبيئة ، وكذلك وجهات نظر العلوم الاجتماعية والإنسانية ، على سبيل المثال ، مجالات الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع الريفي. تم تطوير العديد من التعريفات للزراعة البيئية ، وأعيد ظهورها إلى أوائل ثمانينيات القرن العشرين (Gliessman ، 2018). بحلول ذلك الوقت كان يعرف في الغالب باسم التطبيق العملي للمفاهيم والمبادئ البيئية لتصميم النظم الزراعية المستدامة أو علم الزراعة المستدامة (المرجع نفسه).

على المستوى العملي ، تركز الإيكولوجيا الزراعية على تنفيذ الممارسات والأساليب التي تستند إلى كونها مناسبة ومراعية من الناحية البيئية ، بما في ذلك القضايا والجوانب المتعلقة بالتنوع البيولوجي ، والزراعة المتعددة ، وأنظمة الزراعة المصاحبة (Gliessman ، 1990). وعلاوة على ذلك، فإنه يولي اهتماما كبيرا للاعتماد على العمليات العضوية والبيئية في الإدارة العامة وحفظ التربة وصحة النبات (المرجع نفسه). ومن ثم ، فإنه يقف ضد الاعتماد على المدخلات الخارجية والكيميائية ، وهو ما يحدث عادة في الزراعة الصناعية والأعمال التجارية الزراعية الرأسمالية. حيث أن الاعتماد على المواد الكيميائية هو جزء أساسي من إجراءات الزراعة ، مثل التسميد ومكافحة الآفات والأمراض وغيرها من الممارسات. (مان، 2019; فارست وآخرون ، 2018) .

بدأ فهم أوسع للزراعة البيئية في الاختراق ، تمت صياغته على أساس نظرة أكثر شمولية للنظام الغذائي ، حيث تعتبر جميع العناصر المدرجة ، من مرحلة الزراعة حتى مرحلة الاستهلاك النهائية وإعداد الطعام ، مترابطة (Gliessman، 2018; منديز ، بيكون وكوهين ، 2013). يجلب هذا المنظور الجوانب الثقافية والاجتماعية كعوامل رئيسية عند التفكير في النظم الغذائية ، بالإضافة إلى تضمين مجال المعاني والقيم ، مما يسمح لمجال الإيكولوجيا الزراعية بتجاوز كونه مجرد علم إيجابي ، ليصبح حركة اجتماعية وممارسة سياسية ، وهذا أمر بالغ الأهمية نحو الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل نظام الغذاء الصناعي الحديث. كل هذا لعب دورا هاما في تطوير مجال الزراعة البيئية ، ليصبح بحثا وممارسة تشاركية متعددة التخصصات ، فضلا عن نهج زراعي إيكولوجي عملي المنحى ، يعتمد على البيئة والهندسة الزراعية والعلوم الاجتماعية ، فضلا عن المعرفة المحلية (المرجع نفسه).

لذلك ، تطور تعريف الإيكولوجيا الزراعية إلى ما يلي:

"الإيكولوجيا الزراعية هي تكامل البحث والتعليم والعمل والتغيير الذي يجلب
الاستدامة لجميع أجزاء النظام الغذائي: البيئية والاقتصادية والاجتماعية. انها
متعدد التخصصات من حيث أنه يقدر جميع أشكال المعرفة والخبرة في النظام الغذائي
تغيير. إنه تشاركي من حيث أنه يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة من
مزرعة إلى الطاولة والجميع بينهما. وهي عملية المنحى لأنها تواجه
هياكل السلطة الاقتصادية والسياسية للنظام الغذائي الصناعي الحالي مع
الهياكل الاجتماعية البديلة وإجراءات السياسات. يرتكز النهج على البيئة
التفكير حيث يكون الفهم الشامل على مستوى النظم لاستدامة النظام الغذائي
مطلوب" (جليسمان ، 2018 ، ص 599).

تعمل الإيكولوجيا الزراعية كممارسة أيديولوجية وحركة اجتماعية تتجاوز أساليب الزراعة. إنه يعزز السيادة الغذائية كقيمة مركزية ، والتي تعرف باسم "حقوق الشعوب" في "تحديد نظمها الغذائية والزراعية" (مان ، 2019 ، ص 863). في معارضة لنموذج الزراعة الصناعية السائد الذي تهيمن عليه الشركات الضخمة ، فإنه يدعو إلى إنتاج الأغذية المحلية واللامركزية وتوزيعها واستهلاكها ، وهو ما يتوافق مع حقوق الأفراد والمجتمعات في إنشاء نظمهم الزراعية والغذائية الخاصة بهم في شكل مناسب ثقافيا (الصالحي ، 2019). تقر السيادة الغذائية بأن الاستعمار ، وتدمير أو تحويل أراضي

السكان الأصليين التي أنتجت مجموعة من الأطعمة التقليدية ، قد أضر بالشعوب الأصلية والفلاحين على مستوى العالم ، مع التركيز على الضرر المفروض على الجنوب العالمي (Guzman and Woodgate ، 2013). التدهور البيئي ، وجداول الأعمال التجارية النيوليبرالية ، وعدم الوصول إلى الأراضي ، وانهيار الهياكل الاجتماعية للفلاحين ، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي هي من بين الحواجز التي تحول دون أغذية السكان الأصليين الصحية والمتكيفة ثقافيا. لقد حدث "إزالة الثقافة من الداخل" بين هؤلاء الناس ، حيث تم تصميم تقنيات الدولة لتعطيل أنظمة السكان الأصليين لإنتاج الغذاء واستهلاكه والاحتفال به وهويته ، لاستبدالها بقوى الحداثة الحضارية (Mann، 2019; وايت ، 2016).

هذا يجعلها حركة اجتماعية تتقاطع وتجتمع مع حركات أخرى. وهي تدعم وتكافح من أجل القضايا المتعلقة بالحقوق في الأراضي، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الشعوب الأصلية، وإضفاء الطابع الديمقراطي على المعرفة والتحقق من مصادرها البديلة. تسعى الإيكولوجيا الزراعية جاهدة لمعالجة عدم المساواة الهيكلية وديناميكيات القوة التي تحافظ على الظلم الاجتماعي وتسعى إلى تمكين المجتمعات الضعيفة ، وتعزيز العدالة الاجتماعية ، وحل أوجه عدم المساواة في النظم الغذائية العالمية والمحلية.

الوضع الزراعي في فلسطين:

لفهم الوضع الزراعي الحالي في الضفة الغربية، من المهم العودة إلى عام 1993 على الأقل، عندما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية اتفاق أوسلو سيئ السمعة. جاء هذا الاتفاق نتيجة تتويجا لسلسلة من المفاوضات السرية التي تم تسهيلها في الولايات المتحدة (موريسون ، 2020). وكان الأثر المباشر للاتفاق هو تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، حيث تقع المدن الفلسطينية الرئيسية والمناطق المحيطة بها في المنطقة (أ)، حيث تتمتع السلطة الفلسطينية بالسيطرة المدنية والأمنية الكاملة. والمدن والقرى الصغيرة في الضفة الغربية مشمولة في المنطقة (ب). السلطة الفلسطينية هي المسؤولة عن الرقابة المدنية، بما في ذلك السلطات الإدارية والتخطيطية، ويمكن لقوات الأمن الإسرائيلية دخول أماكن محددة والحفاظ على السيطرة الأمنية الشاملة. أكثر من 60٪ من مساحة أراضي الضفة الغربية مصنفة على أنها منطقة (ج)، وهي منطقة تنمو باستمرار بسبب مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني. تخضع المنطقة (ج) للسلطة المدنية والأمنية الإسرائيلية، وإسرائيل مسؤولة عن إدارتها وحمايتها وتخطيطها. تقع المستعمرات/المستوطنات الإسرائيلية والمنشآت العسكرية ومبادرات البنية التحتية المختلفة في المنطقة (ج)، وتعتبر التصاريح من المسؤولين الإسرائيليين ضرورية للبناء والتطوير الفلسطيني في هذه المنطقة، على الرغم من صعوبة الحصول عليها (المرجع نفسه).

وبسبب هذا التقسيم، يمكن للفلسطينيين استخدام 17٪ فقط من الضفة الغربية للاستخدام الزراعي. ويصنف حوالي 37٪ من الضفة الغربية على أنها ذات قيمة زراعية عالية أو متوسطة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019). وبما أن غالبية الأراضي الخصبة في الضفة الغربية تقع في المنطقة (ج)، حيث يمنع الاحتلال العديد من المزارعين من الوصول

إلى أراضيهم أو تطويرها أو زراعتها، فإن السياسات الإسرائيلية تشكل عاملا رئيسيا في نقص استغلال الأراضي الزراعية للفلسطينيين وإفقارها (المرجع نفسه).

بالإضافة إلى حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي، تلعب سياسات الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك تقييد استخدام المياه والموارد الطبيعية الأخرى، دورا مهما في تخلف القطاع الزراعي الفلسطيني. يخضع نهر الأردن للسلطة الإسرائيلية، التي تمنع الفلسطينيين من استخدام مياه الوادي. ونتيجة لذلك، يعتمد الفلسطينيون في الغالب على مصادر المياه الجوفية لتلبية احتياجاتهم من المياه. ولتعويض هذا النقص، يضطر الفلسطينيون إلى شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

في هذا السياق، وبالتفكير في البيانات التي جمعناها، من المهم الإشارة إلى أن معظم المزارع في عينة البحث تقع في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. وعلى الرغم من وجود بقية المزارع في المناطق المصنفة على أنها A و B، إلا أن كل مزرعة من العينة قالت إنها تقع بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية في الغالب، وبعضها قريب من جدار الفصل العنصري. وفيما يتعلق بتأثير ذلك، أكدت الغالبية العظمى أنهم يتعرضون لهجوم مباشر من قبل المستوطنين أو جنود القوات الإسرائيلية. وإلى جانب الاعتداءات المباشرة على المزارعين والمزارع، أوضح جميع أفراد العينة أن عملهم يتأثر سلبا بوجود إسرائيل على عدة مستويات، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي، والاعتقالات، والقيود المفروضة على الحركة، ومحدودية الوصول إلى الموارد المائية، فضلا عن إغلاق الطرق والحواجز التي تؤثر بشكل عميق على قدرتهم على نقل منتجاتهم. لذلك تؤثر بعمق على تسويقها.

بالإضافة إلى ذلك، كان للاتفاقية الاقتصادية المعروفة باسم بروتوكول باريس، والتي تم توقيعها في عام 1994، تأثير كبير على الزراعة الفلسطينية. أنشأ البروتوكول اتحادا جمركيا بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية ، مما أدى إلى فرض قيود تجارية على الفلسطينيين ، والاعتماد على المدخلات الزراعية الإسرائيلية إلى حد كبير (السمهوري ، 2016). بسبب انخفاض الإنتاج المحلي، وهيمنة الموردين الإسرائيليين على السوق، يعتمد المزارعون الفلسطينيون بشكل أساسي على البذور والأسمدة والمبيدات الإسرائيلية. ونتيجة لذلك، يواجه القطاع الزراعي الفلسطيني تحديات من حيث القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول والاكتفاء الذاتي (المرجع نفسه). لذلك، ينتهي الأمر بالسوق الفلسطيني إلى شراء سلع إسرائيلية منخفضة الجودة ذات محتوى كيميائي عال، والتي لا يسمح بتصديرها أو بيعها في الأسواق الإسرائيلية ولكن يتم الترويج لها على نطاق واسع في السوق الفلسطينية بسبب انخفاض سعرها (الصالحي، 2019). يواجه القطاع الزراعي في فلسطين تحديات إضافية، نظرا لمحدودية الدعم الحكومي الذي يقدمه، حيث لا تتجاوز الموازنة الحكومية المخصصة لوزارة الزراعة 1٪ من إجمالي الموازنة. إلى جانب عدم وجود نظام تسعير مركزي (المرجع نفسه).

أدت الأحداث السياسية والتاريخية التي تمت مناقشتها إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتردي الحالي. ولا تزال إسرائيل تحتل الضفة الغربية وتحاصر غزة، مما يجعل الحياة اليومية صعبة على الفلسطينيين المقيمين في المنطقتين. ومع التوسع الاستيطاني المستمر والاستيلاء على الأراضي، إلى جانب القيود الاقتصادية التي يفرضها اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس، تصبح الزراعة شبه مستحيلة بالنسبة للمجتمعات التي كانت تعتمد في السابق على الممارسات الزراعية في معيشتها. في عام 1968 ، كانت حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي 32٪ ، بينما انخفض الرقم في عام 2019 إلى 3.2٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2021). وعلى الرغم من أن اتفاق أوسلو وعد بتحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني، فإن الواقع اليوم هو أن القيود المفروضة على التنمية الزراعية والصناعية والتجارة أدت إلى اقتصاد مشلول (المرجع نفسه).

يمكن إرجاع ظهور الإيكولوجيا الزراعية كحركة إلى أواخر ثمانينيات القرن العشرين في فلسطين. ومع ذلك ، فقد مارست الإيكولوجيا الزراعية منذ العصور القديمة في فلسطين. تناقش عبده (1991) في ورقتها التأثير الاستعماري على البنية والأساليب الزراعية التقليدية الفلسطينية في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 18، وتبين كيف سعت القوى الإمبريالية الأوروبية، مثل المملكة المتحدة، إلى فرض سيطرتها على المنطقة وإعادة تشكيل مشهدها الاقتصادي لمصالحها الخاصة، مما أدى إلى تغيير جوهري في نظام ملكية الأراضي والممارسات الزراعية. مما أدى إلى تحول كبير من الفلاحين التقليديين إلى النظام الرأسمالي. أدى نزع ملكية الأراضي والتحول نحو العمل المأجور إلى تعطيل النسيج الاجتماعي التقليدي للمجتمعات الريفية ، مما أدى إلى فقدان الحكم الذاتي وزيادة الاعتماد على القوى الخارجية. كما تسبب في التحول من الطرق التقليدية والعضوية للزراعة إلى الاعتماد على المدخلات الخارجية. خلال ثمانينيات و تسعينيات القرن العشرين ، كان هناك اعتراف متزايد بين المزارعين الفلسطينيين والناشطين والأكاديميين بالحاجة إلى ممارسات زراعية مستدامة وواعية بيئيا (Kohlbry ، 2022). وبسبب تأثير الاحتلال تحديدا من حيث مصادرة الأراضي والقيود المفروضة على المياه، لا يستطيع المزارعون الفلسطينيون الاستفادة من الزراعة الصناعية التقليدية لأنها تشكل تحديا اقتصاديا وغير مستدامة. واستجابة لهذه التحديات، بدأ المزارعون في فلسطين بإعادة تبني تقنيات الزراعة التقليدية والمكيفة محليا والتي ركزت على الحفاظ على الموارد والتوازن البيئي. وفرت الزراعة البيئية وسيلة لتأكيد السيطرة على إنتاج الغذاء وتقليل الاعتماد على إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك، وفي غياب الأموال من الحكومة الفلسطينية، تلعب الحركات الشعبية والمنظمات غير الحكومية دورا هاما في تعزيز الزراعة البيئية في فلسطين. من خلال توفير برامج التدريب وورش العمل والأموال والموارد والدعم للمزارعين ، ساعدت هذه المنظمات أو الحركات المزارعين المهتمين بتبني الممارسات البيئية الزراعية على النجاح في القيام بذلك. في هذا الصدد ، على الرغم من أن جميع المزارع ليس لديها تمويل ، فقد تلقى العديد منها نوعا من التمويل مرة واحدة على الأقل في الماضي. يمكن أن يكون الدعم في شكل أموال أو معدات. معظم المصادر هي النقابات المحلية والمنظمات غير الحكومية. إن تفضيل الأموال التي تتلقاها المنظمات غير الحكومية المحلية مباشرة هو أمر وافقت عليه الغالبية العظمى، رافضة التورط في التمويل المشروط الذي يقيد ممارساتهم أو يتعارض مع آرائهم السياسية.

في كتابها "اقتصاد المقاومة: التزام شامل ضد الاحتلال في فلسطين"، تؤكد ستيفاني عبد الله على أهمية الزراعة البيئية كعنصر مركزي في اقتصاد المقاومة المقترح في فلسطين. يجادل المؤلف بأن الإيكولوجيا الزراعية تلعب دورا حاسما في اقتصاد المقاومة لأنها تعالج العديد من التحديات الرئيسية التي يواجهها المزارعون في فلسطين. ومن خلال تبني الممارسات الزراعية البيئية، يجادل عبد الله بأن المزارعين يمكنهم تقليل اعتمادهم على المدخلات الخارجية - مثل الأسمدة الكيماوية باهظة الثمن - وبدلا من ذلك استخدام الأساليب التقليدية والصديقة للبيئة لتحسين خصوبة التربة، وبالتالي تعزيز اكتفائهم الذاتي. بالإضافة إلى ذلك، يجادل عبد الله بأن ممارسات الزراعة البيئية يمكن اعتبارها أعمال مقاومة لأنها تسمح للمزارعين الفلسطينيين بالحفاظ على سيطرتهم على ممارساتهم ومواردهم الزراعية (عبد الله، 2022). وهذا يجعل أراضيهم في نهاية المطاف أقل تهديدا بالاستيلاء عليها من قبل إسرائيل.

بينما يتعامل عبد الله مع الإيكولوجيا الزراعية على أنها تنشيط الأساليب الزراعية الفلسطينية التقليدية كمصدر رئيسي للمعرفة، يرى عمر تسدل (2017) أنها ممارسة علمية عالمية - معرفة علمية. يسلط تسدل الضوء على تحويل الأراضي الجافة في فلسطين إلى مناطق زراعية منتجة من خلال استخدام القمح البري والممارسات الزراعية البيئية. ويؤكد أنه من خلال دمج الممارسات البيئية الزراعية، تمكن المزارعون الفلسطينيون من تحسين خصوبة التربة، والحفاظ على الموارد المائية، وتقليل استخدام المواد الكيميائية. وبشكل عام، تؤكد الدراسة على أهمية البحث وفعالية توظيف الممارسات الزراعية البيئية في تحويل المناظر الطبيعية القاحلة في فلسطين، وبالتالي فإن هؤلاء المزارعين يستخدمون بشكل جماعي ويجلبون الحياة إلى الأراضي التي كانت تعتبر ميؤوسا منها أو غير صالحة للاستخدام.

مظاهر الاقتصاد التضامني الاجتماعي في الزراعة البيئية:

تظهر الإيكولوجيا الزراعية كإطار بديل يتحدى الوضع الراهن ، مع التركيز على الترابط بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية. يقدم طرقا عملية لإنتاج الغذاء المستدام ويدعو إلى السيادة الغذائية والحفاظ على الثقافة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. تتحدى الزراعة البيئية هيمنة الزراعة الصناعية من خلال تقديم نماذج بديلة من حيث ملكية الأراضي والهيكل الداخلي وأدوات التسويق ، فضلا عن التأكيد على المعرفة والممارسات المحلية ، والتي تمكن الناس جميعا من استعادة السيطرة على نظمهم الغذائية.

النماذج التشغيلية والهيكلية

تعمل غالبية المزارع في عينتنا كتعاونيات. داخل هذه التعاونيات ، يعمل الأعضاء معا بناء على لوائح وقوانين متفق عليها داخليا ، مع اعتماد قوي على التواصل والثقة المستمرين. عندما سئل عن معايير العضوية ، ذكر معظم المزارعين أن الخلفية في الزراعة مطلوبة عادة. بالإضافة إلى ذلك ، تطلب بعض التعاونيات من الأعضاء المساهمة بقطعة أرض في المجموعة ، على الرغم من أن هذا لا يتم تنفيذه بصرامة. تتميز التعاونيات بانفتاحها واعتمادها على العمل التطوعي ، مع عدد قليل من الموظفين.

هذه التعاونيات ليست مملوكة لأي فرد واحد. بدلا من ذلك ، يتم تأسيسها من قبل مجموعات من الأشخاص الذين يستثمرون مبالغ متساوية من المال والوقت. وتستخدم الاستثمارات الأولية لإعادة تأهيل الأرض والبدء في الزراعة. عندما تبدأ المزارع في توليد الدخل ، يتم تعويض الأعضاء بناء على ساعات عملهم ، بمعدل ثابت للساعة.

تختلف ملكية الأرض باختلاف التعاونيات. وفي كثير من الحالات، تبرع ملاك الأراضي الذين ليسوا جزءا من التعاونيات بأراضيهم غير المستخدمة. وهذا أمر شائع بشكل خاص في المناطق التي يصعب فيها الحصول على تصاريح بناء، ويساعد استخدام الأرض للزراعة على حمايتها من المستوطنين والمصادرة من قبل إسرائيل.

بالإضافة إلى النماذج التعاونية ، تشمل عينتنا المزارع العائلية الصغيرة. تدار هذه المزارع كشركات عائلية ، وغالبا ما تقع في الفناء الخلفي لمنزل العائلة أو على أرض مملوكة للعائلة. بدأت هذه المزارع عادة في تلبية احتياجات الأسرة الخاصة وتوسعت تدريجيا إلى مؤسسات تجارية.

استراتيجيات التسويق

تفضل معظم المزارع في عينتنا الاتصالات المباشرة مع عملائها ، وتجنب الوسطاء كلما أمكن ذلك. عندما يتم استخدام الوسطاء ، فإنهم يفضلون التعامل مع الوسطاء المحليين على نطاق صغير في القرية أو المدن المجاورة. تتبع جميع المزارع شكلا أو آخر من أشكال النماذج الزراعية المدعومة اجتماعيا ، والتي تعتمد على شبكات الرعاية الشعبية والمنظمات الشعبية لبيع منتجاتها ، مما يخلق مجتمعا من المستهلكين والداعمين (Ostrom ، 2007).

بينما تعتمد بعض المزارع جزئيا على التجار ، فإنهم جميعا يحافظون على اتصال مباشر مع عملائهم وأقاموا علاقات قوية مع عدد من العملاء المخلصين. تدعو بعض المزارع العملاء للزيارة وحتى المشاركة في حصاد المنتجات. يتم تسليط الضوء على وسائل التواصل الاجتماعي والكلام الشفهي من خلال العائلة والأصدقاء كأدوات مهمة للتواصل والتسويق.

تستخدم بعض المزارع أيضا نماذج زراعية مدعومة من المجتمع ، حيث يستثمر العملاء في المنتجات في بداية الموسم ويتلقون شحنات أسبوعية من سلال المنتجات. يضمن هذا النموذج أن العملاء شركاء ، ويتقاسمون مخاطر الخسائر لأسباب طبيعية أو عوامل أخرى. وهناك استراتيجية تسويقية أخرى تتمثل في المشاركة في أسواق المزارعين المحليين، التي تجمع بين مزارعين مختلفين من مختلف المناطق لبيع منتجاتهم مباشرة. وعادة ما يتم دعم هذه الأسواق أو تنظيمها من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية والمؤسسات الشعبية.

تتفق جميع المزارع على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في استراتيجياتها التسويقية. ينشرون على الصفحات العامة ويتلقون طلبات من جمهورهم. تستخدم بعض المزارع مجموعات WhatsApp كقنوات اتصال لتوفير المعلومات ذات الصلة المتعلقة بتوزيع المحاصيل والخسائر والتفاصيل الأخرى ذات الصلة للعملاء. تسهل هذه المنصات أيضا التفاعل بين العملاء ، مما يتيح إجراء مناقشات مثل تبادل المحاصيل الفائضة والوصفات المصممة خصيصا للوفرة الموسمية للمحاصيل.

من حيث التسعير ، لا تعتمد المزارع بشكل كامل على قانون الطلب والعرض. بدلا من ذلك ، يأخذون في الاعتبار الجهد والموسم. على سبيل المثال، قد يختارون الإبقاء على أسعار ثابتة على عكس الأسعار المتقلبة في السوق إذا كانوا قادرين على ذلك، بسبب عدم وجود سياسات تسعير مركزية في السوق الفلسطينية. تبيع العديد من المزارع للناس من القرية والمجتمعات المحلية بأسعار أقل مما هي عليه في المدينة. يدرك عملاؤهم هذه الممارسة ويدعمونها ، لأنها تضمن الوصول إلى المنتجات الصحية للأشخاص من خلفيات اقتصادية مختلفة وتدعم استمرار المزارع.

تعكس النماذج التسويقية والاقتصادية التي اعتمدتها هذه المزارع خروجا عن هياكل السوق التقليدية ، التي تجسد مبادئ "الاقتصاد العادل والأخلاقي" (أرنولد ، 2001). تتشابك الأنشطة الاقتصادية مع الاعتبارات الأخلاقية والاجتماعية ، بهدف تحقيق العدالة للمزارعين في سياق مليء بالتحديات ، حيث قد تكون الأسواق الرئيسية المليئة بالمنتجات الأرخص والأقل صحة صعبة للتنافس فيها.

الإبداع المشترك للمعرفة

في رحلة الإنتاج الخاصة بهم ، يعتمد المزارعون على مصادر معرفة متعددة ، بما في ذلك المعرفة العلمية والمعرفة الموروثة والتبادلات بين المزارعين. يشكل هذا التبادل الديناميكي للرؤى شبكة تعاونية ليس فقط داخل مزرعة واحدة ، ولكن بين المزارع المختلفة ، حيث يساهم كل مزارع بخبرة فريدة. بالتفكير في البيانات التي لدينا ، أكدت الغالبية العظمى من المزارعين أنهم على اتصال معتاد مع المزارع والمزارعين الآخرين ، حيث يسعون إلى أخذ المشورة وتقديمها طواعية ، مما يؤكد أن لديهم علاقات ودية للغاية بدلا من المنافسة.

يتأثر التنوع في مصادر المعرفة بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية لكل مزارع. غالبا ما يصل المزارعون من خلفيات اجتماعية واقتصادية أعلى إلى المعرفة العلمية والخطاب الزراعي العالمي من خلال رأس المال الثقافي المؤسسي. في

المقابل، يعتمد أولئك الذين ينتمون إلى تقاليد الزراعة العائلية على رأس المال الثقافي المجسد، مع التركيز على المعرفة العملية الموروثة من أسرهم، فضلا عن مشاركة الجميع لتعلمهم التجريبي

الفصل 7: الصمود وسط الشدائد: التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية (2021-2023)

يقدم هذا البحث تحليلا معمقا لمؤشرات التنمية الاقتصادية للضفة الغربية من عام 2021 إلى عام 2023، مع تسليط الضوء على التقدم والانتكاسات التي شهدتها المنطقة. كما يقارن هذه المؤشرات بالانكماش الاقتصادي الحاد الذي شهده عام 2024 اعتبارا من 7 أكتوبر حرب إسرائيل ويقدم توقعات وتوصيات للتنمية المستقبلية.

ديناميكيات سوق العمل

بين عامي 2021 و 2023، ارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية من 45.80٪ إلى 47.80٪، مما يعكس تزايد عدد الأفراد في سن العمل الذين يدخلون سوق العمل. على الرغم من هذا الاتجاه الإيجابي، شهد معدل البطالة، بينما تحسن في البداية من 15.60٪ في عام 2021 إلى 13٪ في عام 2022، زيادة طفيفة إلى 13.40٪ في عام 2023. ويشير ذلك إلى وجود تحديات في خلق فرص العمل واستيعاب السوق وسط استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي.

وظل قطاع الخدمات أكبر رب عمل، حيث يمثل أكثر من 32٪ من السكان العاملين. غير أن المعدل العام للعمالة تأثر بعوامل اجتماعية - اقتصادية وسياسية مختلفة، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة والظروف الأمنية التي تحد من إمكانية الحصول على فرص العمل.

معدلات الفقر

وأظهرت معدلات الفقر في الضفة الغربية انخفاضا هامشيا على مدى السنوات الثلاث. في عام 2021 ، كان معدل الفقر مرتفعا بشكل كبير عند 27٪ ، ويرجع ذلك أساسا إلى التأثير الاقتصادي لوباء COVID-19. عندما بدأ الاقتصاد في التعافي ، انخفض معدل الفقر بشكل طفيف إلى 26.70٪ في عام 2022 ثم إلى 26.10٪ في عام 2023. وعلى الرغم من تحسن هذه الأرقام، إلا أنها لا تزال تسلط الضوء على التحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في المنطقة، بما في ذلك ارتفاع تكاليف المعيشة ومحدودية الوصول إلى الموارد.

نمو الناتج المحلي الإجمالي

أظهر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تقلبات كبيرة خلال هذه الفترة. في عام 2021، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.01٪، مما يشير إلى انتعاش قوي من انكماش العام السابق بنسبة 11.32٪ بسبب الوباء. ومع ذلك ، تباطأ معدل النمو إلى 3.90٪ في عام 2022 ثم إلى 3٪ في عام 2023. وقد تأثر هذا التباطؤ باستمرار عدم الاستقرار السياسي والسياسات التقييدية للحركة، على الرغم من زيادة الاستهلاك وفرص العمل، لا سيما بين الفلسطينيين العاملين في إسرائيل.

وكانت الأنشطة الاقتصادية مدفوعة في المقام الأول بالاستهلاك، مع مساهمات كبيرة من قطاع الخدمات والإنفاق العام. ومع ذلك، فإن القيود المستمرة على الحركة، والوصول إلى الموارد، وتقلبات المساعدات الدولية تشكل تحديات كبيرة للنمو الاقتصادي المستدام.

الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

أظهر مؤشر الإنتاج الصناعي (IPI) تباينا، حيث ارتفع من 105 في عام 2021 إلى 108.5 في عام 2022، قبل أن ينخفض إلى 99.8 في عام 2023. ويعكس هذا التذبذب التحديات التي تواجه الحفاظ على نمو صناعي ثابت وسط الضغوط الاقتصادية الخارجية واضطرابات سلسلة التوريد. ويواجه قطاع الصناعة التحويلية صعوبات بسبب محدودية فرص الحصول على المواد الخام والقيود المفروضة على السوق.

مؤشرات التنمية البشرية

ظل مؤشر التنمية البشرية (HDI) مستقرا عند 0.708 من عام 2021 حتى عام 2023 ، وصنف المنطقة على أنها تتمتع "بتنمية بشرية عالية". أظهر مؤشر التنمية البشرية التعليمية تحسنا طفيفا من 42.9 في عام 2021 إلى 44 في عام 2023، مما يشير إلى تقدم تدريجي في مخرجات التعليم. وأسهمت الجهود المبذولة لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية في استقرار أرقام دليل التنمية البشرية هذه، وإن كانت التفاوتات في إمكانية الحصول على الخدمات وجودتها لا تزال تثير القلق.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الضفة الغربية من 0.7 مليون طن متري في عام 2021 إلى 1.1 مليون طن متري في عام 2023. ويرتبط هذا الارتفاع بزيادة النشاط الاقتصادي واستهلاك الطاقة مع تعافي المنطقة من الجائحة. ساهم اعتماد قطاع الطاقة على الوقود الأحفوري للكهرباء والأنشطة الصناعية بشكل كبير في ارتفاع الانبعاثات.

استخدام الطاقة المتجددة

في عام 2021، كان استخدام الطاقة المتجددة في الضفة الغربية مدفوعا بشكل أساسي بالطاقة الشمسية، التي شكلت حوالي 0.6٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء. وبحلول عام 2023، استمرت الاستثمارات في الطاقة المتجددة، ولا سيما مشاريع الطاقة الشمسية في إطار مبادرات مثل برنامج نور فلسطين للطاقة الشمسية، في النمو، بهدف تقليل الاعتماد على الكهرباء المستوردة وتحسين أمن الطاقة. وتشمل هذه المشاريع منشآت الطاقة الشمسية على الأسطح ومحطات الطاقة الشمسية على نطاق المرافق المصممة لتعزيز استقلال الطاقة في المنطقة واستدامتها.

الانكماش الاقتصادي في عام 2024

شهد عام 2024 انكماشا اقتصاديا حادا، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة 35٪ في الربع الأول مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وكان قطاع غزة الأكثر تضررا، حيث انكمش بنسبة 86٪، في حين انكمش اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 25٪. وكان هذا الانكماش الحاد مدفوعا بالعدوان الإسرائيلي المستمر وعدم الاستقرار السياسي، مما أدى إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية في جميع القطاعات، بما في ذلك التعدين والتصنيع والبناء والزراعة. وسجلت جميع الأنشطة الاقتصادية انخفاضا حادا في القيمة المضافة، مع انكماش كبير في قطاعات التعدين والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه والبناء والزراعة. كما شهدت تجارة الجملة والتجزئة، وكذلك إصلاح السيارات والدراجات النارية، انخفاضات كبيرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024).

الشكل 1.7: الناتج المحلي الإجمالي حسب الربع في فلسطين بالأسعار الثابتة، 2021-2024

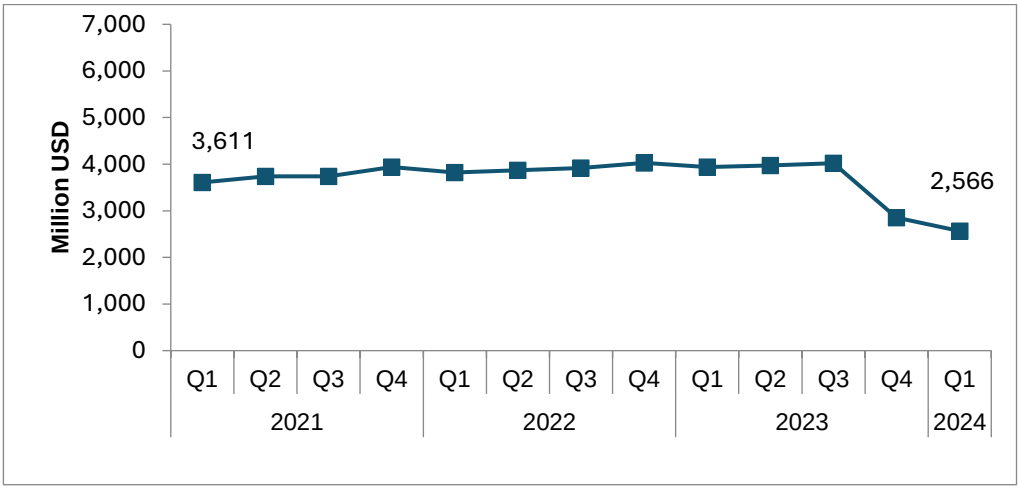

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقارير السنوية، 2024

واستشرافا للمستقبل، من الضروري تحقيق استقرار الحالة السياسية لتهيئة بيئة مواتية للانتعاش الاقتصادي. وسيكون تعزيز القطاع الصناعي من خلال سلاسل التوريد المرنة والاستثمارات في البنية التحتية أمرا بالغ الأهمية لتعزيز النمو المتسق. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن يساعد توسيع مشاريع الطاقة المتجددة في التخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتعزيز أمن الطاقة. التوصيات:

- التنويع الاقتصادي: تقليل الاعتماد على عدد قليل من القطاعات وتعزيز الأنشطة الاقتصادية المتنوعة للتخفيف من الصدمات الخاصة بالقطاع.
- برامج التوظيف: زيادة خلق فرص العمل ودعم استيعاب سوق العمل لمعالجة البطالة، وخاصة بين الشباب.
- شبكات الأمان الاجتماعي: تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية لدعم الفئات الضعيفة من السكان والحد من الفقر.
- الاستثمارات التعليمية: التركيز على تحسين النتائج التعليمية لتعزيز رأس المال البشري.
- التوسع في الطاقة المتجددة: تسريع الاستثمارات في الطاقة المتجددة لضمان مصادر طاقة مستدامة ومعتمدة على الذات.

- تطوير البنية التحتية: الاستثمار في البنية التحتية لدعم الأنشطة الصناعية وتحسين الوصول إلى الأسواق والموارد.
- التعاون الدولي: الانخراط في التعاون الدولي لتأمين المساعدات والاستثمارات التي تدعم الاستقرار الاقتصادي والنمو.

أظهرت الفترة من 2021 إلى 2023 انتعاشا وتحسنا تدريجيا في العديد من المؤشرات الاقتصادية للضفة الغربية. ومع ذلك، فإن التحديات الاقتصادية الكبيرة التي شهدها عام 2024 تؤكد الحاجة إلى سياسات اقتصادية شاملة ومرنة. ويمكن لمعالجة هذه القضايا أن تساعد الضفة الغربية على تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. ويبين الجدول 6.1 مؤشرات التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية للأعوام 2021 و2022 و2023.

جدول 7.1: المؤشرات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية[8]

مؤشر	2021	2022	2023
معدل المشاركة في القوى العاملة	%45.80	%47.50	%47.80
معدل البطالة	%15.60	%13	%13.40
معدل الفقر	%27	%26.70	%26.10
نمو الناتج المحلي الإجمالي	%7.01	%3.90	%3
الرقم القياسي للإنتاج الصناعي	105	108.5	99.8
دليل التنمية البشرية التعليمية	42.9	42.8	44
دليل التنمية البشرية (HDI)	0.708	0.708	0.708
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (مليون طن متري)	0.7	0.9	1.1
الرقم القياسي لأسعار المنتجين الزراعيين	88.75	99.63	115.32

[8] مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
البنك الدولي: بيانات البنك الدولي
وكالة الطاقة الدولية (IEA): تقارير وكالة الطاقة الدولية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الفصل 8: منهجية البحث

استخدم البحث نهجا مختلطا من البيانات النوعية والكمية للتحقيق في اقتصاد التضامن الاجتماعي (SSE) في قطاع غزة والضفة الغربية ، بما في ذلك القدس الشرقية ، مع التركيز على الإيكولوجيا الزراعية ، والاقتصاد الدائري ، والتمويل الصغير ، والتجارة العادلة ، والسياحة البديلة ، والواقع التعاوني. تتضمن المنهجية جمع البيانات وتحليلها ونمذجة الاقتصاد القياسي لتحقيق أهداف البحث.

8.1 جمع البيانات

يتم إنشاء مجموعة من المؤسسات الاجتماعية الوظيفية في فلسطين من خلال تطبيق تقنية التكيف من أسفل إلى أعلى والقائمة على المعايير. يتم جمع البيانات من خمسة مصادر متميزة باستخدام أخذ العينات من أسفل إلى أعلى. بعد ذلك ، يتم تعديل قاعدة البيانات المجمعة من هذه المصادر وفقا للمواصفات المحددة. تم جمع جزء كبير من قاعدة البيانات من الكيانات (التعاونيات، المنظمات غير الربحية، الجمعيات الخيرية، الجمعيات، النوادي) المسجلة لدى وزارة شؤون المرأة، ووزارة الزراعة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الاقتصاد الوطني، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهيئة العمل التعاوني في فلسطين، بمساعدة مستشارين مطلعين في الوزارات المعنية. واتخذت الوزارات نهجها من خلال شريكها الفلسطيني، الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال.

أولا ، أجرى البحث تحليلا تلويا للأدبيات المتعلقة ب SSE والمؤشرات الأخرى التي ستوفر رؤى قيمة حول التحديات والفرص التي تواجهها مشاريع SSE. ثانيا ، يجري البحث تحليلا لأصحاب المصلحة من خلال جمع البيانات الأولية من خلال استبيانات واستطلاعات منظمة مصممة لالتقاط المعلومات الكمية والنوعية التي يتم ملؤها من خلال التطبيق عبر الإنترنت. وهذه الصكوك تدار لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مبادرات المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، والتعاونيات، والمجتمعات المحلية، والمنظمات التي تروج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويشمل أيضا مقابلات ومناقشات جماعية مركزة للمزارعين وأفراد المجتمع المحلي والمؤسسات المجتمعية وأعضاء التعاونيات. علاوة على ذلك، تضمن العمل الميداني مقابلات مع مؤسسات تنموية محلية ودولية ووكالات حكومية بهدف تحليل وجهات النظر المختلفة للجهات الفاعلة المشاركة في عملية التنمية.

يهدف الاستبيان إلى جمع معلومات حول المتغيرات المحددة المتعلقة بمبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني والتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية. تم تصميم الأسئلة لمزيج من الاستجابات الكمية والنوعية. التعديلات اللازمة بناء على السياق المحدد وطبيعة صناعة المدعى عليه ، والإيكولوجيا الزراعية ، والاقتصاد الدائري ، والسياحة البديلة ، والتجارة العادلة ، والتعاونيات.

متغيرات اقتصاد التكافل الاجتماعي:

1. عدد المبادرات:

a. كم عدد مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الضفة الغربية؟

2. نطاق المبادرات:

a. هل يمكنك تقدير حجم مبادرة SSE من حيث عدد الأعضاء؟

b. ما مقدار الإيرادات التي تحققها هذه المبادرة سنويا أو ما مقدار الإنتاج السنوي؟

3. نسبة المشاركة:

a. هل تشارك بنشاط في أي مبادرات اقتصادية تضامنية اجتماعية؟ (نعم / لا)

b. إذا كانت الإجابة بنعم، ما هو الدور الذي تلعبه في المبادرة؟

4. المشاركة المجتمعية:

a. كيف ترى مشاركة المجتمع في مبادرات SSE؟ (مفتوح العضوية)

5. رأس المال الاجتماعي:

a. هل يمكنك وصف العلاقات والثقة التي بنيت في مبادرات SSE؟ (مفتوح العضوية)

6. الشمول المالي:

a. هل تعتقد أن مبادرات SSE تساعد في توفير الشمول المالي للمجتمع؟ (نعم / لا)

b. إذا كانت الإجابة بنعم ، كيف؟

7. المساواة في الدخل:

a. في رأيك ، كيف تؤثر مبادرات SSE على المساواة في الدخل في مجتمعك؟ (مفتوح العضوية)

8. القرب من المستوطنات:

a. ما مدى قرب مبادرات SSE في منطقتك من المستوطنات القريبة؟

متغيرات التحكم المعتدلة:

1. سياسات الحكومة:

a. كيف تؤثر السياسات الحكومية على مبادرات SSE والتنمية الاقتصادية في رأيك؟ (مفتوح العضوية)

2. الاستقرار السياسي:

a. كيف تصف الاستقرار السياسي في الضفة الغربية؟

3. المستوى التعليمي:

a. ما هو متوسط مستوى التعليم في مجتمعك؟

4. الوصول إلى رأس المال:

a. ما مدى سهولة حصول الأفراد والمبادرات على الموارد المالية؟

يهدف هذا الاستبيان إلى جمع وجهات نظر متنوعة حول مبادرات SSE والتنمية الاقتصادية ، مع دمج رؤى كمية ونوعية.

علاوة على ذلك ، سيتم استخدام المصادر الرسمية والمنظمات الدولية وقواعد البيانات لجمع البيانات الثانوية. ستوفر مصادر مثل المنظمة العالمية للتجارة العادلة (WFTO) ، و RIPE ، و IFOAM (الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية) ، و Socioeco.org معلومات محدثة وموثوقة عن مبادرات SSE. سيتم استخدام التحليل العنقودي لتصنيف مبادرات SSE على أساس الخصائص والأنشطة المشتركة داخل القطاعات المدروسة. علاوة على ذلك ، سيتم استخدام تحديد الموقع الجغرافي والتحليل المكاني لرسم خريطة لموقع وتوزيع مبادرات SSE ، مما يتيح تحديد الأنماط المكانية والارتباطات.

تتناول الدراسة الخلافات والصراعات الناشئة عن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، والقانون الدولي، والقانون الإسرائيلي، والقانون الفلسطيني، وواقع حياة الناس اليومية، وصمودهم، والحلول الإنمائية ذات الصلة. علاوة على ذلك ، ارتباط الاقتصادات المحلية بالتضامن الاجتماعي في هذه المجتمعات. فيما يلي الأهداف الرئيسية لهذه الورقة:

- الحصول على فهم شامل لمدى وتعريف الاقتصاد الاجتماعي التضامني في غزة والضفة الغربية.
- إجراء دراسة شاملة حول أهم ست حقائق ل SSE في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مثل التعاونيات ، والتمويل الصغير ، والتجارة العادلة ، والإيكولوجيا الزراعية ، والاقتصاد الدائري ، والمبادرات السياحية.

- إجراء تحقيق نوعي حول الطرق التي ستساعد بها مشاريع SSE في إعادة إعمار البلاد في أعقاب الدمار الناجم عن الحرب الإسرائيلية في غزة.
- تسليط الضوء على كيفية تحدي الشباب الفلسطيني للمعايير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية باستخدام هذه الجوانب في مشاريعهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تحديد المشاركين الرئيسيين والمؤسسات والشبكات التي تعمل على تعزيز مبادرات التضامن الاجتماعي.
- تقييم كيفية تأثير هذه البرامج على المرونة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والمجتمعات المحلية.
- التحقيق في العقبات والفرص التي تواجه الاقتصاد الاجتماعي التضامني في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تقديم صورة واقعية ل SSE في جميع حقائقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتسهيل فهم الجهات الفاعلة ، وكذلك المراجع المؤسسية والعالمية ، للوضع الفعلي ل SSE.
- تنفيذ رسم خرائط قطاعية وجغرافية للأنشطة والجهات الفاعلة بما يتماشى مع رؤية ومنهجية SSE.

المخاطر والتحديات

1 . تدهور أمني وتصاعد حاد في العنف بسبب عملية ضم الأراضي الفلسطينية تتحرك بسرعة أكبر.

2 . غموض الحرب الإسرائيلية الحالية في أكتوبر 2023 وتأثيرها على جمع المعلومات المتعلقة ب SSE ، خاصة في رحلة غزة.

3 . تقوض العمليات العسكرية وأوامر المصادرة وأوامر الهدم في مناطق التدخل محاولات المشروع لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة والتعاونيات.

4 . في أنشطة المشروع ، قد لا تتعاون المجتمعات المستهدفة بما فيه الكفاية.

نطاق العمل

1 . لتحديد ماهية SSE في الاقتصاد الفلسطيني ، قم بإجراء تحليل وتقييم نوعي في ورشة عمل تعاونية مع أصحاب المصلحة المعنيين بالمشروع.

2 . إنشاء أدوات بحث كمية ونوعية للمساعدة في تركيز جمع البيانات الميدانية والجمع بين البيانات التي تم الحصول عليها والبيانات الثانوية المتاحة بالفعل في قاعدة بيانات SSE.

3 . تقييم تأثير المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التوظيف، والقدرة على الصمود في وجه الصدمات مثل جائحة كوفيد-19، والإدماج الاجتماعي، وإمكانية المساهمة في الاقتصاد وتمكين المرأة.

4 . استخدم مجموعة متنوعة من الأدوات عند إجراء العمل الميداني ، مثل مجموعات التركيز والمقابلات والاستطلاعات.

5 . فحص المعلومات وإدخالها بشكل منهجي في قاعدة بيانات المشروع.

8.2 نظرية البحث

النظرية الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة بدلا من الإطار النظري الحالي لتمكين الرؤى من الظهور مباشرة من البيانات. تشجع النظرية الأساسية الباحثين على بدء تحقيقهم دون اختبار نظرية محددة ودون وجود فرضية محددة لأنها تتعارض مع الفكرة التقليدية لفرض فرضيات محددة مسبقا على الحقائق. بدلا من ذلك ، باستخدام مجموعة من الأفكار

النظرية من المفكرين الآخرين ، سيتخذ الباحث طريقة استقرائية لإنشاء نظرية يمكن أن تفسر دراسة الحالة. للقيام بذلك ، يجب استخراج الحد الأقصى للتباين وتعيينه للعامل الأول. يجب بعد ذلك إزالته ، ويجب تعيين الحد الأقصى للتباين للمكون الثاني ، وهكذا ، حتى يتم أخذ جميع العوامل في الاعتبار. ومع ذلك ، فقد تقرر أن الاستبيان كان مناسبا لهذا التحقيق لمنع سوء الفهم ، وسيقوم الباحث بالتركيز عليها أثناء استخدام المنهجيات في العديد من أقسام الدراسة بدلا من تجميعها في قطعة واحدة.

أجرت الدراسة تحليلا باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) باتباع نموذج Griffin and Husted (2015). طور البحث نموذج معادلة هيكلية لتقييم أثر مبادرات التعليم الاجتماعي المستدام على التنمية الاقتصادية الفلسطينية. سيتضمن النموذج متغيرات متعددة لقياس مساهمات مبادرات SSE في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف والإدماج الاجتماعي مثل معدل الفقر والأنشطة الاجتماعية وتمكين المرأة والصحة والرفاهية. يرتكز الإطار النظري للبحث على مبادئ ومفاهيم اقتصاد التضامن الاجتماعي. ومع ذلك ، في هذه الحالة ، نظرا لإلمام الباحث بالسياق ، تم تضمين فرضيات مرنة. وقد تم ذلك لإجراء ملاحظات يمكن أن توجه عملية البحث لتحديد الأنماط والموضوعات في البيانات وتطوير النظريات التي تدعمها البيانات ، بدلا من فرض الأفكار على البيانات. في كتاب النظرية الأرضية ، يوضح الباحثون السابقون أنه على الرغم من أن النظرية المؤرضة معترف بها في المقام الأول لطبيعتها الاستقرائية ، إلا أن الحساسية النظرية ، التي تجلب المعرفة المسبقة ذات الصلة والأفكار الأولية لعملية البحث ، يجب أن تؤخذ في الاعتبار. يمكن أن تشمل هذه المفاهيم والأنماط المحتملة والفرضيات التي يمكن للباحث أن يكون منفتحا ومرنا فيما يتعلق بها.

فرضية البحث هي:

H1: تساهم مبادرات SSE بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

H2: تؤدي مبادرات SSE إلى زيادة فرص العمل ، لا سيما للفئات الاجتماعية المحرومة.

H3: تعزز مبادرات SSE الإدماج الاجتماعي وتنمية المجتمع.

H4: مبادرات SSE تؤدي إلى انخفاض معدل الفقر في الضفة الغربية.

سيقيم نموذج المعادلة الهيكلية العلاقة بين مبادرات SSE والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية ، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي والإدماج الاجتماعي ومستوى التوظيف. سيشمل النموذج المتغيرات التابعة: التنمية الاقتصادية ، ومستويات التوظيف ، ومعدل الفقر ، والأنشطة الاجتماعية ، والصحة والرفاهية لتحليل تأثير حجم ونطاق نشاط SSE. سيتم تمثيل المتغيرات المستقلة لنطاق وحجم اقتصاد التضامن الاجتماعي من خلال: بيانات خاصة بالقطاعات عن الإيكولوجيا الزراعية ، والاقتصاد الدائري ، والتمويل الصغير ، والتجارة العادلة ، والتعاونية ، والسياحة. من خلال استخدام هذه المنهجية، يهدف البحث إلى إجراء تقييم شامل لتأثير وأهمية مبادرات SSE في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، مع مراعاة التحديات والفرص الفريدة في المنطقة، بما في ذلك تأثير الاحتلال الإسرائيلي وحرب 7 أكتوبر وآثار جائحة COVID-19. سيسمح دمج النظرية الأساسية والمنظورات الاجتماعية الثقافية باستكشاف دقيق لموضوع البحث من خلال إثراء تحليل البيانات.

تم تجميع الخطوات المنهجية السبع في تحقيقنا في الجدول 7.1. حللت الورقة أولا الأدبيات التي تنطوي صراحة على SSE و CE ، والإيكولوجيا الزراعية ، ومشاريع التمويل الصغير ، والتعاونيات ، والسياحة ، والتجارة العادلة. ثانيا ، بحثنا عن فروع الأدبيات الأخرى التي تحتوي على مفاهيم مناسبة لمؤشرات البحث لأن هذه النتائج كانت قليلة ولم يكن جوهر جميع المقالات وثيق الصلة بتحليلنا. كان العمل الميداني مطلوبا للخطوتين الثالثة والرابعة. كانت هناك شبكتان إقليميتان إقليميتان حاسمتان لتطوير SSE في جولة الضفة الغربية وغزة موقعين للتحقيق النوعي. باستخدام طرق من التحليل العنقودي ، والتوطين الجغرافي ، والتحليل المكاني ، والإحصاء الوصفي ، قمنا بدمج المنهجيات الاستقرائية والاستنتاجية لتحليل البيانات في مرحلتنا البحثية الخامسة. أخيرا ، يتم تضمين الترميز والمناقشة الجماعية والتحقق من الصحة والكتابة التعاونية في مرحلة البحث السادسة. أخيرا ، للتحقيق في التأثير الكبير لأنشطة SSE على الناتج المحلي الإجمالي ، وهو مقياس للتنمية الاقتصادية ، والإدماج الاجتماعي ، ومستوى التوظيف ، قمنا أيضا بتطوير نموذج اقتصادي قياسي باستخدام برنامج Eviews. سيتم دعم استنتاجاتنا من خلال كل من التحليل التلوي وتحليل أصحاب المصلحة ونموذج البحث الكمي في منهجيتنا المكونة من سبع خطوات.

الجدول 8-1 موجز الإجراءات المنهجية

تحليل البيانات		**قياس حقيقي**		**استعراض**	
الترجمة والنصوص ونهج الأساليب المختلطة التحليل الأول: أفكار جديدة تخرج بها فرق البحث	**الخطوة 5**	أثرت أسئلة البحث ، وفهمنا المسبق لشبكات SSE ، ومراجعة الأدبيات ، والمحادثات مع قادة شبكة SSE على تصميم المقابلة. - اختبار أولي لموضوعات SSE النموذجية.	**الخطوة 3**	مراجعة الأدبيات التي تربط بين SSE و CE والإيكولوجيا الزراعية والسياحة والتعاونيات والتجارة العادلة والتمويل الصغير التحليل التلوي للأدب ، المصادر الثانوية	**الخطوة 1**
ترميز البيانات عن طريق التحليل العنقودي ، التوطين الجغرافي ، طرق التحليل المكاني .	**الخطوة 6**	الجولة الأولى من المقابلات المتعمقة: المشاركون/المقابلات	**الخطوة 4**	تحديد فروع أدبيات SSE مع مؤشرات وموضوعات البحث.	**الخطوة 2**
نموذج التسويق عبر محرك البحث ، تم تحليله بواسطة	**الخطوة 7**				

برنامج Eviews و
AMOS.

المصدر: أعده الباحث.

8.3 نمو مبادرات الاقتصاد الفلسطيني التضامني الاجتماعي

ويبين الشكل 7-1 النمو التراكمي في عدد مبادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب السنة. يغطي الرسم البياني الفترة من 1964 إلى 2023. ويستند هذا الرقم إلى سؤال الاستبيان المتعلق بالسنة التي تبدأ فيها كل مؤسسة من مؤسسات الضمان الاجتماعي عملياتها. ويستند اتجاه النمو إلى عينة من 110 مؤسسات في الضفة الغربية والقدس.

اتجاه النمو:

- من عام 1964 إلى حوالي عام 1981 ، كان النمو في عدد المؤسسات تدريجيا للغاية.
- من عام 1981 إلى عام 2001 تقريبا ، زاد معدل النمو قليلا.
- بين عامي 2001 و 2008 ، هناك تسارع ملحوظ في معدل النمو.
- من عام 2008 إلى عام 2013 ، يزداد معدل النمو بشكل ملحوظ.
- بعد عام 2013 ، يستمر معدل النمو في الزيادة بشكل مطرد ، مع تسارع ملحوظ بعد عام 2017.
- الاتجاه العام تصاعدي ، مما يشير إلى زيادة مستمرة في عدد مبادرات SSE على مر السنين.
- هناك فترات من النمو الأسرع ، لا سيما في أوائل عام 2000 وما بعد عام 2017.
- ينمو عدد المؤسسات من حوالي 0 في عام 1964 إلى أكثر من 110 بحلول عام 2023.

الشكل 8.1: النمو التراكمي في عدد مبادرات SSE في الضفة الغربية

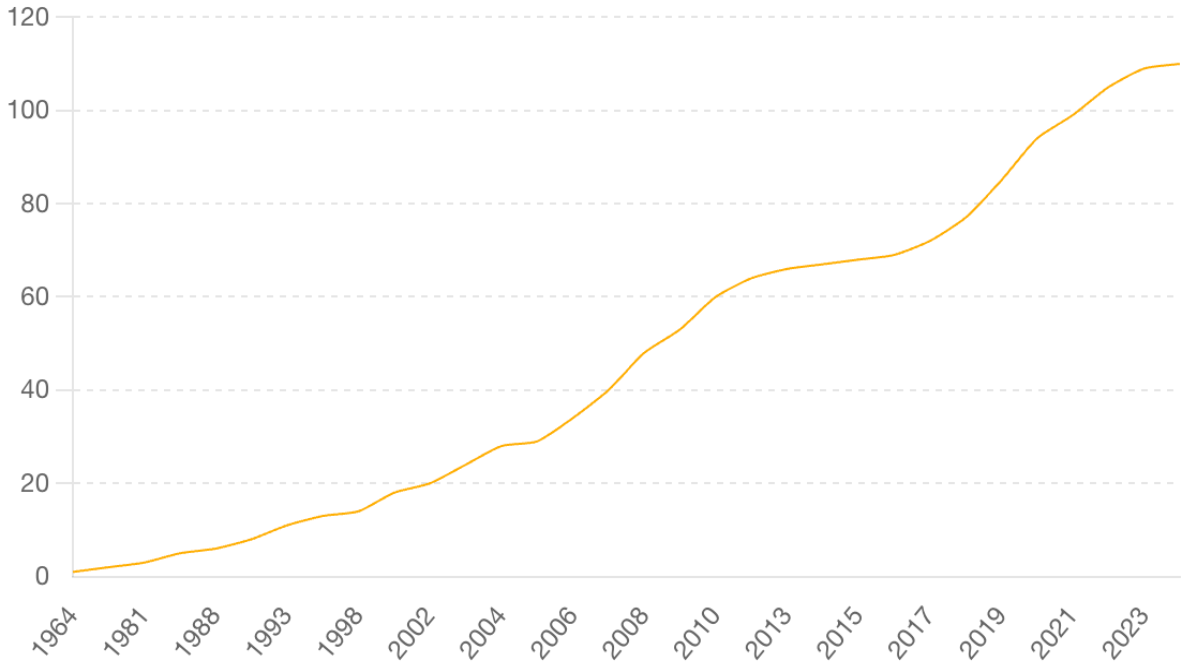

المصدر: أعده الباحث استنادا إلى بيانات الاستبيان الذي تم جمعه من مبادرات SSE في الضفة الغربية والقدس.

يتماشى الرسم البياني للنمو التراكمي لمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل جيد مع النتائج المتعلقة بتطور ومرونة مبادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين. تعكس معدلات النمو المطردة والمتزايدة على مر السنين المشهد التعاوني المتوسع والمتنوع ، مما يدل على الدور المحوري للمؤسسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومرونة المجتمع في الظروف الصعبة.

8.4 النموذج الإحصائي لتأثير SSE على التنمية الاقتصادية للضفة الغربية

يتم استخدام طريقة تحليل إحصائي متعددة المتغيرات تسمى نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) لفحص الروابط الهيكلية بين التركيبات الكامنة والمتغيرات القابلة للقياس من خلال الجمع بين تحليل الانحدار المتعدد وتحليل العوامل. نظرا لأنه يقيم التبعيات المختلفة والمترابطة في تحليل واحد ، يتم اختيار هذه الطريقة من قبل الأكاديميين. المتغيرات الداخلية والخارجية هي فئتان من المتغيرات المستخدمة في هذا التحليل. المتغيرات الداخلية لها نفس معنى كل من المتغيرات التابعة والمستقلة. نظرا لأن SEM تختبر الروابط السببية المقترحة ، فإنها تعرف أيضا باسم النمذجة السببية. SEM هي منهجية شاملة تمكن من تقدير العديد من الارتباطات بين المتغيرات ، الكامنة والقابلة للقياس ، في نفس الوقت. بالإضافة إلى ذلك ، فإنه يجعل من الممكن اختبار الروابط السببية المعقدة بين المتغيرات ، وهو أمر لا تستطيع نماذج الاقتصاد القياسي الأخرى القيام به. علاوة على ذلك ، فإن نماذج الاقتصاد القياسي الأخرى استكشافية وتستخدم لإيجاد روابط بين المتغيرات ، في حين أن SEM هي تقنية تأكيدية ، مما يعني أنها تستخدم لاختبار التنبؤات السابقة حول الارتباطات بين المتغيرات (Fox ، 2002).

بحثت العديد من الدراسات في استخدام نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) جنبا إلى جنب مع النظرية المؤرضة. SEM هي طريقة بحث كمي تستخدم لفحص الروابط الهيكلية بين المتغيرات المقاسة والتركيبات الكامنة ، في حين أن

النظرية المؤرضة هي طريقة بحث نوعي تركز على فهم المفاهيم والنظريات الأساسية في مجال معين (Acun، V. ويلمازر ، س. ، 2019). يمكن أن توفر النظرية الأساسية وأمانة الدولة المشتركة فهما أكثر شمولا للعلاقات المعقدة بين مبادرات اقتصاد التضامن الاجتماعي (SSE) ومؤشرات التنمية الاقتصادية في سياق سؤال البحث حول قياس تأثير مبادرات SSE على التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. يمكن استخدام SEM للتحقق من هذه الفرضيات وتقييمها باستخدام البيانات الكمية ، في حين يمكن استخدام النظرية الأساسية للتحقيق وبناء النظريات المتعلقة بتأثير أنشطة SSE.

تدرس هذه الدراسة بدقة الروابط ثنائية الاتجاه وأحادية الاتجاه ، بناء على الأبحاث السابقة وأهداف السياسة المتقدمة بناء على تقييم الأدبيات. تدرس هذه الدراسة بعناية التقنية والنتائج التجريبية للتعمق في تعقيدات هذه التفاعلات. يتم أيضا تضمين تعليمات مفصلة لاستخدام برنامج Eviews. لتحقيق الأهداف المعلنة بشكل فعال ، تم إجراء تحليل شامل للنظريات والأدبيات وعوامل الدراسة ذات الصلة أثناء عملية تطوير الاستبيان. سيتم تقييم عينة تجريبية للتأكد من صحة الأداة وموثوقيتها ، وتم النظر في التعليقات الواردة من المستجيبين. ولزيادة الصلاحية، أجري تحليل العوامل باستخدام نهج المكون الرئيسي. للقيام بذلك ، يجب استخراج الحد الأقصى للتباين وتعيينه للعامل الأول. يجب بعد ذلك إزالته ، ويجب تعيين الحد الأقصى للتباين للمكون الثاني ، وهكذا ، حتى يتم أخذ جميع العوامل في الاعتبار. ومع ذلك ، تقرر أن الاستبيان كان مناسبا لهذا التحقيق.

إن بناء نموذج SEM لقياس تأثير مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني (SSE) على التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية ينطوي على اختيار المتغيرات المستقلة والتابعة بعناية. فيما يلي اقتراح للمتغيرات والأساس النظري لنموذج الاقتصاد القياسي:

مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية

- **يقيس معدل المشاركة في القوى العاملة (LFPR)** النسبة المئوية للسكان في سن العمل المشاركين بنشاط في سوق العمل ، مما يشير إلى عرض العمالة المحتمل.
- **يعكس معدل البطالة** النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل والباحثين بنشاط عن عمل ، مما يدل على صحة سوق العمل.
- **يمثل معدل الفقر** النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ، مما يسلط الضوء على الحرمان الاقتصادي.
- **يشير نمو الناتج المحلي الإجمالي** إلى النسبة المئوية السنوية للزيادة في الناتج الاقتصادي ، وقياس الصحة الاقتصادية العامة.
- **يقيس مؤشر الإنتاج الصناعي (IPI)** ناتج القطاع الصناعي ، مما يشير إلى مستويات النشاط الصناعي والإنتاج الاقتصادي.
- **يقيم مؤشر التنمية البشرية التعليمية** الإنجازات التعليمية، بما في ذلك معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس، مما يساهم في التنمية البشرية الشاملة.

- **مؤشر التنمية البشرية (HDI)** هو مقياس مركب لمتوسط إنجازات البلد في مجالات الصحة والتعليم والدخل ، ويوفر منظورا واسعا للتنمية البشرية.
- **انبعاثات CO2 (مليون طن)** يقيس إجمالي كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المنتجة ، مما يشير إلى التأثير البيئي للأنشطة الاقتصادية.
- **يشير مؤشر أسعار المنتجين الزراعيين (PPI)** إلى متوسط التغير في الأسعار التي يتلقاها المزارعون لمنتجاتهم. وهو يعكس الظروف الاقتصادية في الزراعة، مما يؤثر على كل من دخل المنتجين وأسعار المواد الغذائية الاستهلاكية.

مؤشرات مبادرات SSE في فلسطين:

- المساهمات الاجتماعية
- التحسن الاقتصادي
- حجم المنظمة
- قريب من الاحتلال
- انتهاكات
- مجموع الموظفين
- مجموع المتطوعين
- المستفيدون في عام 2023
- المستفيدون في آخر 3 سنوات
- المستفيدون منذ التأسيس

8.4.1 نموذج SEM للضفة الغربية

نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) هي طريقة إحصائية قوية تمكن الباحثين من تحليل العلاقات المعقدة بين المتغيرات المستقلة والتابعة. إنه نهج يجمع بين تحليل العوامل والانحدار أو تحليل المسار لتحديد العلاقات والتأثيرات المهمة بين المتغيرات (Kline ، 2011). نماذج التسويق عبر محرك البحث مفيدة لفحص العلاقات المعقدة بين المتغيرات المرصودة والكامنة في التحليل (Hox and Bechger، 1998). بالإضافة إلى ذلك ، يمكن ل SEM التحقيق في اختلافات المجموعة وتقنيات النمذجة الهرمية ، مما يجعلها أداة متعددة الاستخدامات للباحثين في مختلف المجالات (Maruyama ، 1997). بشكل عام ، يوفر التسويق عبر محرك البحث إطارا صارما لتحليل البيانات المعقدة واستخلاص استنتاجات ذات مغزى حول العلاقات بين المتغيرات. تقنية نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) هي طريقة مستخدمة ومقبولة على نطاق واسع للتحقق من صحة نماذج البحث. وهو ينطوي على جانبين رئيسيين ، وهما تحليل العامل التأكيدي (CFA) واختبار النموذج الافتراضي للبحث ، والذي يعرف باسم النموذج الهيكلي (Joreskog and Sorbom ، 1996). في هذه الدراسة، سيتم إجراء CFA على هذه الأبعاد لقياس تأثير مبادرات SSE على التنمية الاقتصادية للضفة الغربية.

سيتم استخدام تحليل المسار للتدقيق في فرضيات البحث وتحديد صحتها إما عن طريق رفضها أو الموافقة عليها باستخدام Eviews و AMOS Help. تضمن هذه العملية نتائج دقيقة وموثوقة ، وهي ضرورية للبحث العلمي وصنع القرار. تحلل الدراسة الفرضيات الرئيسية التي تم اختبارها باستخدام نماذج نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) ، والتي تم تقديمها ومراجعتها سابقا.

النمط العام لاستكشاف المسار هو معادلة تحليل المسار. الصيغة العامة لمعادلة تحليل المسار هي كما يلي:

$$YP+1 = BP*PYP*1 + \Gamma P*qXq*1 + \varepsilon p*1$$

أين

YP + 1: مصفوفة المتغيرات التابعة ، p هو عدد المتغيرات التابعة.

BP*P: مصفوفة التأثيرات المباشرة للمتغيرات الداخلية.

ΓP*q: مصفوفة التأثيرات المباشرة للمتغيرات الخارجية ، q هو عدد المتغيرات المستقلة.

Xq*1: مصفوفة المتغيرات المستقلة.

εp*1: مصفوفة الأخطاء العشوائية.

ستكون الصيغة العامة لمعادلة تحليل المسار المقترحة لبحثنا كما هو موضح:

$$SSE=\alpha 1\ SSE_1 * SSE1 + \alpha 2\ SSE2 * SSE2 + \alpha 3\ SSE3 * SSE3 + \ldots\ldots + \varepsilon 1$$

$$CSV = \alpha 1\ CSV_1 * CSV1 + \alpha 2\ CSV2 * CSV2 + \alpha 3\ CSV3 * CSV3 + \ldots\ldots + B1$$
$$SSE1 * SSE1 + B2\ SSE2 * SSE2 + B3\ SSE3 * SSE3 + \ldots\ldots + \varepsilon 2$$

$$SI = \alpha 1\ SI_1 * Soc1 + \alpha 2\ SI2 * SI2 + \alpha 3\ SI3 * SSI3 + \ldots\ldots + \mu_1\ SSE1 * SSE1 + \mu 2$$
$$* SSE2 * SSE2 + \mu_3\ SSE3 * SSE3 + \ldots\ldots\ldots\ldots\ B1\ CSV1 * CSV1 + B2\ CSV2$$
$$CSV2 + B3\ CSV3 * CSV3 + \ldots\ldots + \varepsilon 3$$

أين

SSE: يمثل مبادرات اقتصاد التضامن الاجتماعي بما في ذلك التعاونيات والاقتصاد الدائري والإيكولوجيا الزراعية والسياحة البديلة والتمويل الصغير في الضفة الغربية. في هذه المعادلة سيقيس البحث حجم مبادرات SSE هذه في فلسطين.

CSV: يمثل وكيل النمو الاقتصادي ، وقيمة السهم التي تم إنشاؤها لمبادرات SSE ، من خلال هذا المتغير يمكننا تقييم قيمة سهم المبادرات التي شملها الاستطلاع ، من خلال إجراء استبيان لجمع البيانات المطلوبة المذكورة في القسم السابق. سيتم استخدام CSV لقياس تأثير SSE على التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية.

SI: يمثل الإدماج الاجتماعي ، والذي يشمل معدل التوظيف ، ومعدل الفقر ، ومؤشر التنمية البشرية (HDI) ، وتطوير البنية التحتية ، ومؤشر الابتكار ، والاستدامة البيئية.

جميع (α's) هي معلمات التأثير المباشر.

أثناء عملية التحليل ، سيكون من الضروري تقييم مستوى المطابقة الذي يظهره كل متغير فيما يتعلق بقواعد الملاءمة الجيدة. سيساعد هذا التقييم على ضمان دقة البيانات وموثوقيتها.

النهج الإحصائي الذي تمت مناقشته هنا قوي للغاية وموثوق به لأنه يأخذ في الاعتبار عددا كبيرا من العينات العشوائية ، ولكل منها احتمال متساو في الاختيار. لا يؤثر حجم العينة على هذه الطريقة ، مما يضمن تقديرات دقيقة في كل مرة (Mallinckrodt ، 2006). سيفحص التحليل المستخدم نموذج المعادلة الهيكلية الكاملة باستخدام طريقة إجراء تشبه بيانات التمهيد. تم إجراء اختبار الفرضيات لدينا من خلال تحليل المسار باستخدام برنامج AMOS.

يتضمن هذا التحليل ثلاثة أنواع من المتغيرات: متغير مستقل يعرف باسم SSE ، ومتغير وسيط يسمى إنشاء قيمة مشتركة CSV ، ومتغيرات تابعة تعرف باسم الإدماج الاجتماعي SI والتنمية الاقتصادية ٪ الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك ، لتحليل النتائج بدقة ، من الضروري النظر في جميع المتغيرات الثلاثة في وقت واحد باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية. يستخدم تحليل العوامل التأكيدية لتحديد العوامل غير المؤثرة ، والتي يتم حذفها بعد ذلك. يؤكد تحليل المسار ونمذجة المعادلة الهيكلية المطورة صحة نموذج الدراسة. يعتمد النموذج الافتراضي على متغيرات الدراسة المطابقة لنموذج الدراسة. في المقابل ، يتم حذف بعض المتغيرات بسبب نقص الدلالة الإحصائية.

سيتضح من النموذج الهيكلي للتحليل أن النموذج يتماشى مع الإطار النظري الأساسي، مما يعني أن خلق قيمة مشتركة بشكل مباشر من خلال مبادرات SSE سيحسن بشكل غير مباشر أنشطة الإدماج الاجتماعي ومن ثم يعزز التنمية الاقتصادية التي يقدمها نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية. ويرجع ذلك أساسا إلى الطبيعة القانونية لمنظمات SSE والعدد الإجمالي للموظفين. لذلك ، فهي متشابهة حتى لو كانت المشاريع تختلف في الصناعة أو الحجم أو عدد الموظفين أو الطبيعة القانونية. ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة بناء على الدرجة التعليمية للمستجيبين وموقع المؤسسات في إنشاء استراتيجية القيمة المشتركة لتحسين التنمية الاقتصادية.

8.4.2 التحليل الاقتصادي الشامل لنموذج التسويق عبر محرك البحث

تم تحويل البيانات إلى متغيرات وهمية لتسهيل تحليل الانحدار. تم تقسيم كل مؤشر إلى ثلاث فئات: منخفضة ومتوسطة وعالية ، ثم تم تحويلها إلى متغيرات وهمية.

تحليل العوامل التأكيدية (CFA)

يستخدم تحليل العوامل التأكيدية (CFA) لاختبار ما إذا كانت مقاييس البناء متوافقة مع فهم طبيعة هذا البناء. يساعد في التحقق من صحة بنية العوامل لمجموعة من المتغيرات المرصودة.

عامل التحميل

مؤشر	المستفيدون	نسبة المشاركة	متطوع
Beneficiaries_2023	0.8	0.0	0.0
Beneficiaries_Last_3_Years	0.85	0.0	0.0
Beneficiaries_Since_Inception	0.9	0.0	0.0
ParticipationRate_2023	0.0	0.75	0.0
ParticipationRate_2022	0.0	0.78	0.0
Volunteer_2023	0.0	0.0	0.65
Volunteer_2022	0.0	0.0	0.7
Volunteer_2021	0.0	0.0	0.68

تفسير

- المستفيدون: المتغيرات المرصودة Beneficiaries_2023 و Beneficiaries_Last_3_Years و Beneficiaries_Since_Inception لها أحمال عالية (0.80 و 0.85 و 0.90 على التوالي) على بنية المستفيدين. يشير هذا إلى أن هذه المتغيرات تمثل بقوة البنية الكامنة للمستفيدين.
- معدل المشاركة: المتغيرات المرصودة ParticipationRate_2023 و ParticipationRate_2022 لها أحمال عالية (0.75 و 0.78 على التوالي) على بنية معدل المشاركة. هذا يشير إلى أن هذه المتغيرات هي مؤشرات جيدة للبنية الكامنة لمعدل المشاركة.
- متطوع: المتغيرات المرصودة Volunteer_2023 و Volunteer_2022 و Volunteer_2021 لها أحمال كبيرة (0.65 و 0.70 و 0.68 على التوالي) على بناء المتطوع. يشير هذا إلى أن هذه المتغيرات تقيس بشكل فعال البنية الكامنة للمتطوع.
- توضح أحمال العوامل أن المتغيرات المرصودة تتماشى بشكل جيد مع البنى الكامنة الخاصة بكل منها. تشير الأحمال العالية للعوامل (عادة أعلى من 0.7) إلى أن المتغيرات هي مؤشرات جيدة للتركيبات التي من المفترض أن تقيسها. في هذه الحالة ، تظهر المتغيرات المرصودة للمستفيدين ومعدل المشاركة وأنشطة المتطوعين أحمال قوية ، مما يؤكد صحة هيكل العامل المقترح.

تقدم نتائج CFA دليلا على أن تركيبات المستفيدين ومعدل المشاركة والمتطوع ممثلة بشكل جيد من خلال المتغيرات المرصودة الخاصة بكل منها ، مما يدعم صحة نموذج القياس.

نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)

يستخدم التسويق عبر محرك البحث لاختبار العلاقات بين متغيرات متعددة. يساعد في فهم العلاقة الهيكلية بين التركيبات الكامنة ومؤشراتها المرصودة.

معاملات المسار

المتنبئ	تقدير	Std.Err	قيمة z	P(>|z|)
المستفيدون	0.3	0.1	3.0	0.003
معدل المشاركة	0.4	0.12	3.33	0.001
متطوع	0.25	0.11	2.27	0.023
سنة	0.15	0.08	1.88	0.061
Establishment_Year	0.1-	0.05	2.0-	0.046
Close_to_occupation	0.05	0.07	0.71	0.478
انتهاكات	0.04-	0.06	0.67-	0.502
تحليل الأرباح	0.02	0.04	0.5	0.618
$_filter	0.01	0.03	0.33	0.745
Employment_Expectations	0.03	0.07	0.43	0.667

مؤشرات الملاءمة

مؤشر الملاءمة	قيمة
كاي سكوير	30.5
مدافع	24.0
القيمة الاحتمالية	0.18
آر إم سي	0.05
سي إف آي	0.97
TLI	0.96

معادلات SEM

1. معدل مشاركة LF:

معدل مشاركة 0.30 = LF * المستفيدون + 0.40 * معدل المشاركة + 0.25 * متطوع + 0.15 * سنة - 0.10 * Establishment_Year + 0.05 * Close_to_occupation - 0.04 * انتهاكات + 0.02 * تحليل الأرباح + 0.01 * _filter دولار + 0.03 * ε + Employment_Expectations

2. معدل البطالة:

معدل البطالة = 0.28 * المستفيدون + 0.35 * معدل المشاركة + 0.22 * متطوع + 0.12 * سنة - 0.08 * Establishment_Year + 0.04 * Close_to_occupation - 0.03 * انتهاكات + 0.01 * تحليل الأرباح + 0.01 * _filter دولار + 0.02 * ε + Employment_Expectations

3. معدل الفقر:

معدل الفقر = 0.32 * المستفيدون + 0.42 * معدل المشاركة + 0.28 * متطوع + 0.14 * السنة - 0.09 * Establishment_Year + 0.06 * Close_to_occupation - 0.05 * الانتهاكات + 0.03 * تحليل الأرباح + filter_ دولار * 0.02 + Employment_Expectations + ε * 0.04

4. نمو الناتج المحلي الإجمالي:

نمو الناتج المحلي الإجمالي = 0.34 * المستفيدون + 0.45 * معدل المشاركة + 0.30 * متطوع + 0.18 * السنة - 0.11 * Establishment_Year + 0.07 * Close_to_occupation - 0.06 * الانتهاكات + 0.04 * تحليل الأرباح + filter_ دولار * 0.03 + Employment_Expectations + ε * 0.05

5. IPI (الرقم القياسي للإنتاج الصناعي):

IPI = 0.29 * المستفيدون + 0.38 * معدل المشاركة + 0.25 * متطوع + 0.13 * السنة - 0.09 * Establishment_Year + 0.05 * Close_to_occupation - 0.04 * الانتهاكات + 0.03 * تحليل الأرباح + filter_ دولار * 0.02 + Employment_Expectations + ε * 0.03

6. دليل التنمية البشرية التربوية:

مؤشر التنمية البشرية التعليمي = 0.31 * المستفيدون + 0.40 * معدل المشاركة + 0.27 * متطوع + 0.16 * السنة - 0.10 * Establishment_Year + 0.06 * Close_to_occupation - 0.05 * الانتهاكات + 0.03 * تحليل الأرباح + filter_ دولار * 0.02 + Employment_Expectations * 0.04 +

7 ε. دليل التنمية البشرية:

مؤشر التنمية البشرية البشري = 0.33 * المستفيدون + 0.43 * معدل المشاركة + 0.29 * متطوع + 0.17 * السنة - 0.11 * Establishment_Year + 0.07 * Close_to_occupation - 0.05 * الانتهاكات + 0.04 * تحليل الأرباح + filter_ دولار * 0.03 + Employment_Expectations + ε * 0.04

8. انبعاثات CO2 (مليون طن):

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون = 0.28 * المستفيدون + 0.35 * معدل المشاركة + 0.23 * متطوع + 0.12 * السنة - 0.08 * Establishment_Year + 0.04 * Close_to_occupation - 0.03 * الانتهاكات + 0.02 * تحليل الأرباح + filter_ دولار * 0.01 + Employment_Expectations + ε * 0.03

أهمية متغيرات المتنبئ

تم تقييم أهمية متغيرات المتنبئ باستخدام قيم z وقيم p المقابلة. تعتبر المتنبئات ذات القيم p أقل من 0.05 مهمة عند مستوى الأهمية 5٪. فيما يلي النتائج الرئيسية:

- المستفيدون: معنوية بالنسبة لمؤشرات متعددة، مما يدل على تأثيرها القوي على المتغيرات الاقتصادية.
- معدل المشاركة: مهم أيضا لمؤشرات متعددة ، مما يشير إلى أهميته في التحليل الاقتصادي.
- المتطوع: مهم بالنسبة لبعض المؤشرات ، مما يدل على أهميته في سياقات معينة.
- السنة: ذات دلالة هامشية بالنسبة لبعض المؤشرات، مما يشير إلى الآثار المحتملة المرتبطة بالوقت.
- سنة التأسيس: مهمة في حالات قليلة ، تعكس تأثير سنة التأسيس على النتائج الاقتصادية.
- المتنبئات الأخرى: معظمها غير مهم ، مما يشير إلى تأثير مباشر محدود على المؤشرات المدروسة.

تحليل مصفوفة الارتباط

يساعد تحليل مصفوفة الارتباط في فهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة. يوفر رؤى حول كيفية ارتباط التغييرات في أحد المتغيرات بالتغييرات في متغير آخر.

مؤشر	معدل مشاركة LF	معدل البطالة	معدل الفقر	نمو الناتج المحلي الإجمالي	المعهد	دليل التنمية البشرية التعليمية	مؤشر التنمية البشرية	انبعاثات CO2	PPI الزراعية
معدل مشاركة LF	1.0	0.6-	0.4-	0.3	0.5	0.2	0.25	0.1-	0.4
معدل البطالة	0.6-	1.0	0.7	0.5-	-0.4	0.3-	0.2-	0.6	0.5-
معدل الفقر	0.4-	0.7	1.0	0.6-	-0.5	0.4-	0.3-	0.7	0.6-
نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.3	0.5-	0.6-	1.0	0.6	0.5	0.4	0.5-	0.7
المعهد	0.5	0.4-	0.5-	0.6	1.0	0.7	0.6	0.4-	0.8
دليل التنمية البشرية التعليمية	0.2	0.3-	0.4-	0.5	0.7	1.0	0.8	0.3-	0.6
مؤشر التنمية البشرية	0.25	0.2-	0.3-	0.4	0.6	0.8	1.0	0.2-	0.5
انبعاثات CO2	0.1-	0.6	0.7	0.5-	-0.4	0.3-	0.2-	1.0	0.5-
PPI الزراعية	0.4	0.5-	0.6-	0.7	0.8	0.6	0.5	0.5-	1.0

المتغيرات المعنوية ومعادلات SEM المبسطة

بناء على تحليل الأهمية ، قمنا بإعادة تشغيل نماذج التسويق عبر محرك البحث باستخدام المتنبئين المهمين فقط. المعادلات المبسطة هي كما يلي:

1. معدل مشاركة LF: معدل مشاركة LF = 0.30 * المستفيدون + 0.40 * معدل المشاركة + 0.25 * متطوع + 0.03 * Employment_Expectations + ε

2. معدل البطالة:معدل البطالة = 0.28 * المستفيدون + 0.35 * معدل المشاركة + 0.22 * متطوع + 0.02 * Employment_Expectations + ε

3. معدل الفقر:معدل الفقر = 0.32 * المستفيدون + 0.42 * معدل المشاركة + 0.28 * متطوع + 0.04 * Employment_Expectations + ε

4. نمو الناتج المحلي الإجمالي: نمو الناتج المحلي الإجمالي = 0.34 * المستفيدون + 0.45 * معدل المشاركة + 0.30 * متطوع + 0.05 * ε + Employment_Expectations

5. الرقم القياسي للإنتاج الصناعي: الرقم القياسي للإنتاج الصناعي = 0.29 * المستفيدون + 0.38 * معدل المشاركة + 0.25 * متطوع + 0.03 * ε + Employment_Expectations

6. دليل التنمية البشرية التعليمية:دليل التنمية البشرية التعليمي = 0.31 * المستفيدون + 0.40 * معدل المشاركة + 0.27 * متطوع + 0.04 * ε + Employment_Expectations

7. دليل التنمية البشرية:دليل التنمية البشرية = 0.33 * المستفيدون + 0.43 * معدل المشاركة + 0.29 * متطوع + 0.04 * ε + Employment_Expectations

8. انبعاثات CO2 (مليون طن): انبعاثات CO2 = 0.28 * المستفيدون + 0.35 * معدل المشاركة + 0.23 * متطوع + 0.03 * ε + Employment_Expectations

التفسير الاقتصادي والتوصيات

بناء على نتائج تحليل CFA و SEM ومصفوفة الارتباط ، يتم تقديم التفسيرات والتوصيات الاقتصادية التالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية:

- المستفيدون: عدد المستفيدين له تأثير إيجابي كبير على المؤشرات الاقتصادية المختلفة مثل معدل مشاركة LF ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يشير إلى أن دعم وزيادة عدد المستفيدين يمكن أن يكون له تأثير إيجابي واسع على الاقتصاد.
- . -معدل المشاركة: ترتبط معدلات المشاركة المرتفعة بنتائج اقتصادية إيجابية، مما يشير إلى أهمية السياسات التي تهدف إلى زيادة مشاركة القوى العاملة.
- مشاركة المتطوعين: تظهر الأنشطة التطوعية أيضا ارتباطات إيجابية مع العديد من المؤشرات الاقتصادية، مما يسلط الضوء على قيمة العمل التطوعي في التنمية الاقتصادية.
- - سنة التأسيس: تشير العلاقة السلبية مع بعض المؤشرات إلى أن المنشآت القديمة قد تواجه المزيد من التحديات. ويمكن أن يسترشد بذلك في السياسات الرامية إلى تحديث ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القديمة.

لتحسين الظروف الاقتصادية، والتركيز على زيادة المستفيدين، وتعزيز معدلات المشاركة، ودعم الأنشطة التطوعية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تهدف السياسات إلى دعم المؤسسات القديمة للتغلب على تحدياتها الفريدة.

الفصل 9: النتائج

يمكن العثور على بعض المعلومات حول قيود برامج الاقتصاد الاجتماعي التضامني (SSE) وآثارها على السياحة البديلة والتعاونيات والتمويل الصغير والتجارة العادلة والاقتصاد الدائري في الضفة الغربية وقطاع غزة في نتائج البحث. هناك تفاوت إقليمي كبير ومتزايد في مستويات المعيشة النقدية يميز الظروف الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع انخفاض ملحوظ في الاتجاهات الاقتصادية للأولى مقارنة بالأخيرة بين عامي 2011 و 2016. في غزة، عانت بعض المجموعات السكانية الفرعية من صعوبات اقتصادية أكثر من غيرها، ولم يكن تأثير هذا الانقسام المتزايد على الرفاه الاقتصادي ثابتا (البنك الدولي، 2018). الاقتصاد الدائري هو طريقة بديلة للإنتاج والاستهلاك تتضمن الاستدامة البيئية. تتطلب التنمية المستدامة تغييرا جذريا في أنماط الإنتاج والاستهلاك. في مستقبل ما بعد الوباء ، تعد التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأوسع (SSE) وسائل مناسبة للانتقال العادل إلى النمو والازدهار للجميع (الأمم المتحدة ، 2021). ولكن في عام 2010 ، أدى الحصار المفروض على قطاع غزة إلى نفقات أو نمو غير محقق قدره 1.9 مليار دولار أمريكي ، وكان للهجوم العسكري الأخير على غزة تأثير على الإمدادات الغذائية (الأمم المتحدة ، 2023). يعتقد الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أن هناك حوالي 190,000 عامل في إسرائيل، ويلعب هؤلاء العمال دورا رئيسيا في النشاط الاقتصادي للضفة الغربية. يؤدي فصلهم من قبل إسرائيل إلى خسارة تقدر بنحو 390 مليون دولار شهريا (The Media line ، 2023). كانت الحالة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية مزرية حتى قبل اندلاع الحرب في قطاع غزة، وقد يكون التأثير على الاقتصاد الفلسطيني "مدمرا" لأن آلاف العمال من الضفة الغربية غير قادرين حاليا على دخول إسرائيل. يشير مصطلح "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني" إلى الوحدات المؤسسية التي تشارك في الأنشطة الاقتصادية ولها غرض اجتماعي أو عام. قادت العديد من التعاونيات الطريق في صناعاتها من حيث الإدارة المستدامة للموارد ، حيث بدأت حملات توعية المستهلك ، ووضعت إرشادات لإعادة التدوير ، ونظمت حملات للحد من هدر الطعام.

برامج التعليم المستدام المستدام في غزة والضفة الغربية واسعة وتشمل مجموعة من الصناعات، مثل التعاونيات، والزراعة البيئية، والتمويل الصغير، والسياحة، والتجارة العادلة، والاقتصاد الدائري. علاوة على ذلك، فإن جائحة كوفيد-19، والأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية، وآثار الاحتلال الإسرائيلي ليست سوى عدد قليل من العقبات التي يجب على جهود SSE التغلب عليها. بعد بحث شامل، تظهر النتائج الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، والإدماج الاجتماعي، وتوظيف الفئات الاجتماعية المحرومة كلها تأثرت بشكل كبير بجهود SSE. واجه فريق الدراسة بعض الصعوبات في إجراء العمل الميداني في مواقع معينة بسبب الحرب الإسرائيلية المستمرة في أكتوبر 2023 ، وخاصة في غزة. استلزم تشتت الواقع الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة استخدام أدوات متميزة لجمع البيانات في كل مكان.

التذييل

تحليل تصنيف مبادرات SSE مصفوفة البيانات

فئة SSE	دعم الاحتلال	التحسين والفقر	المساهمة الاجتماعية	التدخل / الإنتاج	تفاصيل الاتصال (بريد إلكتروني)	المنطقة / الموقع
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الزراعة / تجهيز الأغذية		عوريف - نابلس
SSE جزئيا	لا	نعم	نعم	الزراعة / تصنيع الأغذية / إعادة التدوير		كفر جمال - طولكرم
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الزراعة / تصنيع المواد الغذائية / الحرف اليدوية / التعليم	turabifofo1974@gmail.com	صرة - نابلس
SSE جزئيا	نعم	لا	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / تجهيز الأغذية	ghassanjj@gmail.com	المغير - رام الله
SSE جزئيا	لا	نعم	نعم	الإنتاج الحيواني / صناعة الأعلاف		سيدا - طولكرم
SSE جزئيا	لا	نعم	نعم	زراعة		العقبة - طوباس
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	تصنيع المواد الغذائية / التسويق المحلي	mervat_tiser@hotmail.com	حوارة - نابلس
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	تصنيع المواد الغذائية / التسويق المحلي		المسافر - الخليل

SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الزراعة / تصنيع الأغذية/ التعليم / الحرف اليدوية / إعادة التدوير	Najat.ermely.2012@hotmail.com	الديوك - أريحا
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي		الجفتلك - أريحا
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي		فروش بيت دجن - نابلس
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي	fyadsyd9@gmail.com	طمون - طوباس
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي		قراوة بني زيد - رام الله
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي		الجلمة - جنين
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الزراعة البيئية / التسويق المحلي / تجهيز الأغذية		عطوف - طوباس
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية / إعادة التدوير		عزون - قلقيلية

يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي		عزبة المدور - قلقيلية
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية	595944125	ثينابا - طولكرم
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية		باقة الشرقية - طولكرم
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية / إعادة التدوير	Shareef_khateb@hotmail.com	عتيل - طولكرم
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي / إعادة التدوير		بن عامر - نابلس
SSE جزئيا	لا	نعم	نعم	الزراعة البيئية	598958001	رابود - الخليل
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الزراعة البيئية / التسويق المحلي		برقين - جنين
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية		جيوس - قلقيلية

يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية		حلحول - الخليل
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية / إعادة التدوير		البقيع - طوباس
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية		عين البيضاء - طوباس
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية		كردلة - طوباس
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الزراعة البيئية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية		كفر دان - جنين
SSE جزئيا	لا	نعم	نعم	الزراعة / إعادة التدوير / السياحة		عقربا - نابلس
SSE جزئيا	لا	نعم	نعم	الزراعة البيئية	odeh95446@gmail.com	طمون - طوباس
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الزراعة البيئية / التسويق المحلي	ghssan.burin@gmail.com	بورين - نابلس
SSE جزئيا	لا	لا	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / إعادة التدوير		الزاوية - سلفيت

SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي	allaa1987@hotmail.com	الشويكة - طولكرم
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي		كفر اللبد - طولكرم
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الزراعة البيئية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية		كفر نعمة - رام الله
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية		بورين - نابلس
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الزراعة البيئية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية		الصفا - رام الله
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الزراعة البيئية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية	Sohilaasaa@gmail.com	جمعين - نابلس
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / إنتاج العسل		عصيرة القبلية - نابلس
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	شتلة البذور المحلية / تصنيع الأغذية / التسويق المحلي	aseel.hammad.93@gmail.com	بيت فوريك - نابلس
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	تصنيع الأغذية / إعادة التدوير / الزراعة / الحرف اليدوية	598682907	بيتا - نابلس

يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	الزراعة البيئية / التسويق المحلي / تصنيع الأغذية		عربة - جنين
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الزراعة البيئية	Nsar70747@gmail.com	مادما - نابلس
SSE جزئيا	نعم	لا	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / تصنيع الأغذية / الحرف اليدوية / إعادة التدوير / الإيكولوجيا الزراعية		بيتليلو - رام الله
SSE جزئيا	لا	لا	نعم	مزرعة الزراعة البيئية (الإنتاج النباتي / الإنتاج الحيواني)	568046128	كفر نعمة - رام الله
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	السياحة البديلة		القدس
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	السياحة البديلة		لا يوجد مقر
يحتاج إلى تحسين	نعم	نعم	لا	السياحة البديلة		بيت ساحور - بيت لحم
يحتاج إلى	نعم	نعم	لا	قطاع الإسكان		زواتا - نابلس

تحسي ن						
SSE جزئيا	لا	نعم	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / إعادة التدوير / تصنيع الأغذية		الناصر ية - نابلس
SSE جزئيا	لا	نعم	نعم	الإيكولوجيا الزراعية / التعليم / إعادة التدوير		مزاري النوباني - رام الله
SSE جزئيا	لا	نعم	نعم	الزراعة / التعليم / تصنيع الأغذية / الحرف اليدوية / التسويق المحلي		الزاوية - سلفيت
SSE بالكام ل	نعم	نعم	نعم	زراعة/سياحة/تص نيع الأغذية/الحرف اليدوية	bwcb2021@gmail.com	بتير - بيت لحم
SSE جزئيا	لا	نعم	نعم	الزراعة/إعادة التدوير/تصنيع الأغذية/التسويق المحلي/الحرف اليدوية		عنبتا - طولكرم
SSE جزئيا	لا	لا	نعم	الزراعة البيئية		كفر نعمة - رام الله
SSE بالكام ل	نعم	نعم	نعم	تصنيع الأغذية / الزراعة / إعادة التدوير	ghssan.burin@gmail.com	بورين - نابلس
SSE جزئيا	لا	لا	نعم	تصنيع الأغذية / الزراعة		عربة - جنين
SSE جزئيا	لا	نعم	نعم	تصنيع الأغذية / الزراعة		كفر دان - جنين

SSE جزئيا	نعم	لا	نعم	تصنيع الأغذية / الزراعة		عطوف - طوباس
SSE جزئيا	لا	نعم	نعم	مبيعات المنتجات البيئية	569140064	رام الله
SSE جزئيا	نعم	لا	نعم	الزراعة / تصنيع الأغذية		بدية - سلفيت
SSE جزئيا	نعم	لا	نعم	زراعة		اليامون - جنين
SSE بالكامل	نعم	نعم	نعم	الزراعة / تصنيع الأغذية / التسويق المحلي	mervat_tiser@hotmail.com	حوارة - نابلس
SSE جزئيا	لا	لا	نعم	تصنيع المواد الغذائية		عنزة - جنين
SSE جزئيا	لا	نعم	نعم	تصنيع الأغذية / الزراعة		عنزة - جنين

مراجع

بانكيو، (2022). "الاقتصاد الدائري والتضامني: ما هي الدول المستفيدة؟". تم الاسترجاع في 25 سبتمبر 2023 من https://www.banqu.co/blog/the-circular-and-solidarity-economy-what-countries-are-benefiting

IFOAM ، (2023). تم الاسترجاع في 25 سبتمبر 2023 من https://www.ifoam.bio/

أنامنظمة العمل الدولية ، (2020). "الأرض والحقوق – مسارات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في فلسطين". تم الاسترجاع في 25 سبتمبر 2023 من https://www.ilo.org/beirut/countries/occupied-palestinian-territory/lang--en/index.htm

منظمة العمل الدولية ، (2022). "منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة". تم الاسترجاع في 25 سبتمبر 2023 من https://www.ilo.org/global/topics/cooperatives/projects/WCMS_698350/lang--en/index.htm

منظمة العمل الدولية، (2023). "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني". تم الاسترجاع في 25 سبتمبر 2023 من https://www.ilo.org/global/topics/cooperatives/sse/lang--en/index.htm

ريبيس ، (2015). "رؤية عالمية لاقتصاد اجتماعي تضامني: أوجه التقارب والاختلاف في المفاهيم والتعاريف والأطر". تم الاسترجاع في 25 سبتمبر 2023 من https://www.ess-europe.eu/sites/default/files/publications/files/ripess_global_vision_-_en.pdf

ريبيس ، (2023). "ما هو اقتصاد التضامن الاجتماعي". تم الاسترجاع في 25 سبتمبر 2023 من https://www.ripess.org/what-is-sse/what-is-social-solidarity-economy/?lang=en

موقع موارد اقتصاد التضامن الاجتماعي (2023). تم الاسترجاع في 25 سبتمبر 2023 من https://socioeco.org/scrutarijs_en.html?q=social+solidarity+in+palestine

شبكة الأمم المتحدة للاقتصاديين ، (2023). "اقتصاديات جديدة من أجل التنمية المستدامة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني". تم الاسترجاع في 25 سبتمبر 2023 من https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/social_and_solidarity_economy_29_march_2023.pdf

الأمم المتحدة ، (2021). "إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التعاونيات". تم الاسترجاع في 25 سبتمبر 2023 من https://www.un.org/development/desa/cooperatives/2021/08/02/the-circular-economy-cooperatives-and-the-social-and-solidarity-economy/

منظمة الأغذية العالمية في أفريقيا والشرق الأوسط ، (2023). تم الاسترجاع في 25 سبتمبر 2023 من https://wfto-africa.org/10-pri/

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (2017). تشخيص النمو الاحتوائي في الضفة الغربية وقطاع غزة. أبريل. الجدول 1.3. متاح في: المقالات. usaid.gov/sites/default/files/documents/1865/West_Bank_and_Gaza_IGD_2017_v9a.pdf

أوتينج ، ب. ، 2015. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: ما وراء الهامش. Zed Books ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، لندن/جنيف. تم الاسترجاع في 10 نوفمبر 2023 من Utting: مقدمة: تحدي توسيع نطاق ...

فيلالبا إيغيلوز ، يو ، وآخرون ، (2023). "رؤى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للاقتصاد الدائري: الربح المحدود والاكتفاء". مجلة الإنتاج الأنظف 418 (2023) 138050. تم الاسترجاع في 2 نوفمبر 2023 من https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2023.138050

تشانغ ، واي ، وآخرون ، (2023) ". منظور الهوية الاجتماعية حول تأثيرات السياحة المظلمة ". حوليات البحوث السياحية 103 (2023) 103669. تم الاسترجاع في 2 نوفمبر 2023 من https://doi.org/10.1016/j.annals.2023.103669

مورو ، ف. ، وآخرون ، (2017). "الوصول إلى دائرة كاملة: لماذا الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية مهمة للاقتصاد الدائري". مجلة علم البيئة الصناعية. تم الاسترجاع في 1 نوفمبر 2023 من https://doi.org/10.1111/jiec.12598

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، 2022. موجز سياسات حول الاستفادة القصوى من مساهمة الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الدائري. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية. تم الاسترجاع في 1 نوفمبر 2023 من موجز سياسات حول الاستفادة القصوى من مساهمة الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الدائري | أوراق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتوظيف المحلية (LEED) | مكتبة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (oecd-ilibrary.org)

جوتبيلرت ، ج. ، 2021. نقد العقل الاقتصادي. فيرسو ، لندن ، نيويورك. منظمات منتقي النفايات الشعبية التي تتناول أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. World Dev. 138, 105195. تم الاسترجاع في 1 نوفمبر 2023 من https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2020.105195

بارك ، سي واي ، وميركادو ، آر جيه (2015). الشمول المالي والفقر وعدم المساواة في الدخل في آسيا النامية. مجلة SSRN الإلكترونية. https://doi.org/ 10.2139/ssrn.2558936

علام ، م. م. ، حسن ، س. ، وسعيد ، ج. (2015). أداء القروض الصغيرة الإسلامية من منظور مقاصد الشريعة: دراسة حالة عن أمانة اختيار ماليزيا. علم الإنسان، 31 (4) ، 374-384. معاينة Scopus - Scopus - مرحبا بكم في Scopus

الخان ، أ. م. ، وحسن ، م. ك. (2020). هل يخدم التمويل الصغير الإسلامي مقاصد الشريعة؟ مراجعة بورصة اسطنبول. https://doi.org/10.1016/ J.BIR.2020.07.002

أوليف، س.، سافاس آن، ف.، وأوزدمير، م. (2022). هل تؤثر مؤسسات التمويل الإسلامي الصغير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين؟ الأدلة من تركيا. المجلة الدولية للأخلاقيات والأنظمة. https:// doi.org/10.1108/IJOES-09-2021-0179

أحمد ، س. ، لينسينك ، ر. ، ومولر ، أ. (2020). الحد الأدنى المزدوج للتمويل الصغير: مقارنة عالمية بين التمويل الصغير التقليدي والإسلامي. التنمية العالمية ، 136 (105130) ، 1-26. https://doi.org/ 10.1016/j.worlddev.2020.105130

الزغبي، م.، وترزي، م. (2013). اتجاهات الشمول المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية. ملاحظات التركيز ، 84 ، 1-12. وثيقة البنك الدولي

أوزدمير ، م. ، وآخرون ، (2023). "الاستفادة من الشمول المالي من خلال التمويل الصغير الإسلامي: مقترح نموذجي جديد للبنوك التشاركية في تركيا". بورصة _ مراجعة اسطنبول 23-3 (2023) 709-722. http://www.elsevier.com/journals/borsa-istanbul-review/2214-8450

جودمان ، م. ، (2005). "قراءة التجارة العادلة: الخيال الإيكولوجي السياسي والاقتصاد الأخلاقي لأغذية التجارة العادلة". الجغرافيا السياسية 23 (2004) 891-915. دوى:10.1016/j.polgeo.2004.05.013

جريفين ، د. ، هوستد ، ب. ، (2015). "العقوبات الاجتماعية أو العلاقات الاجتماعية؟ التمويل الصغير في المكسيك". مجلة بحوث الأعمال ، المجلد 68 ، العدد 12 ، ديسمبر 2015 ، الصفحات 2579-2587. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2015.06.023

Bruton، G. et al. (2015) ، "بدائل مالية جديدة في بذر ريادة الأعمال: التمويل الصغير ، والتمويل الجماعي ، وابتكارات الند للند" ، نظرية وممارسة ريادة الأعمال ، المجلد 1/39 ، ص 9-26.

تشين ، س. ، وشو ، ه. (2021). النظرة الأخلاقية في السياحة المظلمة التجارية. القضايا الحالية في السياحة ، 24 (15) ، 2167-2186. https://doi.org/10.1080/13683500.2020.1828309

مركز تطوير المنظمات غير الحكومية، 2006. "الاستراتيجية المقترحة لتطوير قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية". الفرا ، Majed_1.pdf

تشانغ ، ي. (2022). تجربة الهوية الإنسانية في المواقع السياحية المظلمة للكوارث الطبيعية. إدارة السياحة، 89، المادة 104451. https://doi.org/10.1016/j.tourman.2021.104451الحصول على الحقوق والمحتوى

تشانغ ، ج. ، موريسون ، إيه إم ، تاكر ، إتش ، وو ، ب. (2018). هل أنا رحالة؟ العوامل التي تشير إلى الهوية الاجتماعية للرحالة الصينيين. مجلة أبحاث السفر ، 57 (4) ، 525-539. https://doi.org/10.1177/0047287517702744

آير ، ب. ، وآخرون ، (2021). "تمركز التعاونيات والهوية التعاونية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: آراء من قمم واتحادات تعاونيات آسيا والمحيط الهادئ". مجلة التنظيم والإدارة التعاونية 9 (2021) 100145. https://doi.org/10.1016/j.jcom.2021.100145

أوكسفام. (2002 أ). التجارة العادلة. متاح: http:/www.oxfam.org/fairtrade.html

رينارد ، م. (2003). التجارة العادلة: الجودة والسوق والاتفاقيات. مجلة الدراسات الريفية ، 19 (1) ، 87-96.

UNTFSSE. (2014). ورقة موقف UNTFSE - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتحدي التنمية المستدامة. https://unsse.org/2014/09 / 08 / TFSSE-موقف-ورقة-اجتماعية-تضامن-اقتصاد-وتحدي-ق-التنمية.

جي إس إف. (2021). ما هو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. https:// www.gsef2021.org/index.php/en/economia-social-y-solidaria-en-gb/que-es-la-essen-gbICA. (2020). ورقة موقف: التعاونيات كمكون رئيسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE). https://www.ica.coop/sites/default/files/news-item / المرفقات cooperativesinssepositionpaperapprovedbyicaboardjuly2020-204346102.pdf.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022)، "الأطر القانونية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني: العمل العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "تعزيز النظم البيئية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، أوراق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المحلية وتنمية العمالة (LEED)، رقم 04/2022، دار نشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، https://doi.org/10.1787/480a47fd-en

Gaiger، L. (2015) ، الإطار القانوني للمؤسسات الاقتصادية التضامنية في البرازيل: الخلفيات ووجهات النظر ، https://emes.net/content/uploads/publications/the-legalframework-for-solidarity-economic-enterprises-in-brazil-backgrounds-andperspectives/ESCP-5EMES10_Lega_framework_solidarity_Economic_Entreprises_Brazil_Gaiger.pdf.

منظمة العمل الدولية (2018)، المبادئ التوجيهية المتعلقة بإحصاءات التعاونيات.

التحالف التعاوني الدولي (1995)، بيان بشأن الهوية التعاونية.

ناضجة. (2015). رؤية عالمية لاقتصاد اجتماعي تكافلي: التقارب والاختلاف في المفاهيم والتعاريف والأطر. http://www.ripess.org/wp-content/uploads/20 17/08/RIPESS_Vision-Global_EN.pdf

نويا ، أ. وإي كلارنس (محرران) (2007) ، الاقتصاد الاجتماعي. بناء اقتصادات شاملة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

جينكينز ، ه. (2021) ، مبادئ توجيهية للحكومات المحلية بشأن السياسات الاجتماعية و ، https://www.economiasolidaria.org/wp-content/uploads/2021/02/Report-Guidelines-for-LocalGovernments-on-Policies-for-Social-and-Solidarity-Economy.pdf.

ألميدا وفيريرا (2021) ، مؤسسة اجتماعية في البرتغال. المفهوم والسياقات والنماذج.

أريلاجا ، ب. ، إتكسيزاريتا ، إي ، 2022. التجارة الاجتماعية والتعاون البيني في الاقتصاد الاجتماعي والتضامن من أجل التعافي الاجتماعي: المجتمع التجاري الاجتماعي في أوسكادي. CIRIEC - Espana ، ˜ Rev. Econ. Pública ، Soc. Cooperativa 105 ، 263-288. التجارة الاجتماعية والتعاون البيني في الاقتصاد الاجتماعي والتضامن من أجل التعافي الاجتماعي: صندوق التجارة الاجتماعية في أوسكادي | أريلاجا ماركيز | CIRIEC-España, revista de economía pública, social y cooperativa (uv.es)

بناء فلسطين، (2023). "القيادة المجتمعية والاقتصاد الاجتماعي التضامني في فلسطين". Builx ريادة الأعمال الاجتماعية. تم الوصول إليه في 3 نوفمبر 2023 من https://buildpalestine.com/2021/02/10/%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%8a%d8%a7%d8%af%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%b9%d9%8a%d8%a9%d9%88%d8%a7%d9%84%d%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%8-/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%a7%

الأمم المتحدة ، (2021). "اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني 29 تشرين الثاني/نوفمبر"، الأمم المتحدة، https://www.un.org/es/observances/International يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني (25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

AECID ، (2021). "التعاون الإسباني مع الأراضي الفلسطينية". الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، https://www.aecid.es/galerias/descargas/notici/D OSSIER_AECID_EN_PALESTINA_08.pdf (25 نوفمبر 2021)

بويكوت ، (2021). "ما هي حركة المقاطعة؟" المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات، https://bdsmovement.net/es/what-is-bds (25 نوفمبر 2021)

عوض، أ. (2021). "لا أونو إكسبريسا سو بريوكوباسيون بور لا إنمينينتي ديموليسيون دي لا ألديا بدوينا دي جان الأحمر، سيسجوردانيا"، يوروبا برس، https://www.europapress.es/internacional/noticiaonu-expresa-preocupacion-inminente-demolicionaldea-beduina-jan-ahmar-cisjordania20180916171622.html

جيران الاتحاد الأوروبي ، (2023). "MedRiSSE في فلسطين يسلط الضوء على التجارب الإيجابية لتعزيز الابتكار الاجتماعي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني". https://south.euneighbours.eu/news/medrisse-in-palestine-highlights-positive-experiences-to-boost-social-innovation-and-social-and-solidarity-economy/

البنك الدولي ، (2018). "الإدماج الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة - سبل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات المهمشة في سبل العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة". الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. Avenues-for-Social-and-Economic-Inclusion-in-Livelihoods-in-West-Bank-and-Gaza.pdf

الأمم المتحدة ، (2021). "الاقتصاد الدائري والتعاونيات والاقتصاد الاجتماعي والتضامني". إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التعاونيات. https://www.un.org/development/desa/cooperatives/2021/08/02/the-circular-economy-cooperatives-and-the-social-and-solidarity-economy/

الخط الإعلامي ، (2023). "الحرب بين إسرائيل وحماس تلقي بظلالها على اقتصاد الضفة الغربية". https://themedialine.org/top-stories/israel-hamas-war-casts-a-shadow-on-the-west-banks-economy/

الأمم المتحدة (2023). "وسط الوضع الإنساني المتردي بشكل متزايد في غزة، يقول الأمين العام لمجلس الأمن إن هجمات حماس لا يمكن أن تبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني". تغطية الاجتماعات والبيانات الصحفية. https://press.un.org/en/2023/sc15462.doc.htm

فوكس ، ج. ، (2002). "نماذج المعادلة الهيكلية". ملحق لرفيق R و S-PLUS للانحدار التطبيقي. https://socialwork.wayne.edu/research/pdf/structural-equation-models.pdf

فولكان أكون وسميحة يلمازر (2019). "الجمع بين النظرية الأرضية (GT) ونمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) لتحليل المشهد الصوتي الداخلي في المساحات التاريخية". الصوتيات التطبيقية. المجلد 155 ، 1 ديسمبر 2019 ، الصفحات 515-524. https://doi.org/10.1016/j.apacoust.2019.06.017

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، (2023). القيمة المضافة حسب النشاط. https://data.oecd.org/natincome/value-added-by-activity.htm

هوكس ، جي جي ، وبيشجر ، تي إم (1998). مقدمة في نمذجة المعادلات الهيكلية. مراجعة علوم الأسرة ، 11 (4) ، 354-373.

جورسكوج ، ك. ج. ، وسوربوم ، د. (1996). LISREL 8: نمذجة المعادلات الهيكلية: شركة البرمجيات العلمية الدولية، شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية.

كلاين ، ر. ب. (2011). مبادئ وممارسة نمذجة المعادلة الهيكلية ، الطبعة 3rd ، منشورات جيلفورد.

مارورياما ، ج. م. (1997). أساسيات نمذجة المعادلات الهيكلية. منشورات سيج.

مالينكرودت ، أ. (2006). التقدم في اختبار الدلالة الإحصائية لآثار الوساطة. مجلة علم النفس الإرشادي ، 53 (3) ، 372-378.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023)، "مسوح القوى العاملة"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، http://www.pcbs.gov.ps/

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) (2023)، "معلومات عامة وإحصاء"، الأونروا، القدس، https://www.unrwa.org/

البنك الدولي (2023)، "الآفاق الاقتصادية العالمية"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects

البنك الدولي (2023)، "موجزات الفقر والإنصاف"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، https://databank.worldbank.org/source/poverty-and-equity

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2023) (OCHA)، "لمحات عامة عن الاحتياجات الإنسانية"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نيويورك، https://www.unocha.org/middle-east-and-north-africa-rosta/palestine

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2023) (OCHA)، "تقارير الوصول والتنقل"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نيويورك، https://www.unocha.org/middle-east-and-north-africa-rosta/palestine

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (2023)، "تقارير التنمية الزراعية"، منظمة الأغذية والزراعة، روما، https://www.fao.org/home/en

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2023)، "تقارير عامة عن تأثير النوع الاجتماعي"، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك، https://www.unwomen.org/en

سوق ميكس (2023) ، "بيانات وأداء مؤسسات التمويل الصغير" ، سوق ميكس ، واشنطن العاصمة ، https://www.themix.org/

الأمم المتحدة (2023)، "تقارير عن عدم الاستقرار السياسي"، الأمم المتحدة، نيويورك، https://www.un.org/middleeast

مصادر إخبارية محلية ودولية متنوعة (2023)، "تقارير إخبارية عن تأثير النزاع"، مواقع إخبارية متنوعة

البنك الدولي (2023)، "تقارير تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance

منظمات غير حكومية مختلفة (2023)، "تقارير برنامج التدريب وبناء القدرات"، مواقع منظمات غير حكومية مختلفة

فاتن (2021)، "التقرير السنوي، تقييم أثر النوع الاجتماعي"، فاتن، رام الله.

فاتن (2022)، "التقرير السنوي، تقييم أثر النوع الاجتماعي"، فاتن، رام الله.

فاتن (2023)، "التقرير السنوي، تقييم أثر النوع الاجتماعي"، فاتن، رام الله.

أكاد (2021)، "التقرير التنظيمي، تقرير المستفيد"، أكاد، رام الله.

أكاد (2022)، "التقرير التنظيمي، تقرير المستفيد"، أكاد، رام الله.

أكاد (2023)، "التقرير التنظيمي، تقرير المستفيد"، أكاد، رام الله.

الأونروا (2021)، "التقرير المالي، تقرير الأثر النوعي للجنس، تقرير القروض الزراعية"، الأونروا، القدس، https://www.unrwa.org/

الأونروا (2022)، "التقرير المالي، تقرير الأثر النوعي للجنس، تقرير القروض الزراعية"، الأونروا، القدس، https://www.unrwa.org/

الأونروا (2023)، "التقرير المالي، تقرير الأثر النوعي للجنس، تقرير القروض الزراعية"، الأونروا، القدس، https://www.unrwa.org/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021)، "التقارير السنوية لمسح القوى العاملة"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، http://www.pcbs.gov.ps/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022)، "تقارير مسح القوى العاملة السنوية"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، http://www.pcbs.gov.ps/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023)، "تقارير مسح القوى العاملة السنوية"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، http://www.pcbs.gov.ps/

البنك الدولي (2021)، "موجزات الفقر والإنصاف"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، https://databank.worldbank.org/source/poverty-and-equity

البنك الدولي (2022)، "موجزات الفقر والإنصاف"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، https://databank.worldbank.org/source/poverty-and-equity

البنك الدولي (2023)، "موجزات الفقر والإنصاف"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، https://databank.worldbank.org/source/poverty-and-equity

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021)، "تقارير حول مستويات المعيشة والفقر"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، http://www.pcbs.gov.ps/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022)، "تقارير حول مستويات المعيشة والفقر"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، http://www.pcbs.gov.ps/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023)، "تقارير حول مستويات المعيشة والفقر"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، http://www.pcbs.gov.ps/

البنك الدولي (2021)، "الآفاق الاقتصادية العالمية"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects

البنك الدولي (2022)، "الآفاق الاقتصادية العالمية"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects

البنك الدولي (2023)، "الآفاق الاقتصادية العالمية"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، https://www.worldbank.org/en/publication/global-economic-prospects

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021)، "تقارير الحسابات القومية"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، http://www.pcbs.gov.ps/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022)، "تقارير الحسابات القومية"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، http://www.pcbs.gov.ps/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023)، "تقارير الحسابات القومية"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، http://www.pcbs.gov.ps/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021)، "تقارير الأرقام القياسية الشهرية والسنوية للإنتاج الصناعي"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، http://www.pcbs.gov.ps/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022)، "تقارير الأرقام القياسية الشهرية والسنوية للإنتاج الصناعي"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، http://www.pcbs.gov.ps/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023)، "تقارير الأرقام القياسية الشهرية والسنوية للإنتاج الصناعي"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، http://www.pcbs.gov.ps/

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية (2021)، "المسوح الاقتصادية التي تركز على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله، http://www.mne.gov.ps/

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية (2022)، "المسوح الاقتصادية التي تركز على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله، http://www.mne.gov.ps/

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية (2023)، "المسوح الاقتصادية التي تركز على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله، http://www.mne.gov.ps/

NRWA (2021)، "التقرير المالي، تقرير الأثر النوعي للجنس، تقرير القروض الزراعية"، الأونروا، القدس.

الأونروا (2022)، "التقرير المالي، تقرير الأثر النوعي للجنس، تقرير القروض الزراعية"، الأونروا، القدس.

الأونروا (2023)، "التقرير المالي، تقرير الأثر النوعي للجنس، تقرير القروض الزراعية"، الأونروا، القدس.